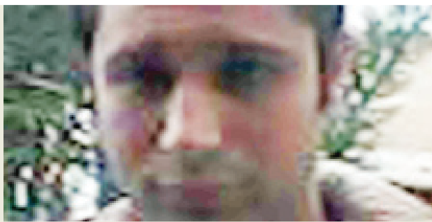
[redacted]





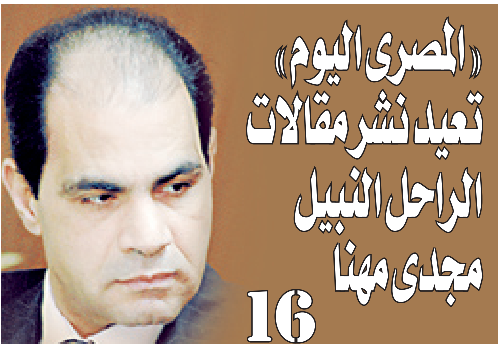
شهداء الثورة
«باكتب بدمى حياة تانية لأوطانى»





المصري اليوم

«المصرى اليوم» تعيد نشر مقالات الراحل النبيل مجدى مهنا 16



الاثنين ٧ من فبراير ٢٠١١م - ٤ من ربيع الأول ١٤٣٢هـ - ٣٠ من طوبة ١٧٢٧ - السنة السابعة - العدد ٢٤٣٠ تصدر عن مؤسسة المصرى للصحافة والطباعة والنشر والإعلان والتوزيع ١٦ صفحة - جنيه واحد Al Masry Al Youm-Monday-Feb 7 th - 2011- Issue No. 2430- Vol.7

مصر تصلى على شهداء الحرية

المتظاهرون يواصلون الاحتشاد والدعوة لـ«مليونيات» جديدة فى «أسبوع الصمود».. وسليمان يتمسك برفض «التنحى أو التفويض»

«الإخوان» يشاركون فى الحوار مع نائب الرئيس.. واتفاق على البدء فى تعديلات دستورية فى غضون شهر.. والشباب يطالبون بإلغاء «أمن الدولة» وعزل وزير الإعلام

فى الوقت الذى واصل فيه المتظاهرون احتشادهم فى القاهرة والمحافظات، فى «أسبوع الصمود» عبر مظاهرة مليونية جديدة فى ميدان التحرير، ومئات الآلاف فى عدة محافظات، تسارعت الإجراءات السياسية للحوار بين نائب رئيس الجمهورية والقوى السياسية وممثلين عن شباب ثورة ٢٥ يناير، وكان لافتًا حضور ممثلين عن جماعة الإخوان المسلمين الحوار بعد سنوات من وصم الجماعة بـ«المحظورة».

وفيما جدد عمر سليمان، نائب رئيس الجمهورية، رفضه «تنحى الرئيس» أو تفويض صلاحياته، دعا المتظاهرون فى ميدان التحرير إلى حشود مليونية طوال «أسبوع الصمود»، وأدوا صلاة الغائب على أرواح الشهداء، فيما أقام المسيحيون فى الميدان قداس الأحد، وتفاعل المتظاهرون فى المحافظات مع دعوات الصلاة والقداس التى انتشرت فى المظاهرات فى أنحاء الجمهورية. ودعا نشطاء وسياسيون وشخصيات عامة الشباب إلى مواصلة صمودهم حتى تتحقق جميع مطالبهم وفى مقدمتها رحيل مبارك.

وقال الناشط مايكل منير إن النظام هو من اضطهد المصريين جميعاً مسلمين وأقباطا، مستشهداً بعدم تعرض الكنائس لأى اعتداء على مدار ١٢ يوماً رغم غياب الشرطة، والانفلات الأمنى.

وأصدر مثقفون أقباط بياناً مشتركاً أكدوا فيه أن الثورة بثت روحا جديدة فى نفوس المصريين، وحافظت على مصر عندما تلاشى رجال الشرطة، وأراد من بيدهم السلطة ترويع المواطنين.

وفى اعتراف واضح بشرعية «الثورة» وقف نائب رئيس الجمهورية وقيادات الأحزاب والقوى الوطنية «دقيقة حداد» على أرواح شهداء الثورة قبل بدء جلسة الحوار، وطرحت المعارضة خلال الحوار ٨ مطالب منها «التنحى» وإلغاء الطوارئ وحل البرلمان. وقالت جماعة الإخوان المسلمين إن استكمال الحوار مرهون باستجابة النظام لمطالب الشعب، لكن سليمان تمسك بالشرعية الدستورية، واتفق على إجراءات دستورية «مؤقتة» على أن تنتهى دراسة التعديلات الدستورية المقترحة فى مارس، وتشكيل لجنة وطنية لمتابعة تنفيذ ما تم التوافق عليه، وسط اتفاق على ملاحقة المسؤولين عن الانفلات الأمنى، وتنفيذ الطعون على الانتخابات.

وأكد «سليمان» حرصه على إنجاز فترة انتقالية، متعهداً بنظام حكم مدنى، وبقبول الرقابة الدولية على الانتخابات، مؤكداً أن حركة ٢٥ يناير وطنية وشريفة.

وكشف عدد من ممثلى شباب ٢٥ يناير عقب لقائهم سليمان أنهم طلبوا منه إلغاء جهاز أمن الدولة، وإلغاء لجنة شؤون الأحزاب، إضافة إلى ضرورة إجراء محاكمة عادلة وفورية لجميع رموز الفساد فى النظام المصرى.

وأضاف كريم ضياء وداليا متولى فى حوار لـ«المصرى اليوم» ينشر غداً أنهم طلبوا أيضاً من سليمان ضرورة إقصاء وزير الإعلام أنس الفقى من منصبه، بسبب السياسات المستفزة للتليفزيون المصرى فى التعامل مع جميع القضايا.

وقد وعدهم سليمان، حسب تأكيدهم، «بتغيير سياسات التليفزيون المصرى، وتغيير الخطاب الإعلامى خلال المرحلة المقبلة».

وأكد المتحدث الرسمى باسم الإخوان محمد مرسى أن الإخوان باقون فى الشوارع إلى جانب بقية قوى الشعب المصرى لحين رحيل الرئيس، وقال «مرسى» فى مؤتمر صحفى بمقر الكتلة البرلمانية للإخوان: لم نطلب من سليمان تشكيل حزب خاص بالإخوان، لكننا اكتفينا بالتأكيد على حرية إقامة أحزاب سياسية.

من جانبه، قال الدكتور عصام العريان، عضو مكتب الإرشاد: «مبارك سيتنحى نهاية الأسبوع، لأن المتظاهرين باقون فى الشوارع».

وقال مسؤول حزبى شارك فى الحوار لـ«فرانس برس» إن المعارضة طالبت بتعديل المادة ٨٨ من الدستور، وعودة الإشراف القضائى، لكن بيان المتحدث باسم مجلس الوزراء لم يأخذ فى الاعتبار هذه الاقتراحات.

وقال د. حسام بدراوى، أمين عام الحزب الوطنى، الذى شارك فى الحوار، إنه طالب بالإفراج الفورى عن جميع المعتقلين الذين شاركوا فى المظاهرات وإلغاء حالة الطوارئ بمجرد انتهاء «الظرف الأمنى» حسب قوله. وأضاف بدراوى لـ«المصرى اليوم» إنه دعم المطالبات بعودة الإشراف القضائى على الانتخابات.

وركز عمر سليمان فى حديثه للشباب على ضرورة إنجاز فترة انتقالية أولا، ثم يختار الشعب الرئيس الذى يريده.

(تغطية شاملة داخل العدد)



تعانق المصحف مع الصليب فى ميدان التحرير للصلاة على أرواح الشهداء أمس «أ. ف. ب»

رسالة إلى كل المصريين: «المصرى اليوم» تنشر نص الدستور وتفتح حواراً حوله 8-9

هؤلاء يرسمون صورة الثورة:

- بلال فضل: رامى مات عشانكو
- د. حسن نافعة: من يدير المرحلة الانتقالية؟
- د. يحيى الجمل: نحو عقد اجتماعى جديد
- د. مأمون فندى: قولولو
- جلال عامر: حزب ومتحف
- د. محمود عمارة: سيادة الرئيس
- محمد أمين: من هو الرئيس القادم؟
- عمرو الليثى: ما كان من الأول ياريس
- سليمان جودة: إجابة السؤال اللغز
- د. خالد منتصر: حزب ٢٥ يناير فرض واجب

مصادر قضائية: ثروة «عز» ١٨ مليار جنيه و«المغربى» ١١ و«جرانة» ١٣ و«رشيد» ١٢ و«العادلى» ٨

منع ٣ وزراء سابقين من السفر بأمر «شفيق».. وإحباط تهريب طن عملات أجنبية

كتب - أحمد شلبى وسامى عبدالراضى ومحمد عزوز:

كشفت مصادر قضائية أن المعلومات الأولية التى توافرت لجهات التحقيق مع الوزراء السابقين ورجال الأعمال والمسؤولين الذين تقرر منعهم من السفر وتجميد أرصدتهم، تفيد بأن ثروة أحمد عز، أمين التنظيم السابق بالحزب الوطنى، تبلغ ١٨ مليار جنيه، وتعدت حسابات أحمد المغربى، وزير الإسكان السابق، ١١ مليارا، وزهير جرانة، وزير السياحة السابق، ١٣ مليارا، ورشيد محمد رشيد، وزير التجارة السابق، ١٢ مليارا، وحبيب العادلى، وزير الداخلية السابق، ٨ مليارات.

كانت محكمة استئناف القاهرة قد وافقت أمس على قرار النائب العام بالكشف عن سرية حسابات هؤلاء. وأوضحت مصادر أن بقية الأشخاص، المصادر قرار بمنعهم من السفر، تتراوح ثرواتهم بين ١٫٥ و٣ مليارات جنيه. وذكر مصدر فى مطار القاهرة أن ٣ وزراء سابقين طلبوا السفر أمس وأمس الأول، غير أن تعليمات مكتوبة صدرت بتأجيل سفرهم، خصوصاً أن أحمد شفيق، رئيس الوزراء، طلب من مسؤولى الموانئ والمطارات إخطاره بمن يريد السفر من الوزراء السابقين ورجال الأعمال، وعدم السماح لهم بذلك إلا بموافقته شخصياً.



عبدالمجيد محمود

من جانبه، قال مصطفى بكرى، النائب السابق فى مجلس الشعب، إنه قدم لدى إدلائه بأقواله ملفات للنيابة العامة، ترصد تضخم ثروة أحمد عز من ٢ مليون جنيه عام ١٩٨٩، إلى ٦٠ مليارا فى الفترة الأخيرة، إضافة إلى مستندات تدينه بتزوير الانتخابات والتربح والاستيلاء على المال العام طوال فترة توليه مناصب فى الحزب الوطنى. ونفى بكرى ما تردد عن تقديمه بلاغات ضد رشيد محمد رشيد، باستثناء بلاغ قديم حول شحنة القمح الفاسد.

فى سياق متصل، قدمت دار الخدمات النقابية، وعدد من القيادات العمالية، بلاغاً إلى النائب العام، أمس، برقم ١٣٦٤، للمطالبة بمنع حسين مجاور، رئيس اتحاد العمال، من السفر أو التصرف فى أمواله، بدعوى استغلال منصبه فى التربح. واعتبر «مجاور» فى تصريح لـ«المصرى اليوم» البلاغ كيديا.

فى الوقت نفسه، ذكرت مصادر مطلعة أن جهة أمنية سيادية تسلمت طرودا يزيد وزنها على طن من العملات الأجنبية، وأوضحت أن الطرود كانت مشحونة على متن طائرات لشركتين أجنبيتين، وكان معظمها مرسلا إلى سويسرا وألمانيا.

(طالع ص ٧)

البحث عن «وائل غنيم» مازال مستمراً وعمر سليمان يعد بالإفراج عنه

«العفو الدولية» تحذر من تعذيبه و«الشبكة العربية» تتوقع وجوده فى أمن الدولة

كتب - عمر الهادى:

دخلت قضية اختفاء المهندس المصرى الشاب وائل غنيم مرحلة جديدة، أمس، بعدما وعد عمر سليمان، نائب رئيس الجمهورية، بالإفراج الفورى عنه، خلال لقائه عدداً من شباب المعارضة.

يرجع اختفاء غنيم، مدير التسويق لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فى شركة جوجل الأمريكية، إلى يوم الخميس ٢٧ يناير الماضى، حيث اختفى قبل ساعات من «جمعة الغضب» بعد أن أرسل رسالة على موقع «تويتر» قال فيها: «صلوا من أجل مصر، أنا قلق لأن الحكومة تخطط على ما يبدو لجريمة حرب غداً، ونحن مستعدون للموت».

ونفت أسرة غنيم التى انقطعت اتصالاتها به منذ ١٠ أيام أن يكون ظهر فى مقطع فيديو يظهر اعتقال أحد الناشطين على يد عناصر أمنية، مؤكدة أن مصيره لايزال مجهولا، فيما نقل الدكتور مصطفى النجار، المنسق العام لحملة دعم البرادعى ومطالب التغيير، عن مصادر مطلعة، أن غنيم معتقل وسيتم الإفراج عنه قريباً.

وقال النجار فى تصريح لـ«المصرى اليوم» إنه طرح قضية اختفاء «غنيم» على اللواء عمر سليمان، نائب رئيس الجمهورية، خلال لقائه بشباب المعارضة أمس، مؤكداً أن سليمان تسلم بيانات غنيم، ووعد بالإفراج عنه فوراً.

كان عدد من شباب ثورة ٢٥ يناير المشاركين فى الاعتصام بميدان التحرير أعلنوا تنصيب وائل غنيم متحدثاً رسمياً باسم المتظاهرين، فى محاولة للضغط على الجهات المعنية، حتى تفرج عنه قبل بدء جولات الحوار مع المعارضة.

وقالت الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان فى بيان لها، أمس الأول: «خبرتنا مع جهاز مباحث أمن الدولة، تجعلنا نعتقد أن وائل قد يكون مختطفاً ومحتجزاً فى مقر مباحث أمن الدولة فى مدينة نصر بالقاهرة، وهو المبنى الذى اعتاد جهاز أمن الدولة احتجاز المختطفين به، وإنكار وجودهم».

من جانبها، أصدرت منظمة العفو الدولية، أمس، بياناً أعربت فيه عن قلقها من تعرض وائل غنيم للتعذيب أو المعاملة السيئة على يد قوات الأمن المصرية، التى اعتقلته يوم ٢٨ يناير، كما أفاد شاهد عيان للمنظمة، وطالبت المنظمة الدولية السلطات المصرية بضرورة الكشف الفورى عن مكانه، وإطلاق سراحه فى حال عدم وجود اتهامات منطقية وقانونية موجهة له، وأضافت: «فى كل الأحوال فإن غنيم لديه كل الحق فى الاتصال بمحام وطبيب».

وائل غنيم

فى سياق متصل، أطلق نشطاء عدة صفحات على موقع التواصل الاجتماعى «فيس بوك» حملت أسماء: «اسمى وائل غنيم»، و«أين وائل غنيم؟»، و«البحث عن وائل غنيم»، و«كلنا وائل غنيم»، تبحث كلها عن إجابة للسؤال الكبير: «أين اختفى الشاب المصرى وائل غنيم؟».

العريس: «فرحى الحقيقى لما ننجح»

حفل زفاف فى ميدان التحرير على إيقاع «الشعب يريد إسقاط الرئيس»

كتب - هشام عمر عبدالحليم ومحمود جاويش:

وسط الهتافات المطالبة برحيل الرئيس، فوجئ المعتصمون فى ميدان التحرير بالميكروفون الرئيسى للميدان، يعلن عن حفل زواج لاثنين من المعتصمين، وتحرك المتظاهرون بحثا عن العروسين لتهنئتهما، لكن العثور عليهما كان صعبا لعدم ارتدائهما ملابس الزفاف المعتادة من بدلة وفستان أبيض.

وأعلنت الميكروفونات عن اسمى العروسين وهما الدكتور أحمد ذعفان وعلا محمد، وتلا أحد الشيوخ أدعية الزواج بصوت عال ورددها الجمهور الغفير خلفه فى صوت تردد صداه فى ميدان التحرير، قبل أن يدعو لهما الشيخ صفوت حجازى، مشيدا بزواجهما فى هذا الجمع الطيب من الناس. وبعد أن أعلن المأذون عقد القران تعالت أصوات المتظاهرين بالزغاريد والتصفيق، وأطلقوا الصفارات وهتفوا «الشعب يريد إسقاط النظام». وزاد حماس المتظاهرين فرددوا هتافهم الشهير «مش هنمشى هو يمشى» و«عاوزين فلوسنا»، واعتبر كثيرون أن زواجهما «بشرة خير» على الثورة المصرية.

والتف الآلاف حول العروسين لتهنئتهما وانطلقت الزغاريد من مختلف أنحاء الميدان، واكتفى العريس بالقول «فرحى الحقيقى لما ننجح» ورفض أن يحمله المتظاهرون، لكنهم أصروا على معانقته وتقبيله.



أول زفاف فى ميدان التحرير أمس

وردد البعض تعليقات طريفة على زواج «ذعفان» وقالوا إنه فى الوقت الذى جاء فيه ينشد الحرية لبلده فإنه قيد نفسه بنفسه، بينما قال آخرون إنه تخلص من الحكومة ليجلب لنفسه «حكومة» فى البيت.

وعلق أحمد إبراهيم أحد المتظاهرين على زواج المعتصمين بأن هذا يؤكد أن من بقوا فى الميدان لا يريدون تعطيل الحياة، ولكنهم يرغبون فى استمرارها بصورة أفضل، مشيرا إلى أنه على جميع الناس أن تدرك أن النظام هو من يقوم بتعطيل الحياة فى مصر ليستمر فى «ذل» الناس وليس المتظاهرين.

وقالت العروس علا «قررنا عقد القران بميدان التحرير لنكون وسط صناع الثورة وهم أفضل من نحتفل معهم بزواجنا». وقال أحمد «شاركنا فى المظاهرات منذ بدايتها وكان موعد عقد القران المحدد سلفا مع نجاح الثورة فقررنا الاحتفال هنا مع المتظاهرين».

سعر النسخة ■ الكويت ٣٠٠ فلس ■ السعودية ٣ ريالات ■ البحرين ٣٠٠ فلس ■ قطر ٣ ريالات ■ الإمارات ٤ دراهم ■ عمان ٣٠٠ بيزة ■ الأردن ٤٠٠ فلس ■ تونس ٥٠٠ مليم ■ المغرب ١٠ دراهم ■ سوريا ١٥ ليرة ■ فلسطين ٠٫٢٥ دولار ■ لبنان ١٠٠٠ ليرة ■ الجمهورية اليمنية ٣٠ ريالاً ■ المملكة المتحدة ١ جيك

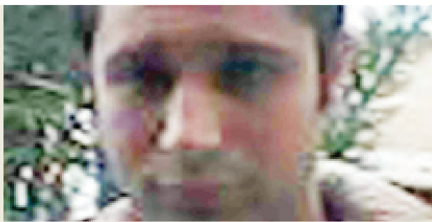
[redacted]

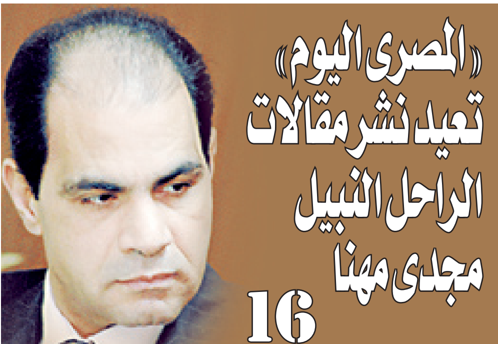



[redacted]

شهداء الثورة

«باكتب بدمى حياة تانية لأوطانى»



«المصرى اليوم» تعيد نشر مقالات الراحل النبيل مجدى مهنا

16

الطبعة الثانية

المصري اليوم

الاثنين ٧ من فبراير ٢٠١١م - ٤ من ربيع الأول ١٤٣٢هـ - ٣٠ من طوبة ١٧٢٧ - السنة السابعة - العدد ٢٤٣٠ تصدر عن مؤسسة المصرى للصحافة والطباعة والنشر والإعلان والتوزيع ١٦ صفحة - جنيه واحد Al Masry Al Youm-Monday-Feb 7 th - 2011- Issue No. 2430- Vol.7

مصر تصلى على شهداء الحرية

المتظاهرون يواصلون الاحتشاد والدعوة لـ«مليونيات» جديدة فى «أسبوع الصمود».. وسليمان يتمسك برفض «التنحى أو التفويض»

«الإخوان» يشاركون فى الحوار مع نائب الرئيس.. واتفاق على البدء فى تعديلات دستورية فى غضون شهر.. والشباب يطالبون بإلغاء «أمن الدولة» وعزل وزير الإعلام

فى الوقت الذى واصل فيه المتظاهرون احتشادهم فى القاهرة والمحافظات، فى «أسبوع الصمود» عبر مظاهرة مليونية جديدة فى ميدان التحرير، ومئات الآلاف فى عدة محافظات، تسارعت الإجراءات السياسية للحوار بين نائب رئيس الجمهورية والقوى السياسية وممثلين عن شباب ثورة ٢٥ يناير، وكان لافتًا حضور ممثلين عن جماعة الإخوان المسلمين الحوار بعد سنوات من وصم الجماعة بـ«المحظورة».

وفيما جدد عمر سليمان، نائب رئيس الجمهورية، رفضه «تنحى الرئيس» أو تفويض صلاحياته، دعا المتظاهرون فى ميدان التحرير إلى حشود مليونية طوال «أسبوع الصمود»، وأدوا صلاة الغائب على أرواح الشهداء، فيما أقام المسيحيون فى الميدان قداس الأحد، وتفاعل المتظاهرون فى المحافظات مع دعوات الصلاة والقداس التى انتشرت فى المظاهرات فى أنحاء الجمهورية. ودعا نشطاء وسياسيون وشخصيات عامة الشباب إلى مواصلة صمودهم حتى تتحقق جميع مطالبهم وفى مقدمتها رحيل مبارك.

وقال الناشط مايكل منير إن النظام هو من اضطهد المصريين جميعاً مسلمين وأقباطا، مستشهداً بعدم تعرض الكنائس لأى اعتداء على مدار ١٢ يوماً رغم غياب الشرطة، والانفلات الأمنى.

وأصدر مثقفون أقباط بياناً مشتركاً أكدوا فيه أن الثورة بثت روحا جديدة فى نفوس المصريين، وحافظت على مصر عندما تلاشى رجال الشرطة، وأراد من بيدهم السلطة ترويع المواطنين.

وفى اعتراف واضح بشرعية «الثورة» وقف نائب رئيس الجمهورية وقيادات الأحزاب والقوى الوطنية «دقيقة حداد» على أرواح شهداء الثورة قبل بدء جلسة الحوار، وطرحت المعارضة خلال الحوار ٨ مطالب منها «التنحى» وإلغاء الطوارئ وحل البرلمان. وقالت جماعة الإخوان المسلمين إن استكمال الحوار مرهون باستجابة النظام لمطالب الشعب، لكن سليمان تمسك بالشرعية الدستورية، واتفق على إجراءات دستورية «مؤقتة» على أن تنتهى دراسة التعديلات الدستورية المقترحة فى مارس، وتشكيل لجنة وطنية لمتابعة تنفيذ ما تم التوافق عليه، وسط اتفاق على ملاحقة المسؤولين عن الانفلات الأمنى، وتنفيذ الطعون على الانتخابات.

وأكد «سليمان» حرصه على إنجاز فترة انتقالية، متعهداً بنظام حكم مدنى، وبقبول الرقابة الدولية على الانتخابات، مؤكداً أن حركة ٢٥ يناير وطنية وشريفة.

وكشف عدد من ممثلى شباب ٢٥ يناير عقب لقائهم سليمان أنهم طلبوا منه إلغاء جهاز أمن الدولة، وإلغاء لجنة شؤون الأحزاب، إضافة إلى ضرورة إجراء محاكمة عادلة وفورية لجميع رموز الفساد فى النظام المصرى.

وأضاف كريم ضياء وداليا متولى فى حوار لـ«المصرى اليوم» ينشر غداً أنهم طلبوا أيضاً من سليمان ضرورة إقصاء وزير الإعلام أنس الفقى من منصبه، بسبب السياسات المستفزة للتليفزيون المصرى فى التعامل مع جميع القضايا.

وقد وعدهم سليمان، حسب تأكيدهم، «بتغيير سياسات التليفزيون المصرى، وتغيير الخطاب الإعلامى خلال المرحلة المقبلة».

وأكد المتحدث الرسمى باسم الإخوان محمد مرسى أن الإخوان باقون فى الشوارع إلى جانب بقية قوى الشعب المصرى لحين رحيل الرئيس، وقال «مرسى» فى مؤتمر صحفى بمقر الكتلة البرلمانية للإخوان: لم نطلب من سليمان تشكيل حزب خاص بالإخوان، لكننا اكتفينا بالتأكيد على حرية إقامة أحزاب سياسية.

من جانبه، قال الدكتور عصام العريان، عضو مكتب الإرشاد: «مبارك سيتنحى نهاية الأسبوع، لأن المتظاهرين باقون فى الشوارع».

وقال مسؤول حزبى شارك فى الحوار لـ«فرانس برس» إن المعارضة طالبت بتعديل المادة ٨٨ من الدستور، وعودة الإشراف القضائى، لكن بيان المتحدث باسم مجلس الوزراء لم يأخذ فى الاعتبار هذه الاقتراحات.

وقال د. حسام بدراوى، أمين عام الحزب الوطنى، الذى شارك فى الحوار، إنه طالب بالإفراج الفورى عن جميع المعتقلين الذين شاركوا فى المظاهرات وإلغاء حالة الطوارئ بمجرد انتهاء «الظرف الأمنى» حسب قوله. وأضاف بدراوى لـ«المصرى اليوم» إنه دعم المطالبات بعودة الإشراف القضائى على الانتخابات.

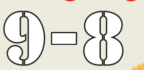
وركز عمر سليمان فى حديثه للشباب على ضرورة إنجاز فترة انتقالية أولاً، ثم يختار الشعب الرئيس الذى يريده.

(تغطية شاملة داخل العدد)



تعانق المصحف مع الصليب فى ميدان التحرير للصلاة على أرواح الشهداء أمس «أ. ف. ب»

رسالة إلى كل المصريين: «المصرى اليوم» تنشر نص الدستور وتفتح حواراً حوله



8-9



هؤلاء يرسمون صورة الثورة:




بلال فضل: رامى مات عشانكو



د. حسن نافعة: من يدير المرحلة الانتقالية؟



د. يحيى الجمل: نحو عقد اجتماعى جديد



د. مأمون فندى: قولولو



جلال عامر: حرب ومتحف



د. محمود عمارة: سيادة الرئيس



محمد أمين: من هو الرئيس القادم؟



عمرو الليثى: ما كان من الأول ياريس



سليمان جودة: إجابة السؤال اللغز



د. خالد منتصر: حزب ٢٥ يناير فرض واجب

مصادر قضائية: ثروة «عز» ١٨ مليار جنيه و«المغربى» ١١ و«جرانة» ١٣ و«رشيد» ١٢ و«العادلى» ٨

منع ٣ وزراء سابقين من السفر بأمر «شفيق».. وإحباط تهريب طن عملات أجنبية

كتب - أحمد شلبى وسامى عبدالراضى ومحمد عزوز:

كشفت مصادر قضائية أن المعلومات الأولية التى توافرت لجهات التحقيق مع الوزراء السابقين ورجال الأعمال والمسؤولين الذين تقرر منعهم من السفر وتجميد أرصدتهم، تفيد بأن ثروة أحمد عز، أمين التنظيم السابق بالحزب الوطنى، تبلغ ١٨ مليار جنيه، وتعدت حسابات أحمد المغربى، وزير الإسكان السابق، ١١ مليارا، وزهير جرانة، وزير السياحة السابق، ١٣ مليارا، ورشيد محمد رشيد، وزير التجارة السابق، ١٢ مليارا، وحبيب العادلى، وزير الداخلية السابق، ٨ مليارات.

كانت محكمة استئناف القاهرة قد وافقت أمس على قرار النائب العام بالكشف عن سرية حسابات هؤلاء. وأوضحت مصادر أن بقية الأشخاص، المصادر قرار بمنعهم من السفر، تتراوح ثرواتهم بين ١,٥ و٣ مليارات جنيه. وذكر مصدر فى مطار القاهرة أن ٣ وزراء سابقين طلبوا السفر أمس وأمس الأول، غير أن تعليمات مكتوبة صدرت بتأجيل سفرهم، خصوصاً أن أحمد شفيق، رئيس الوزراء، طلب من مسؤولى الموانئ والمطارات إخطاره بمن يريد السفر من الوزراء السابقين ورجال الأعمال، وعدم السماح لهم بذلك إلا بموافقته شخصياً.



عبدالمجيد محمود

من جانبه، قال مصطفى بكرى، النائب السابق فى مجلس الشعب، إنه قدم لدى إدلائه بأقواله ملفات للنيابة العامة، ترصد تضخم ثروة أحمد عز من ٢ مليون جنيه عام ١٩٨٩، إلى ٦٠ مليارا فى الفترة الأخيرة، إضافة إلى مستندات تدينه بتزوير الانتخابات والتربح والاستيلاء على المال العام طوال فترة توليه مناصب فى الحزب الوطنى. ونفى بكرى ما تردد عن تقديمه بلاغات ضد رشيد محمد رشيد، باستثناء بلاغ قديم حول شحنة القمح الفاسد.

فى سياق متصل، قدمت دار الخدمات النقابية، وعدد من القيادات العمالية، بلاغاً إلى النائب العام، أمس، برقم ١٣٦٤، للمطالبة بمنع حسين مجاور، رئيس اتحاد العمال، من السفر أو التصرف فى أمواله، بدعوى استغلال منصبه فى التربح. واعتبر «مجاور» فى تصريح لـ«المصرى اليوم» البلاغ كيديا.

فى الوقت نفسه، ذكرت مصادر مطلعة أن جهة أمنية سيادية تسلمت طرودا يزيد وزنها على طن من العملات الأجنبية، وأوضحت أن الطرود كانت مشحونة على متن طائرات لشركتين أجنبيتين، وكان معظمها مرسلا إلى سويسرا وألمانيا.

(طالع ص ٧)

رئيس الوزراء يؤكد الإفراج عن «وائل غنيم» بعد ظهر اليوم

«العفو الدولية» تحذر من تعذيبه و«الشبكة العربية» تتوقع وجوده فى أمن الدولة

كتب - عمر الهادى:

دخلت قضية اختفاء المهندس المصرى الشاب وائل غنيم مرحلة جديدة، أمس، بعدما وعد عمر سليمان، نائب رئيس الجمهورية، بالإفراج الفورى عنه، خلال لقائه عدداً من شباب المعارضة.

وفى تطور لاحق بعد وعد سليمان، صرح الفريق أحمد شفيق رئيس الوزراء أنه سيتم الإفراج عن غنيم بعد ظهر اليوم.

يرجع اختفاء غنيم، مدير التسويق لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فى شركة جوجل الأمريكية، إلى يوم الخميس ٢٧ يناير الماضى، حيث اختفى قبل ساعات من «جمعة الغضب» بعد أن أرسل رسالة على موقع «تويتر» قال فيها: «صلوا من أجل مصر، أنا قلق لأن الحكومة تخطط على ما يبدو لجريمة حرب غداً، ونحن مستعدون للموت».

ونفت أسرة غنيم التى انقطعت اتصالاتها به منذ ١٠ أيام أن يكون ظهر فى مقطع فيديو يظهر اعتقال أحد الناشطين على يد عناصر أمنية، مؤكدة أن مصيره لايزال مجهولا، وقال الدكتور مصطفى النجار، المنسق العام لحملة دعم البرادعى ومطالب التغيير فى تصريح لـ«المصرى اليوم» إنه طرح قضية اختفاء «غنيم» على اللواء عمر سليمان، نائب رئيس الجمهورية، خلال لقائه بشباب المعارضة أمس، مؤكداً أن سليمان تسلم بيانات غنيم، ووعد بالإفراج عنه فوراً.

كان عدد من شباب ثورة ٢٥ يناير المشاركين فى الاعتصام بميدان التحرير أعلنوا تنصيب وائل غنيم متحدثاً رسمياً باسم المتظاهرين، فى محاولة للضغط على الجهات المعنية، حتى تفرج عنه قبل بدء جولات الحوار مع المعارضة.

وقالت الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان فى بيان لها، أمس الأول: «خبرتنا مع جهاز مباحث أمن الدولة، تجعلنا نعتقد أن وائل قد يكون مختطفاً ومحتجزاً فى مقر مباحث أمن الدولة فى مدينة نصر بالقاهرة، وهو المبنى الذى اعتاد جهاز أمن الدولة احتجاز المختطفين به، وإنكار وجودهم».

من جانبها، أصدرت منظمة العفو الدولية، أمس، بياناً أعربت فيه عن قلقها من تعرض وائل غنيم للتعذيب أو المعاملة السيئة على يد قوات الأمن المصرية، التى اعتقلته يوم ٢٨ يناير، كما أفاد شاهد عيان للمنظمة، وطالبت المنظمة الدولية السلطات المصرية بضرورة الكشف الفورى عن مكانه، وإطلاق سراحه فى حال عدم وجود اتهامات منطقية وقانونية موجهة له، وأضافت: «فى كل الأحوال فإن غنيم لديه كل الحق فى الاتصال بمحام وطبيب».



وائل غنيم

فى سياق متصل، أطلق نشطاء عدة صفحات على موقع التواصل الاجتماعى «فيس بوك» حملت أسماء: «اسمى وائل غنيم»، و«أين وائل غنيم؟»، و«البحث عن وائل غنيم»، و«كلنا وائل غنيم»، تبحث كلها عن إجابة للسؤال الكبير: «أين اختفى الشاب المصرى وائل غنيم؟».

العريس: «فرحى الحقيقى لما ننجح»

حفل زفاف فى ميدان التحرير على إيقاع «الشعب يريد إسقاط الرئيس»

كتب - هشام عمر عبدالحليم ومحمود جاويش:

وسط الهتافات المطالبة برحيل الرئيس، فوجئ المعتصمون فى ميدان التحرير بالميكروفون الرئيسى للميدان، يعلن عن حفل زواج لاثنين من المعتصمين، وتحرك المتظاهرون بحثا عن العروسين لتهنئتهما، لكن العثور عليهما كان صعبا لعدم ارتدائهما ملابس الزفاف المعتادة من بدلة وفستان أبيض.

وأعلنت الميكروفونات عن اسمى العروسين وهما الدكتور أحمد ذعفان وعلا محمد، وتلا أحد الشيوخ أدعية الزواج بصوت عال ورددها الجمهور الغفير خلفه فى صوت تردد صداه فى ميدان التحرير، قبل أن يدعو لهما الشيخ صفوت حجازى، مشيدا بزواجهما فى هذا الجمع الطيب من الناس. وبعد أن أعلن المأذون عقد القران تعالت أصوات المتظاهرين بالزغاريد والتصفيق، وأطلقوا الصفارات وهتفوا «الشعب يريد إسقاط النظام». وزاد حماس المتظاهرين فرددوا هتافهم الشهير «مش هنمشى هو يمشى» و«عاوزين فلوسنا»، واعتبر كثيرون أن زواجهما «بشرة خير» على الثورة المصرية.

والتف الآلاف حول العروسين لتهنئتهما وانطلقت الزغاريد من مختلف أنحاء الميدان، واكتفى العريس بالقول «فرحى الحقيقى لما ننجح» ورفض أن يحمله المتظاهرون، لكنهم أصروا على معانقته وتقبيله.



أول زفاف فى ميدان التحرير أمس

وردد البعض تعليقات طريفة على زواج «ذعفان» وقالوا إنه فى الوقت الذى جاء فيه ينشد الحرية لبلده فإنه قيد نفسه بنفسه، بينما قال آخرون إنه تخلص من الحكومة ليجلب لنفسه «حكومة» فى البيت.

وعلق أحمد إبراهيم أحد المتظاهرين على زواج المعتصمين بأن هذا يؤكد أن من بقوا فى الميدان لا يريدون تعطيل الحياة، ولكنهم يرغبون فى استمرارها بصورة أفضل، مشيرا إلى أنه على جميع الناس أن تدرك أن النظام هو من يقوم بتعطيل الحياة فى مصر ليستمر فى «ذل» الناس وليس المتظاهرين.

وقالت العروس علا «قررنا عقد القران بميدان التحرير لنكون وسط صناع الثورة وهم أفضل من نحتفل معهم بزواجنا». وقال أحمد «شاركنا فى المظاهرات منذ بدايتها وكان موعد عقد القران المحدد سلفا مع نجاح الثورة فقررنا الاحتفال هنا مع المتظاهرين».

سعر النسخة ■ الكويت ٣٠٠ فلس ■ السعودية ٣ ريالات ■ البحرين ٣٠٠ فلس ■ قطر ٣ ريالات ■ الإمارات ٤ دراهم ■ عمان ٣٠٠ بيزة ■ الأردن ٤٠٠ فلس ■ تونس ٥٠٠ مليم ■ المغرب ١٠ دراهم ■ سوريا ١٥ ليرة ■ فلسطين ٠,٢٥ دولار ■ لبنان ١٠٠٠ ليرة ■ الجمهورية اليمنية ٣٠ ريالاً ■ المملكة المتحدة ١ جيك

[redacted]

1990.2.7

حل الحزب الحاكم فى الاتحاد السوفيتى

مع نهاية حكم القياصرة الروس.. بانتهاء حكم القيصر نيكولاى الثانى فى مارس ١٩١٧.. فى أعقاب ثورة فبراير ومجىء حكومة انتقالية لم تدم أكثر من ستة أشهر إلى أن تم إقصاؤها عن الحكم بواسطة فلاديمير لينين، فى نوفمبر من العام نفسه وذلك فى أعقاب ثورة أكتوبر، ولم تستقر الأمور للقوى السوفيتية الناشئة إلا بعد حرب أهلية دامت أربع سنوات.. وفى الثامن والعشرين من ديسمبر عام ١٩٢٢ تم عقد مؤتمر حضره وفود من كل من جمهورية روسيا الاتحادية والقوقاز وأوكرانيا وبيلاروسيا، وأقروا اتفاقية تأسيس اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية، التى أعلنوا قيامها فى ٣٠ ديسمبر ١٩٢٢، ومنذ نشأته تبنى الاتحاد السوفيتى نظام الحزب الواحد فى الحكم، وهو الحزب الشيوعى، وكان الصراع قد احتدم بين القادة السوفييت على السلطة بعد وفات لينين فى ١٩٢٤، حيث قام القادة السوفييت بتكوين «الترويكا»، وهو مجلس ثلاثى يتكون من ثلاثة أفراد من القوى السياسية البارزة فى البلاد، وفى ٣ من أبريل ١٩٢٢ تولى ستالين منصب سكرتير عام الحزب الشيوعى السوفيتى، إلى أن صار الزعيم الأوحد للبلاد بعدما تخلص من آخر معارضيه.. وعلى هذا وباستعراض تاريخ وسيرة الحزب الحاكم الشيوعى فى الاتحاد السوفيتى نعرف أنه تأسس فى ١٩٠٣، وظل محتكرا السلطة فى الاتحاد السوفيتى


ميخائيل جورباتشوف

لأكثر من ٧٠ عاما مرورا بالثورة البلشيفية التى قادها لينين فى ١٩١٧ إلى أن تفكك الاتحاد السوفيتى عام ١٩٩١، لكن الحزب لم يظهر كحزب مستقل ورسمى إلا فى عام ١٩١٢ بعد انفصال البلاشفة عن الحزب الأم على يد فلاديمير لينين، وتمكن الحزب من السيطرة على مقاليد الحكم فى روسيا، عقب نجاح الثورة الروسية عام ١٩١٧ التى قادها فلاديمير لينين والتى أعلن لينين على أثرها قيام الاتحاد السوفيتى ونشبت الحرب الأهلية الروسية بين عامى ١٩١٨و١٩٢١، وبعد انقضاء الحرب الأهلية استطاع الحزب الحصول على الاعتراف الدولى لدولته التى قضت على نظام القياصرة فى روسيا، إلى أن انحل الحزب فى مثل هذا اليوم ٧ من فبراير ١٩٩٠، بعيد انهيار وحدة الاتحاد السوفيتى إلى عدة دول، وكان الحزب على مدى تاريخه ومسمياته (البلشفى) و(الشيوعى) و(الشيوعى السوفيتى)، قد تعاقب عليه سبعة رؤساء هم بالترتيب، فلاديمير لينين، وستالين، وخروشوف، وبريجينيف، وأندروبوف وتشرنينكو، وأخيرا ميخائيل جورباتشوف.

ماهر حسن

كتب

حكاية جلاد دنشواى

جلاد دنشواى هو لقب لازم واحداً من شيوخ ورواد المحاماة فى مصر وهو إبراهيم الهلباوى، وما إن تذكر حادثة دنشواى إلا وذكرت مقرونة باسمه، حتى إن هذا اللقب ظل يلاحقه ويسبب له أزمة نفسية حتى إنه فى مذكراته أشار إلى هذا مبررا أنه لم يكن الوحيد المسؤول عن الأحكام التى صدرت بحق الفلاحين فقد كان معه شركاء آخرون منهم أحمد فتحى زغلول شقيق الزعيم سعد زغلول، وحديثا صدر كتاب بعنوان «حكاية جلاد دنشواى» للكاتب الكبير صلاح عيسى وهو صادر ضمن سلسلة حكاية مصر التى يرأس تحريرها الدكتور عماد أبو غازى وتصدرها هيئة قصور الثقافة، ويقع الكتاب فى خمسة فصول تناولت- فى مجملها- سيرة الهلباوى ووقائع يوم دنشواى ووقائع المحاكمة والمشاركين فيها، ولم يغفل الكتاب المكانة الرفيعة للهلباوى باعتباره من أعظم المحامين وأمهرهم إن لم يكن أعظمهم، وكانت حياته تراجيديا فاجعة. وكانت سيرته نموذجا تقليديا لقصة حياة بطل يخطئ مرة واحدة فتودى به خطيئته ويظل يجاهد العمر كله ليحصل على الغفران فيوصد الشعب قلبه دونه ولايرق له وهو الشعب الطيب، بل وكان الفلاحون يضربون المثال بمهارته حتى إن الفلاح حين كان يمازح فلاحا آخر كان يقول له: «والله لا أقتلك وأجيب الهلباوى» وكان ابن البلد حين يذهب لجزار ما ويطلب منه أقة من اللسان ويبالغ الجزار فى الثمن كان يرد عليه ابن البلد قائلا: «ليه هو لسان الهلباوى؟» ذلك أن الرجل كان بليغا كأعظم ما تكون البلاغة فصيحا ذرب اللسان قويا فى مناظراته ماهرا فى مناوراته القانونية قويا فى حججه وكان حينما يقف فى المحكمة يهز مصر كلها، وهو المحامى الذى طلب الأمراء والملوك وده لكنه لم ينجح فى الحصول على البراءة من التاريخ أو الشعب على ما فعله فى دنشواى.

أما عن نشأته وسيرته فيقول صلاح عيسى إنه ولد لأسرة مستورة وكان والده مغربى الأصل تمصر وأقام ببلدة العطف بالبحيرة (مدينة المحمودية فى محافظة البحيرة الآن) وعندما بلغ الثانية عشرة ودع أسرته وشد الرحال إلى القاهرة ليلتحق بالأزهر وتتكشف مواهبه المبكرة وتتبلور شخصيته كمشروع لمتمرد عظيم، ويدرس الهلباوى المذاهب الأربعة، وفى دروس اللغة والمنطق والبلاغة يشاكس شيوخه فيطردونه.



غلاف الكتاب

فينتقل إلى أساتذة آخرين وبعد أربع سنين من الدراسة فى الأزهر يكون قد وصل إلى مصر جمال الدين الأفغانى، وعلى مقهى متاتيا فى العتبة اعتاد الجلوس إلى تلاميذه وتعرف عليه الهلباوى وتعلم على يديه ثم يحصل على العالمية ويتولى الخديو توفيق حكم مصر وتم نفى الأفغانى وتولى الإمام محمد عبده رئاسة تحرير الوقائع المصرية خلفا له فاختار ثلاثة تلاميذ الأفغانى ومريديه ليساعدوه فى تحرير الوقائع فاختار سعد زغلول والهلباوى وعبد الكريم سلمان لكنه احتج لأن سلمان يتقاضى عشرة جنيهات فى الشهر وسعد زغلول يتقاضى ثمانية جنيهات فيما يتقاضى هو خمسة جنيهات ويترك الوقائع ويعود إلى العطف (المحمودية) ثم تندلع الثورة العرابية ويأخذ موقفا حذرا منها، وتنتهى الثورة نهاية فاجعة ويقبض الثوار على الهلباوى كما استبقاه خونة الثورة فى السجن لكى يستشهدوا به على أن الثوار كانوا يسيئون معاملة المسجونين السياسيين، وسرعان ما أفرج عنه ليتم تعيينه سكرتيرا لمحمد سلطان باشا رئيس مجلس النواب وهاهو تلميذ الأفغانى يعمل فى خدمة الخونة ويتدرج فى المناصب حتى صار رئيسا لكتاب المجلس سنة ١٨٨٥ ثم سكرتيرا للبرنس حسين كامل (السلطان فيما بعد) بمرتب أربعين جنيها فى الشهر وفى ١٨٨٦ احترف المحاماة بعدما فصله البرنس حسين كامل فوكل محاميا ليرفع له قضية تعويض، وبينما هو يتابع مرافعة محاميه قرر الانخراط فى المحاماة، وفى صباح الأربعاء ١٣ يونيو غادر الهلباوى القاهرة إلى مدينة المحمودية ليتفقد أحوال أطيانه، وفى اليوم ذاته كان الميجور بين كوفين اعتاد أن يمارس هواية صيد الطيور وكان قد علم من زملائه أن قرية دنشواى بها أسراب هائلة من الحمام فذهب بصحبة أربعة من الضباط وكان قيام الضباط الإنجليز بصيد الطيور تقليدا شائعا آنذاك فقد أفاد القائد الإنجليزى مأمور منوف بأنه سيقوم بالصيد وكان الموسم هو موسم حصاد القمح ودرسه وكانت الأجران ممتلئة بأعواد القمح وتوقف اثنان من الضباط إلى جوار جرن محمد عبدالنبى بعد مشاهدتهما عدداً من الحمام على سور الجرن وكانت زوجة محمد فى الجرن تقود النورج وكان شقيقه يقوم بتقليب القمح وكان على مقربة منهما حسن على محفوظ وبدأ الضابطان الصيد فطلب منهما شحاتة عبد النبى أن يقوما بالصيد بعيدا عن الجرن لكنهما لم يفهماه أو لم يأبها به وأطلقا النار باتجاه حمام يقف على كوم من القمح فاشتعلت النيران فى الجرن واستغاثت أم محمد فهرع إليها زوجها محمد عبد النبى وآخرون لإخماد النيران وقامت معركة كلامية بين الفلاحين والضابطين وحاول الفلاحون أخذ بندقيتهما وانطلقت عيارات نارية أصابت أم محمد وسقط مغشيا عليها وظن زوجها أنها ماتت لتبدأ معركة بين الجانبين يفر الضابطان على إثرها ولاحقهما الفلاحون وصولا إلى القبض على عشرات الفلاحين قدم ٦٠ منهم للمحاكمة وفى صباح السبت ١٦ يونيو ١٩٠٦ سافر الهلباوى إلى القاهرة فوجد فى استقباله الياور الخاص برئيس الوزراء مصطفى فهمى باشا يطلبه إلى مكتبه وفى ديوان رئيس الوزراء قابله محمد محمود بك (رئيس الوزراء فيما بعد) وكان آنذاك يعمل سكرتيرا خاصا لمستشار الداخلية مستر ميتشل وسأله محمود إذا ماكان قد وكله أحد من المتهمين للدفاع عنه فنفى فأخطره محمود بأنه موكل من قبل الحكومة ليمثلها فى إثبات التهمة على المتهمين أمام المحكمة المخصوصة باعتباره أكبر المحامين سنا وخبرة ليكون مدعيا عموميا فقبل الهلباوى بل وخفض أتعابه، وفى صباح الأحد ٢٤ يونيو ١٩٠٦ احتشد نحو أربعة آلاف شخص من بينهم أعيان البلاد ووجهاؤها فى السرادق الضخم أمام مبنى محافظة المنوفية وعقدت المحاكمة على نحو استعراضى سياسى، وتشكلت المحكمة من بطرس غالى باشا وزير الحقانية (العدل) رئيسا للمحكمة وثلاثة من الإنجليز كأعضاء ومعهم أحمد فتحى زغلول أما المحامون فكانوا أربعة هم أحمد لطفى السيد وإسماعيل عاصم والأخوان محمد وعثمان يوسف ولم تستغرق المحاكمة سوى ثلاثة أيام وطالب الهلباوى بأقصى العقوبة وهى الإعدام لعشرة منهم وتشنق زهران ومحفوظ ويوسف سليم والسيد عيسى سالم وتم جلد الآخرين على رأس الشهود لينتهى بذلك سنوات مجد الهلباوى.

ماهر حسن

صدر حديثا

«عبدالله النديم» الخطيب الثورى الذى تتجدد سيرته

غلاف الكتاب

ما إن تذكر الثورة العرابية إلا ويذكر اسم خطيبها الثورى الأول «عبدالله النديم» المنتمى لعموم المصريين والمعبر عن ضميرهم الوطنى الجمعى، حتى إن شقاءه ارتبط بشقائهم فهو واحد منهم، وما كان للنديم أن يصير خطيب الثورة العرابية بامتياز لولا فطرته الثورية، فقد فطر على المناوشة فى عالم الفكاهة والسخرية، والتمرد على نمط الحياة، ومن معاركه الفكاهية الطريفة معركته مع أحد الأدباتية من رواد مولد السيد البدوى، التى نشرت فى العدد الحادى والأربعين من مجلة «الأستاذ»، وكان النديم قد اعتاد ارتياد المقاهى مع نفر من أصدقائه، وعلى المقهى يستمع إلى أحد الأدباتية ويطارحه الفكرة بالفكرة ويقارعه الشعر بشعر أفضل منه، فلما علم بذلك شاهين باشا كنج، مدير الغربية، استدعى شيخ الأدباتية، وطلب منه عددا من أمهر الأدباتية فى مساجلة مع النديم فكان له ما أراد وحضر الأدباتية ودخل معهم النديم فى معركة شعرية حامية واشتد السجال وامتد لأكثر من ثلاث ساعات، فقربه شاهين باشا إليه، إلى أن انضم النديم لصفوف الثورة العرابية فصار خطيبها الأول بلا منازع، وكان له شأن آخر فصار أكثر رفعة وصار تأثيره أكثر وأوسع، وتحول لشخص آخر مهموم بالوطن منشغلا بمحاربة الفساد والاستعمار والاستبداد، وكان المحرض الأول على الثورة، وزعيم منبر الإصلاح، وعمل على بث روح الثورة والوعى الوطنى بين المصريين. لقد كان النديم أول كاتب مصرى يعرض للقضايا الوطنية الكبرى بأسلوب شعبى وأسلوب أدبى رفيع يصل لكل الناس، وكان حركة لا تهدأ، وحارب الطغيان ولاحق الاستبداد بقلمه، وفى مقابل هذا احتمل الشدائد وصنوف الاضطهاد والملاحقة وتعرض للنفى أكثر من مرة، لكنه ظل يواصل نضاله إلى أن وافاه الأجل فى أكتوبر ١٨٩٦ عن عمر يناهز الرابعة والخمسين ودفن فى الأستانة.

هذه كانت قراءة سريعة وموجزة لحياة النديم القصيرة والحافلة التى تضمنها كتاب «حكاية عبدالله النديم» لعبدالمنعم إبراهيم الجميعى، الصادر حديثا عن الهيئة العامة لقصور الثقافة، و«الجميعى» متخصص فى دراسة سيرة وآثار النديم.

ماهر حسن

---

٧ أيام


يكتبها اليوم
د. مأمون فندى

قولولو

بعد سلسلة من القرارات الخاطئة يقوم بها النظام المصرى منذ يوم ٢٥ يناير ٢٠١١، وصلت مصر إلى مرحلة أغنية عبدالحليم حافظ «قولولو الحقيقة»، إذ يبدو أن الرئيس المصرى حسنى مبارك وصل إلى حالة من العناد تحتاج إلى أن يقول له المقربون منه الحقيقة. والحقيقة هى أن الحالة المصرية اليوم وصلت إلى نقطة اللاعودة، إما أن يتخذ الرئيس القرار الصعب بأن يذهب بهدوء، ويبقى النظام، أو أن يذهب ويأخذ النظام معه، وربما مصر برمتها.

كانت مصر وشبابها يوم ٢٥ يناير فى حالة أم كلثوم «ما تصبرنيش، ما خلاص، أنا فاض بيا ومليت»، إذ عبر الشباب ومعهم آباؤهم وأمهاتهم عن أن الكيل قد فاض بهم من قسوة القهر والظلم الذى مارسته الدولة بكل أدواتها القمعية، فانطلقت المظاهرات فى كل مصر، فى القاهرة، وفى الإسكندرية والسويس، مظاهرات لم تشهدها مصر من قبل. وبقى الناس فى الشوارع يوم جمعة الغضب، مطالبين بإقالة وزير الداخلية، ولم تسمع الدولة، لأن الدولة فى الحالة المصرية، رغم وجود حيز حرية التعبير، كانت دولة لا تسمع.. وقد كتبت عن ذلك من قبل فى هذه الصحيفة مقالا بعنوان «الدولة الطرشة»، ولكن لا أحد يقرأ، ربما، وأدعو قرائى المخلصين هنا إلى إعادة قراءة مقالاتى عن مصر فى السنة الفائتة كى يفهموا كيف وصلنا إلى هنا. وقف المصريون ينتظرون ظهور الرئيس للحديث إليهم ليقيل وزير الداخلية حبيب العادلى، فتأخر الرئيس يوما، ثم يومين، فانتقل المتظاهرون من حالة أم كلثوم و«ماتصبرنيش ما خلاص» إلى حالة ليلى نظمى «خلى عليوة يكلمنى»، وانتظر المصريون عليوة كى يخاطبهم، وخرج الرئيس مبارك وألقى كلمة كانت أشبه بكلمة رئيس شرطة لا رئيس دولة، من حيث لغة الخطاب وطريقة العرض، قرر فيها إقالة حكومة أحمد نظيف.. انتظرت الجماهير عليوة كى يكلمها، ولم يقل عليوة شيئا يرضى الغاضبين، وهم كثر.

ثم توالت الأحداث تباعا، وقرر الرئيس تعيين عمر سليمان نائبا للرئيس، وهو رجل مقبول إقليميا ودوليا، ولكن قبوله فى الشارع المصرى مرهون بوقت محدد ومدى التصاقه بالنظام القديم، وانتظر الناس الوزارة الجديدة، فظهرت الوجوه ذاتها ولا تغيير يذكر، وبدلا من أن تهدئ الوزارة الجديدة الناس، زادت مشاعر الغضب اشتعالا، وانتقلت مصر إلى حالة عبدالحليم حافظ، «قولولو الحقيقة»، لأن تشكيل الوزارة يشير إلى أن تقدير الموقف كان خاطئا، كما أن معيار الاختيار فى الحكومة مازال الولاء والأصدقاء والأقارب وهى صيغة التعيينات الحكومية، ولم يبق أمامنا إلا أن يتحدث عمر سليمان، ويصمت الرئيس، وتحدث سليمان، لكنه تحدث أيضا بلغة لا يفهمها الشارع. غدا الثلاثاء، وقد اقتربنا جدا من لحظة الحقيقة، لحظة انشقاق القمر المصرى، وهنا نسمع صوت أم كلثوم القائل: «فات الميعاد»، أما نهاية الأسبوع فستكون أغنية أخرى لسيدة مصر وسيدة الغناء العربى تصدح فى سماء القاهرة: «وغدا تأتلق الجنة أنهارا وظلا، وغدا ننسى فلا نأسى على ماض تولى».

..و ٧ أيام


تكتبها اليوم
فاطمة ناعوت
fatma_naoot@hotmail.com

احذرْ كتابَ التاريخ

لا أحدَ يُنكر على الرئيس مبارك منجزاته فى بداية ولايته من تطوير البنية التحتية وميديا الاتصال، ثم إخماد الإرهاب الذى كاد يعصفُ بمصر. لذلك من اللائق تنازله عن السلطةِ فى وداع رسمىّ جماهيرىّ أنيق، يليق بحاكم مصر. على أن محكمةَ التاريخ لن تمرِّر لنظامه ما فعله بأبناء شعبه من قتل وترويع، فقط لأنهم اختاروا أن يحرروا وطنهم من حكم شمولىّ طال عهده، التهمَت فيه بطونُ حاشية البلاط كلَ ثروات مصر، ليتركوا بطونَ ملايين المصريين خاوية، لأنهم قرروا ألا يجددوا له البيعة التى جددها له الاستفتاء الأحادىّ أولا، ثم الانتخابات غير الشفافة، فيما بعد. لأنهم اختاروا طريقًا ضدًّا لطريق موفدى الحزب الحاكم الذين رقصوا أمام كاميرات الفضائيات المصرية يهللون للرئيس ويتضرعون ألا يؤاخذ شعبَ مصر بما فعل »السفهاءُ منّا«، متوسلينه أن يظل رئيسًا لمصر حتى »النفس الأخير«، تمامًا مثلما وعد هو بذلك فى كل خطبه. حدَّ أن هتف أحدُهم بأعلى صوته: »جزمتك فوق راسى وفوق راس مصر يا ريس!« وهو لا يعلم أنه مسؤول، وفقط، عن رأسه الذى ينبطحُ تحت أحذية الحكّام، أما رأسُ مصرَ الكريم فأعلى من هامة الحكّام والتاريخ والدنيا.

أطلقت حاشيةُ الرئيس فى الحزب الوطنى كلابَ السلطة الشرسة بالهراوات والحجارة والجمال والخيول وزجاجات المولوتوف وقنّاصة كرات النار لكى يرهبوا شبَاب مصر »الأعزل«، الذى لا يتسلّح إلا بحُلم كتابة غد ديمقراطىّ ليبرالىّ تعددىّ أجمل لمصر. أبناؤنا من صفوة الإنتلجنسيا المصرية الذين خرجوا فى ثورة من أنقى ثورات التاريخ وأكثرها رُقيًّا وعلوًّا. قرروا أن تظل سلمية حتى النهاية. منعت حاشية السلطان عن أبنائنا الإمدادات الحيوية من طعام وماء ودواء، كانت تزوّدهم بها البيوتُ المصرية والأمهاتُ الحانيات. ولولا رجال الجيش المصرى النبلاء، لأفلح أولئك الخشنون، من خدّام السلطان، فى نهش شباب مصر بأسنانهم.

على الرئيس مبارك أن يدرك أن محكمةَ التاريخ لا تغفر، ولا تنسى. عمياءُ مثل »ماعت« ربّة العدل الفرعونية. لا تجامل السلطانَ على حساب البؤساءِ الذين لا سند لهم سوى أحلامهم. فالمصريون أول من أقرّوا العدلَ فى الأرض يا سيادة الرئيس، قبل التشريعات وقبل الأديان. كان بوسعك أن تنقذَ صفحتك، بل، وتسجل فى تاريخك سابقةً لم يعرفها حكّامُ العرب، لو أصختَ السمعَ لصوت شعبك، وتنحيتَ نزولا على رأيه. لكنها العزةُ التى تأخذنا! رفضتَ الإنصات، ثم خرجتَ على الناس ببيان فى إثر بيان، كلاهما لا يداوى مرارةً علقَتْ بحلوق الناس عقودًا. لم تعتذر عن تجويع الشعب، ولا عن فساد حكوماتك، ولا واسيت الأمهات اللواتى غدون ثكلاوات على يد رجالك. ورغم اعتلائك عرش مصر ثلاثين عامًا، لم يخبرك حدسُك أن شعبك بالفعل راق وطيب وعاطفىّ ونبيل. لو لم تتباطأ وأعلنت التنحى مبكرًا، لربما سألك الثوارُ أنفسُهم الاستمرارَ حتى انتهاء ولايتك. مثلما فعل المصريون مع جمال عبدالناصر فى ٩ يونيو ٦٧. لكنك أبيتَ إلا أن تزيد غضبَهم اشتعالا باستمساكك بالحكم، غير عابئ باشتعال مصر.

لن تسامحك كلُّ أمٍّ مصرية ثكلت وليدها فى عهدك، ولن يسامحك التاريخ. لو قُدِّر لمصرَ أن تعرفَ، فى مستقبل أيامها، حكومةً نزيهة، ووزير تعليم شريفا، يؤرخ حكايةَ مصر كما حدثت، وليس كما دأبت وزاراتُ التعليم على فبركةِ أحداث يحشون بها رؤوس الصغار وينسبونها زورًا للتاريخ، لو قُدّر لمصر مثل هذا الوزير المحترم، سيتعلم الصغارُ من أبناء مصر، بعد سنوات، فى كتاب الصف الرابع، أن نسرًا جويًّا جسورًا أنجز الضربة الأولى التى أتت لنا بنصر أكتوبر، بيد، لكنه، باليد الأخرى، بعدما اعتلى عرش مصر، صنع نظامًا فاشيًّا أزهق أرواح أبنائها، بعدما جوّع آباءهم ثلاثين عامًا ورما بهم إلى حضيض الفقر والمرض، بينما أغدق على حاشيته ومنافقيه من جيب مصرَ السخىّ، ما لن تسامح مصرُ فى إهداره. سيادة الرئيس، احذرْ كتابَ التاريخ.

المصري اليوم
جريدة مصرية يومية مستقلة
تصدر عن مؤسسة المصرى للصحافة والطباعة والنشر والإعلان والتوزيع ش. م. م
أسسها: صلاح دياب
صدرت فى عام ٢٠٠٤
رئيس مجلس الإدارة
كامل توفيق دياب
رئيس التحرير
مجدى الجلاد
المدير الفنى
د.أحمد محمود
مديرو التحرير
محمد رضوان
محمد سمير
محمد السيد صالح
محمود مسلم
إيهاب الزلاقى
مدير تحرير الرياضة
على السيسى
نائب رئيس التحرير
عبدالحكيم الأسوانى
مساعدا رئيس التحرير
محمود الكردوسى
حسام دياب
مدير التحرير التنفيذى
شارل فؤاد المصرى
مديرا تحرير الموقع الإلكترونى
نورا يونس
فتحى أبوحطب
سكرتيرا التحرير
ثروت محمد
أحمد الصاوى
التحقيقات
علاء الغطريفى
الملاحق
جمال الجمل
مدير الإنتاج
حسين أبوطالب
المقر الرئيسى: 49 شارع المبتديان من قصر العينى - عمارة البنك التجارى الدولى C.I.B- الدور الرابع
ت: 27980100 - ف: 27926331
البريد الإلكترونى: الإدارة:
admin@almasry-alyoum.com
التحرير:
editorial@almasry-alyoum.com
مدير عام الطباعة والتوزيع
مجدى الحفناوى
التوزيع والاشتراكات
11 جمال الدين أبوالمحاسن جاردن سيتى
ت: 27926440/27926441
circulation@almasry-alyoum.com
للامتياز الإعلانى برجاء الاتصال ب:
شركة بروموميديا للإعلان والإنتاج
ت: 22907039 - 22907038 - 22907037
فاكس: 22907036
شركة «آد لاين»
ت: 33450481 فاكس: 33450489

الطقس: معتدل

يتوقع خبراء الأرصاد الجوية أن يسود طقس معتدل الحرارة شمالاً، دافئ جنوباً نهاراً، شديد البرودة ليلاً، وفيما يلى بيان بدرجات الحرارة المتوقعة اليوم.

درجات الحرارة

المدينة	عظمى	صغرى
القاهرة	٢٣	١٢
الإسكندرية	٢٢	١٣
مطروح	٢٢	١٤
بورسعيد	٢٢	١٤
دمياط	٢٢	١٣
بلطيم	٢٣	١٣
الإسماعيلية	٢٤	١٠
السويس	٢٣	١١
العريش	٢٣	١١
نخل	٢٠	٣
طابا	١٨	٤
الطور	٢٣	١١
الغردقة	٢٤	١٢
شرم الشيخ	٢٤	١٥

المدينة	عظمى	صغرى
رفح	٢٣	١١
كاترين	١٥	٥
سيوة	٢٥	١٣
المنيا	٢٥	٨
الفيوم	٢٣	١٠
رأس سدر	٢٣	١٢
أبوسمبل	٢٧	٩
توشكي	٢٢	١٢
أسيوط	٢٦	٩
سوهاج	٢٦	١٠
الأقصر	٢٦	٨
أسوان	٢٧	١١
الوادي	٢٦	١٤
حلايب وشلاتين	٢٥	١٥

القاهرة خلال أسبوع

اليوم	عظمى	صغرى
الثلاثاء ٨ فبراير	٢١	١٥
الأربعاء ٩ فبراير	٢٠	١٣
الخميس ١٠ فبراير	٢٠	١٤
الخميس ١١ فبراير	٢١	١٤
السبت ١٢ فبراير	٢١	١٤
الأحد ١٣ فبراير	١٩	١٤
الاثنين ١٤ فبراير	٢٠	١٦

الأبراج

هالة عمر
www.horoscopeus.com

الحمل: ٣/٢١ إلى ٤/٢٠
كلما كنت متفائلا كللت جهودك بالنجاح، ربما تأخذ بعض الوقت لتتعلم شيئاً جديداً، ولكنك سريع التعلم.

الثور: ٤/٢١ إلى ٥/٢٠
اليوم مناسب للبدء فى تنفيذ الخطط، عليك أن تكون محدداً ومركزاً فيما تريد، الوقت مناسب لطلب علاوة على سبيل المثال.

الجوزاء: ٥/٢١ إلى ٦/٢٠
مرحلة جيدة حتى تتعلم من العقول والأفكار التى تحيطك، عليك أن تظهر أفكارك وقدرتك على التأقلم، هناك مكاسب مالية ولكن عليك أن تكون نشطاً وسريع.

السرطان: ٦/٢١ إلى ٧/٢٠
لابد أن تتواجد مع أفراد يشبهونك فى الفكر والأحلام، وهناك فرصة لتحقيق مكاسب مادية، ولديك فرص لإظهار خفة ظلك.

الأسد: ٧/٢١ إلى ٨/٢٠
ربما لا تعمل بكفاءتك اليوم، عليك أن تركز فى كل شىء، ولا تقم بتغييرات كثيرة على الأقل فى أول اليوم.

العذراء: ٨/٢١ إلى ٩/٢٠
ربما تجد أموراً مهمة من الآخرين اليوم، لابد أن تركز فيما تسمع حتى لو كان مجرد كلام، لديك حدس عال بكل ما يحيطك أخلص لكل أصدقائك.

الميزان: ٩/٢١ إلى ١٠/٢٠
القمر منخفض والطاقة منخفضة، لا تحاول القيام بأكثر من عمل فى وقت واحد، ولا بأس من طلب المساعدة من الآخرين.

العقرب: ١٠/٢١ إلى ١١/٢٠
الأمور العائلية مزدحمة ومرهقة ولابد من التواجد فى الميدان، وذلك يفيدك لأنك لابد أن تتعامل بهدوء فى العمل ليومين.

القوس: ١١/٢١ إلى ١٢/٢٠
تهتم اليوم بحياتك العاطفية، ربما تريد أن تعطى انطباعاً جيداً على من تحب، ولابد من طريقة لتدعيم قدراتك الإبداعية.

الجدى: ١٢/٢١ إلى ١/٢٠
الوقت مناسب لتأتى بأفكار تزيد من فرصة ربحك أو نجاحك بشكل عام، فترة إيجابية ولكن اهتم بالتفاصيل وراقب المراحل.

الدلو: ١/٢١ إلى ٢/٢٠
الوقت مناسب لتظهر نشاطك وكفاءتك وتستمتع بما تفعله، عليك أن تعرف ماذا تريد من الحياة حتى تسرع من خطواتك.

الحوت: ٢/٢١ إلى ٣/٢٠
عليك أن تشارك فى المناسبات الاجتماعية ربما تجد فرص جيدة ولكن عليك أن تكون سريع البديهة، قد تجنى أشياء جيدة.

كلمات متقاطعة

أفقياً:
١- كنانة الله فى أرضه- قائد رومانى.
٢- أغنية وطنية لأم كلثوم- للاستفهام.
٣- خلاف يتجاذب (معكوسة)- انتقى.
٤- عملة هندية (معكوسة)- حارس مرمى مصرى دولى قديم.
٥- للنداء- أناقش- أحب.
٦- أنافسه- تجدها فى (تناهض).
٧- أمد بالمال- غشاء يحيط بالقلب.
٨- ملحن أغنية «مصر تتحدث عن نفسها» (معكوسة).
٩- ضمير- أعادها- متشابهان.
١٠- أطول أنهار أوروبا- صوت الذئب (معكوسة).
١١- حشرة- للنفى- أرق.
١٢- من أشهر مدن القمار فى العالم.

رأسياً:
١- أغنية وطنية لعفاف راضى- أداة شرط.
٢- رئيس سابق لمجلس الشعب المصرى.
٣- قاطع (معكوسة)- الغنائم.
٤- أضواء- مداخل (معكوسة).
٥- نادى بتونس- يسير (معكوسة).
٦- سها- فضحتها (معكوسة).
٧- ندى- حاجز- مسلسل بطولة نور الشريف.
٨- رواية لباكثير تتناول معركة «عين جالوت»- اضطرم.
٩- تحدس (معكوسة)- صياح وجلبة.
١٠- فزعت (معكوسة)- أنشأ.
١١- قائد مغولى (معكوسة)- يضل.
١٢- صفة للشيطان- ارتجفت.

حل أمس

قاعدة اللعبة

sudoku
puzzel by pappocom

السودوكو لعبة يابانية سهلة، من دون عمليات حسابية، تتألف شبكتها من ٨١ خانة صغيرة، أو من ٩ مربعات كبيرة يحتوى كل منها على ٩ خانات صغيرة، على اللاعب إكمال الشبكة بواسطة أرقام من ١ إلى ٩، شرط استعمال كل رقم مرة واحدة فقط، فى كل خط أفقى وفى كل خط عمودى وفى كل مربع من المربعات التسعة.

			4	8	3			9
		4	9		5			
3							5	
		5				3	9	1
	4			2			8	
9	8	1				7		
	3							2
			3		1	5		
5			2	9	7			

الحل السابق

1	5	8	3	9	2	7	4	6
9	7	6	1	8	4	2	5	3
2	3	4	7	5	6	1	9	8
8	1	5	6	2	3	9	7	4
4	6	3	9	7	1	8	2	5
7	9	2	5	4	8	6	3	1
6	4	7	2	1	5	3	8	9
3	8	9	4	6	7	5	1	2
5	2	1	8	3	9	4	6	7

الحل والتعليمات وبرنامج الكمبيوتر على موقع:
www.sudoku.com

مواقيت الصلاة

المدينة	الفجر	الشروق	الظهر	العصر	المغرب	العشاء
القاهرة	٠٥:١٣	٠٦:٤٢	١٢:٠٩	٠٣:١٤	٥:٣٧	٦:٥٦
الإسكندرية	٥:١٩	٦:٤٩	١٢:١٤	٣:١٨	٥:٤٠	٧:٠٠
أسوان	٠٥:٠٣	٠٦:٢٧	١٢:٠٣	٠٣:١٥	٥:٣٨	٠٦:٥٣

Cyan Magenta Yellow Black

[redacted]

المصري اليوم

الصفحة الثالثة

اليوم ■ بابا الفاتيكان يتابع «باهتمام الوضع الحساس» فى مصر ■ تجدد أعمال العنف فى «الكاف» بتونس وإضرام النار فى مقر الشرطة ■ الحزب الحاكم بالسودان: لن نسمح بأى تدخل خارجى

زحام شديد أمام البنوك فى أول أيام عملها والعقدة: نضمن جميع ودائع المواطنين

رئيس «المركزى»: رجال الأعمال لم يحولوا أموّالهم للخارج

كتب ـ محسن عبدالرازق وأميرة صالح ومحمد أحمد السعدنى:

شهدت البنوك وفروعها، أمس، زحاماً شديداً من المواطنين الراغبين فى صرف ودائعهم ومرتباتهم، فى أول يوم عمل للجهاز المصرفى، الذى توقف لمدة أسبوع فى أعقاب ثورة الشباب التى اندلعت يوم ٢٥ يناير الماضى. ووقع بعض الاحتكاكات بين الموظفين والجمهور. وقال عدد من المواطنين إن «البنوك لم تكن مستعدة لاستقبالنا، فى الساعة العاشرة، ما أدى لانتظارنا فى الخارج فترة طويلة، وفشل عدد كبير فى صرف راتبه أو جزء من مدخراته المالية، خاصة أن البنوك أغلقت أبوابها فى الواحدة والنصف ظهراً».

فى سياق متصل، قال الدكتور فاروق العقدة، محافظ البنك المركزى، إن البنك يضمن جميع ودائع المواطنين فى جميع البنوك سواء بالدولار أو الجنيه أو أى عملة أخرى، مشيرا إلى أن الاحتياطى النقدى فى البنك يبلغ حاليا ٣٦ مليار دولار، يكفى لتوفير احتياجات البلاد لمدة ٩ شهور ونصف الشهر. ونفى العقدة، فى لقاء أجراه مع الإعلامى عبداللطيف المناوى، مساء أمس الأول، ما تردد عن تحويل كبار رجال الأعمال والشركات أموالهم إلى بنوك خارجية، وتوقع أن يتأثر سعر صرف الدولار خلال الفترة المقبلة.

(طالع ص١١)

زحام أمام البنوك فى أول يوم لعملها أمس تصوير - فؤاد الجرنوسى

«فيسك»: «مبارك» أوشك على مغادرة الحكم نهائياً.. ورحيله سيكشف حقائق «رهيبة»

ظهور «البلطجية» آخر أسلحة النظام «الجريح».. و«زوّار الفجر» سيطرقون أبواب المحتجين إذا لم يحققوا النصر

كتبت ـ فاطمة زيدان:

قال الكاتب البريطانى، روبرت فيسك، إن الرئيس مبارك أوشك على مغادرة منصبه نهائياً، وإن استقالة هيئة مكتب الحزب الوطنى، بمن فيهم جمال مبارك، لن ترضى المتظاهرين المطالبين بتنحية الرئيس.

واعتبر فيسك، فى مقال أمس بصحيفة «الإندبندنت» البريطانية، أن حديث الرئيس مبارك لشبكة «إى بى سى» الأمريكية، الذى أكد خلاله أنه يرغب فى التنحى إلا أنه يخشى على البلاد من الفوضى، هو أول إشارة على أن الرئيس فى طريقه للرحيل نهائيا.

وأوضح أن النظم المستبدة، ومن بينها مصر، عادة ما تلقى باللوم، عندما تكون تحت تهديد، على «أياد أجنبية» و«أجندات خفية» للثورات. ولفت فيسك إلى أن عناصر مكافحة الشغب، الذين أرغموا على الاختفاء من شوارع القاهرة قبل ٩ أيام وعصابات المخدرات المأجورة، على حد قوله، يشكلان جزءاً من الأسلحة المتبقية للنظام المصرى، الذى وصفه بـ«الخطير والجريح». وتابع: «إن هؤلاء العناصر البلطجية، الذين يعملون بأوامر وزارة الداخلية، هم من يهاجمون المعتصمين فى ميدان التحرير ليلاً». وأوضح «فيسك» أن الشعب المصرى تخطى جيلين من النضج، وأن المهمة الأولى الأساسية للنظام المصرى المستبد هى القيام بما سماه «أطفلة» شعبه، لتحويله سياسياً إلى طفل فى العام السادس من عمره، بحيث يكون مطيعاً لوالده، أى حاكمه.

واستطرد «فيسك»: «إن النظام يقوم بتقديم صحف وهمية، وانتخابات مزورة، ووزراء وهميين والكثير من الوعود الكاذبة». وأضاف إن من يطيعه فى ذلك يصبح واحداً من هؤلاء الوزراء الوهميين، وإذا احتج، يتم ضربه فى أقسام الشرطة وحبسه.

وأضاف: «إن قوة الشباب والتكنولوجيا جعلت المصريين ينضجون ويقومون بثورتهم الحتمية، وهو ما أثبت أن النظام المصرى هو من كان يتألف من مجموعة أطفال».

وقال «فيسك»: «إن الرئيس مبارك لم يكن يجهل بالمظالم التى ارتكبها نظامه، وحكمه استند إلى القمع والتهديد والانتخابات المزورة، وسفراء الولايات المتحدة المتعاقبون فى القاهرة ظلوا يخبرونه بالأعمال الوحشية التى يرتكبها النظام باسمه، لكنه كان يكتفى بالتعبير عن دهشته أو التعهد بإنهاء وحشية الشرطة، لكن لم يتغير شىء على الإطلاق، وهو ما اعتبره موافقة منه على ما يفعله رجال الشرطة فى مصر». وأكد «فيسك» أن المتظاهرين المؤيدين للديمقراطية لاحظوا ظاهرة غريبة، هى أنه فى الأشهر التى سبقت اندلاع الاحتجاجات فى ٢٥ يناير، تعرض الأقباط لسلسلة من الهجمات على كنائسهم، وأنه أثناء أحداث ٢٥ يناير لم يُمس قبطى واحد بسوء، مرجعاً ذلك إلى انشغال مرتكبى تلك الجرائم بتنفيذ مهمات عنيفة أخرى.

واختتم فيسك مقاله، بقوله: «إن رحيل الرئيس مبارك، سيكشف النقاب عن حقائق رهيبة، وفى حالة تحقيق الشباب للنصر، سيكونوا فى أمان، لكن إذا لم يكن الوضع كذلك، فسيطرق (زوار الفجر)، أبواب الكثير من المحتجين».

آلاف المتظاهرين فى التحرير يطالبون برحيل مبارك «أ.ف.ب»

مجلس الوزراء يناقش الأسبوع المقبل مخالفات ٢٨ رجل أعمال حصلوا على ٢٨ ألف فدان بـ«الصحراوى» وحوّلوها إلى «منتجعات»

الشوادفى: ٢٥ يناير كشف «الأقنعة عن كهنة المعبد».. ومصادر: خسرنا ٨٠ مليار جنيه بسبب «مافيا» الأراضى

كتب - متولى سالم:

علمت «المصرى اليوم» أن مجلس الوزراء سيناقش، خلال الأسبوع المقبل، مخالفات عدد من رجال الأعمال استغلوا علاقاتهم بالحزب الوطنى وحصلوا على آلاف الأفدنة من وزارة الزراعة بالطريق الصحراوى، بتسهيلات كبيرة بغرض التنمية الزراعية، لكنهم قاموا بتحويلها إلى مناطق عمرانية.

أكدت مصادر رفيعة المستوى بوزارة الزراعة أن القائمة المبدئية تضم ٢٨ شخصية حصلوا على أكثر من ٢٨ ألف فدان فى المنطقة الواقعة ما بين الكيلو ٤٢ والكيلو ٨٤، بالمخالفة للقرارات والقوانين المنظمة للتصرف فى أراضى الدولة وبأسعار متدنية، وقاموا بتحويلها إلى منتجعات سياحية، مما تسبب فى خسارة الدولة مبالغ كبيرة قدرتها المصادر بأكثر من ٨٠ مليار جنيه، منها ٥٦ مليارا بسبب تغيير النشاط من الزراعة إلى السياحة والباقى ضمن خسائر القطاع الزراعى بسبب استنزاف الخزان الجوفى وانخفاض إنتاجية المحاصيل الزراعية فى المناطق المجاورة.

من جانبه، صرح اللواء عمر الشوادفى، مدير المركز الوطنى لتخطيط استخدامات أراضى الدولة، بأن أحداث «٢٥ يناير» أدت إلى «سقوط الأقنعة عن كهنة المعبد، ويجب أن نقف جميعاً حتى تستعيد مصر مكانتها»، مشيراً إلى أن الشهور القليلة المقبلة ستكفى لإجراء المزيد من الإصلاحات التى تستهدف الإصلاح.

وقال الشوادفى لـ«المصرى اليوم»: «الفساد مبدع، والفاسدون لديهم منظومة من التعاون، وهو ما يوجب أن تكون لدينا أيضاً منظومة للتعاون مع الحكومة لمواجهة الفاسدين»، مشيراً إلى أن الدولة لديها رغبة صادقة فى الإصلاح وتحقيق طموحات المواطنين «حتى تكون الراية خفاقة وعدم العودة للفوضى».

وكشف مدير المركز الوطنى عن أن خروج رجال الأعمال من الحكومة لا يعنى أن رجال الأعمال فاسدون، واستطرد: «لكننى أستطيع التأكيد على أن ٩٠٪ منهم شرفاء، و١٠٪ فاسدون وكرشهم واسع»، مشيراً إلى أنه سيتقدم بمذكرة إلى مجلس الوزراء حول مخالفات بعض رجال الأعمال فى إطار الحرص على المصلحة العامة للوطن.

عمر الشوادفى

قادة الغرب يطالبون بـ«انتقال منظم» إلى الديمقراطية فى مصر لتجنب «الفراغ والفوضى»

عواصم ـ وكالات الأنباء:

أبدى قادة الولايات المتحدة وأوروبا والأمم المتحدة موقفاً أقل تشدداً تجاه النظام المصرى، فبعد مطالب بانتقال السلطة «فوراً»، اتفق الزعماء المشاركون فى مؤتمر الأمن العالمى فى مدينة ميونيخ الألمانية على أن الرئيس حسنى مبارك يجب أن يبقى فى منصبه لضمان «انتقال منظم» إلى الديمقراطية، و«تجنب حدوث فراغ» فى السلطة يؤدى إلى «الفوضى».

قال الأمين العام للأمم المتحدة، بان كى مون: «نريد أن تتم عملية انتقال السلطة بشكل منظم وسلمى دون أى تأثيرات سلبية على السلام والاستقرار فى المنطقة، وبدء الإصلاحات والتغييرات اللازمة بأسرع ما يمكن»، وقال المبعوث الأمريكى إلى مصر، فرانك ويزنر، إن مبارك ينبغى أن يبقى فى السلطة لضمان إنجاز المرحلة الانتقالية نحو الديمقراطية.

وبينما قال مسؤولون أمريكيون إن تصريحات ويزنر أدلى بها بصفته الشخصية كخبير ولا تعكس موقف إدارة الرئيس باراك أوباما، قالت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلارى كلينتون فى المؤتمر إن بلادها تؤيد جهود السلطات المصرية لصياغة منظمة لإصلاحات تسمح بإجراء انتخابات ديمقراطية، ورحبت بحذر بمشاركة الإخوان المسلمين فى الحوار الوطنى، وأشاد نائب الرئيس الأمريكى السابق ديك تشينى بالرئيس مبارك، وقال إنه رجل صالح وحليف للولايات المتحدة ونحتاج لتذكر ذلك.

كان البيت الأبيض أعلن أن أوباما أجرى اتصالات مع عدد من قادة الدول حول الأوضاع فى مصر، وأضاف فى بيان أن واشنطن اعتبرت استقالة قيادات الحزب الوطنى «خطوة إيجابية».

من جانبها، قالت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل: «يجب أن يكون هناك نوع من عملية الانتقال المنظم وتجنب حدوث فراغ فى السلطة»، مؤكدة أن إجراء انتخابات سريعة فى بداية عملية للتحول الديمقراطى سيكون خطأ»، بينما أكد رئيس الوزراء البريطانى، ديفيد كاميرون، أن الانتقال إلى قيادة جديدة وإصلاحا سياسيا فى مصر ضرورى، لأن التأجيل سيؤدى إلى دولة غير مستقرة.

فى السياق نفسه، تظاهر مئات المصريين والأجانب أمام البيت الأبيض فى واشنطن، وفى لوس أنجلوس ونيويورك وميتشجن وجاكرتا وأنقرة واسطنبول ولندن وأمستردام دعماً للمعتصمين فى ميدان التحرير مطالبين بسقوط النظام.

(طالع ص١٥)

مظاهرات التأييد للثورة المصرية فى باكستان «أ.ف.ب»

أعضاء «الشعب» فى مناقشات جانبية: أحمد عز «بوّظ الدنيا»

كتب - محمود مسلم وعماد فؤاد ومحمد عبدالقادر وشيماء القرنشاوى:

قرر مجلس الشعب، أمس، تعليق جلساته لحين الفصل فى الطعون الانتخابية، التى تنظرها محكمة النقض حاليًا. وحرص النواب على قراءة السجلات الموجودة فى اللجنة الخاصة بالطعون، التى تشتمل على أسماء الطاعنين والمطعون ضدهم، وأرقام الملفات وتاريخ ورودها إلى اللجنة، التى شهدت تزاحمًا شديدًا من جانب الأعضاء، وشهدت المناقشات الجانبية للأعضاء توجيه السباب لـ«أحمد عز» واتهامه بأنه «بوّظ الدنيا» - على حد قول بعضهم.

وأكد المجلس، خلال جلسته أمس، التى استمرت نحو نصف ساعة، الشرعية السياسية والدستورية للرئيس مبارك، باعتباره منتخبًا من الشعب طبقًا للدستور.

وقالت مصادر برلمانية مطلعة لـ«المصرى اليوم» إن العلاوة وزيادة المعاشات تقدر بنحو ١٥٪، وتطبق اعتبارًا من أول أبريل المقبل، فيما قرر المجلس استمرار اللجنة الدستورية والتشريعية، فى حالة انعقاد دائم للنظر فيما يرد إليها من تقارير محكمة النقض، حول الطعون الانتخابية.

من جانبها، قالت مصادر قضائية رفيعة بمجلس الدولة لـ«المصرى اليوم»: «إن المجلس الخاص، أعلى سلطة إدارية فى المجلس، فى حالة انعقاد مستمر، لبحث تنفيذ الأحكام النهائية الصادرة من محاكم القضاء الإدارى، على مستوى الجمهورية، ببطلان انتخابات مجلس الشعب فى عدد من الدوائر».

«الزراعة» تتجه للإفراج عن الفلاحين المتعثرين.. ومستندات رسمية: «أباظة» قدّر أراضى المراسى السياحية بـ٢٠ جنيها للمتر

كتب – متولى سالم:

أعلن الدكتور أيمن فريد أبوحديد، وزير الزراعة واستصلاح الأراضى، عن اتفاق الوزارة مع بنك التنمية والائتمان الزراعى، على اتخاذ الإجراءات اللازمة للإفراج عن جميع المزارعين الذين صدرت ضدهم أحكام قضائية بالحبس، نتيجة عدم سدادهم القروض الزراعية المدعمة من الدولة، مع البدء فى إجراءات إعادة جدولة هذه القروض عن طريق الوكيل القانونى وبصورة عاجلة.

وقال أبوحديد، فى تصريحات صحفية، أمس: لا يمكن أن نسمح بزج المزارعين فى السجون بسبب تعثرهم فى سداد ديونهم، مراعاة للبعد الاجتماعى وسعيا لتطوير القطاع الزراعى، على اعتبار أن الفلاح هو ركيزة التنمية الزراعية ويحتاج للحماية الاجتماعية لمواجهة أعباء المعيشة، وأشار إلى أنه تم وضع خطط عاجلة لزيادة العائد المادى للمزارعين خلال الفترة القادمة.

فى سياق آخر، قررت وزارة الزراعة مراجعة أسعار أراضى طرح النهر فى القاهرة والمحافظات، تمهيدا لإعادة تقديرها، بعد اكتشاف التقديرات المتدنية للجنة العليا لتثمين أراضى الدولة، خلال الوزارة السابقة بصورة ملفتة، ومنها تقدير أسعار تأجير أراضى طرح النهر للعوامات والمراسى السياحية بأسعار الأراضى الزراعية لصالح رجال الأعمال. وحصلت «المصرى اليوم» على مستندات تكشف تقدير أمين أباظة، وزير الزراعة السابق، سعر متر أراضى طرح النهر أمام فندق شبرد بحى جاردن سيتى بسعر يصل إلى ٢٠ جنيها للمتر الواحد، وتضمنت تأشيرة الوزير التى خاطب فيها رئيس لجنة تثمين أراضى الدولة فى ٢٣ ديسمبر ٢٠٠٩ بأنه يجب احتساب تقدير هذه المساحات على أنها أراض زراعية لا يمكن البناء عليها، مع تطبيق زيادة سنوية تصل إلى ١٠٪ لمدة ٥ سنوات، لصالح شركة الفنادق والمطاعم العائمة السياحية المالكة للمرسى السياحى الخاص بالمطعم العائم «اسكرابية».

وأكدت مصادر رفيعة المستوى بالوزارة أن هذه التقديرات تسببت فى خسارة الدولة ملايين الجنيهات من عائد تأجير أراضى طرح النهر للشركات السياحية المالكة للمطاعم والمراسى السياحية فى مدينتى القاهرة والجيزة، وأن وزارة الزراعة احتسبت إيجار هذه المساحات بأسعار تأجير أقل من تقديرات تأجير الأراضى الزراعية.

أيمن فريد أبوحديد

«زويل» يعلن ٦ مطالب أبرزها: تعديل الدستور وإلغاء الطوارئ والإفراج عن المعتقلين وإشراف «سليمان» على الإصلاح

كتب - هشام علام:

عقد الدكتور أحمد زويل، مؤتمراً صحفياً، مساء أمس، بعد اجتماعه مع عمر سليمان نائب رئيس الجمهورية ومجموعة من الشخصيات العامة منهم عمرو موسى بصفته أميناً للجامعة العربية والدكتور أحمد الطيب، شيخ الأزهر وممثلون لشباب ٢٥ يناير و٦ أبريل والغد والإخوان.

وقال زويل إن هذه اللقاءات أثبتت أنه يمكن الوصول إلى حل للوضع الراهن إذا تحققت ٦ مطالب أساسية، أولها قيام نائب الرئيس بمهمة الإشراف على الإصلاح السياسى، وثانيها تكوين مجلس من القانونيين والشخصيات العامة ذوى الثقة لتعديل الدستور على أن تضم هذه التعديلات المواد (٧٧، ٧٦، ٨٨، ١٣٩) وتحديد جدول زمنى لإجراء انتخابات ديمقراطية حقيقية فى حالة حل مجلس الشعب، أضاف زويل أن المطلب الثالث هو إلغاء العمل بقانون الطوارئ وتعديل قانون الأزاب وقانون مباشرة الحقوق السياسية والنقابات، والرابع الإفراج عن المعتقلين السياسيين من شباب حركة ٦ أبريل و٢٥ يناير وشباب الإخوان وكل طوائفهم السياسية المعارضة، والخامس إجراء انتخابات حرة ونزيهة تحت إشراف قضائى كامل فى أقرب فرصة ممكنة، والمطلب الأخير إجراء تغيير جذرى فى منظومة الإعلام المصرى بما فى ذلك عدم التضييق على الإعلام الخاص وعدم حجب الشخصيات المعارضة من الظهور فى وسائل الإعلام العامة وإلغاء التشريعات المقيدة للحرية وعدم التحرش بوسائل الإعلام العالمية.

نقيب المعلمين يطلب إبعاد لواءات الشرطة السبعة الذين عينهم الوزير السابق

هانى هلال يجلس على رصيف «التعليم» لامتصاص غضب العاملين.. ويعلن: «بدر مش راجع الوزارة»

كتب - أبوالسعود محمد ووفاء بكرى:

تسبب حديث أحمد شفيق، رئيس مجلس الوزراء، عن إمكانية عودة الدكتور أحمد زكى بدر مجدداً لوزارة التربية والتعليم، فى تجمهر العاملين بالوزارة معربين عن رفضهم عودته مجدداً، الأمر الذى دفع الدكتور هانى هلال، وزير التعليم العالى والبحث العلمى، المكلف بإدارة شؤون الوزارة، للتفاوض مع المحتجين وجلس على أحد أرصفة حديقة الديوان فى محاولة لامتصاص غضبهم قبل أن يلتقى وفداً منهم فى القاعة الكبرى، مؤكداً أن وزير التربية والتعليم السابق، لن يعود مرة أخرى.

واحتدم النقاش بين هلال والموظفين الذين طالبوا بحقوقهم التى سلبها منهم وزير التربية والتعليم السابق، حسب قولهم، الأمر الذى اضطر هلال إلى إنهاء اللقاء، ومطالبتهم باختيار شخصين من كل إدارة للحوار معه حول مطالبهم، وأكد العاملون ضرورة تصحيح الأوضاع فى الوزارة، خاصة بعد إلغاء حوافزهم، مطالبين بعودة العاملين الذين نقلوا من أعمالهم إلى إدارات أخرى، بقرارات من «بدر»، وتثبيت العمال المؤقتين ومساواتهم بزملائهم المعينين.

من جانبه قال هلال إن أحداً من العاملين لن يضار سواء فى الراتب أو الدرجة الوظيفية، متعهداً بإعادة كل موظف إلى عمله الذى نقل منه، وإعادة راتبه. وطالب العاملين بمساعدته، لأنه يراهن على عمله فى وزارة التربية والتعليم، قائلاً: أنا راهنت على وزارة التعليم العالى وكسبتها، وراهنت على طلاب الجامعات وكسبتهم، ودلوقتى باراهن عليكم».

وذكر هلال أن موعد بداية الدراسة لم يتحدد بعد، مشيراً إلى أن مجلس الوزراء سيحسم الأمر نهاية الأسبوع الجارى، خاصة أن هناك بعض المدارس تعرض للسرقة أو الحرق، قبل تسليمها إلى هيئة الأبنية التعليمية لترميمها.

من جانبه، شدد إبراهيم الشوبكشى، نقيب المعلمين بديوان عام الوزارة، على ضرورة إبعاد ٧ من لواءات الداخلية السابقين الذين عينهم «بدر» فى ديوان وزارة التربية والتعليم.

هانى هلال

وزير الداخلية يعد بلقاء بدو سيناء لبحث ملف المعتقلين خلال أيام

الحياة تعود إلى مديريات الأمن بالقاهرة الكبرى والأهالى يشاركون فى ترميم «الأقسام المحترقة»

كتب - عمر حسانين ويسرى البدرى وحسن أحمد حسين وأشرف غيث وأحمد عبداللطيف:

عادت الحياة إلى طبيعتها فى مديريات الأمن بالقاهرة الكبرى، وتواجد عدد كبير من القيادات الأمنية فى الشوارع، لتنظيم حركة المرور، وشارك الأهالى فى عمليات ترميم أقسام الشرطة المحترقة، وضبطت الأجهزة الأمنية حتى أمس ١٥٠٠ من الفارين من أقسام الشرطة وما يقرب من ٤ آلاف سجين، ورفعت ٢٧٠ سيارة محترقة من الشوارع، وأعادت ٢٦٠ قطعة سلاح مسروقة.

وأشرف اللواء مصطفى راضى، مساعد أول وزير الداخلية لقطاع الأحوال المدنية، على سير العمل، وأصدر القطاع، أمس، ٧٥١٣ بطاقة رقم قومى و٧٢٨٨ شهادة ميلاد، و٤٠٨ شهادة قيد عائلى و١٥٠ شهادة زواج على مستوى الجمهورية.

وانطلقت ٩٩ دورية راكبة منذ الساعات الأولى من الصباح، لتأمين الحالة المرورية بالقاهرة، وجرت تعديلات مرورية فى منطقة وسط البلد، وانتشرت الدوريات على الطرق السريعة والفرعية، وتم تشغيل وحدات التراخيص وتحديد بدائل للأماكن المتضررة، بسبب أعمال التخريب.

من جانبه، قال اللواء محمود وجدى، وزير الداخلية، إن جميع الأجهزة تسعى لاستعادة الأمن فى الشوارع وإجهاض محاولات ترويع المواطنين، وطالب أمس فى اجتماعه وقيادات الوزارة، بزيادة أعداد الدوريات الأمنية فى الشوارع والأحياء الشعبية، وضمان انتظام العمل فى جميع القطاعات الشرطية، وإحكام الرقابة على مواقف السيارات والسرفيس، والتصدى لجميع صور استغلال المواطنين ومحاولات رفع الأسعار.

ووعد الوزير بلقاء عدد كبير من مشايخ بدو سيناء، خلال أيام، لمناقشة المشاكل التى تواجه البدو، خاصة فى ظل تعاملاتهم مع الأجهزة الأمنية، ومناقشة النظر فى الإفراج عن بعض المعتقلين.

وقال وجدى إن أبناء مصر فى محافظتى شمال وجنوب سيناء أدوا دورهم الوطنى لحماية أراضيها عبر التاريخ وأن الوطن يقدر لهم هذا الدور.

محمود وجدى

[redacted]



«سليمان» يتفق مع ممثلى الأحزاب والقوى السياسية على إجراءات دستورية «مؤقتة».. وإنهاء حالة الطوارئ

الانتهاء من «دراسة واقتراح» التعديلات الدستورية أوائل «مارس».. وتشكيل لجنة وطنية لمتابعة تنفيذ ما تم التوافق عليه

كتب - منصور كامل:

عقد اللواء عمر سليمان، نائب رئيس الجمهورية، اجتماعين أمس، مع ممثلى الأحزاب والقوى السياسية بجميع انتماءاتهم، تلاه لقاء مع بعض من ممثلى شباب ٢٥ يناير. حضر اللقاء الأول سعد الكتاتنى، ومحمد مرسى، عن جماعة الإخوان المسلمين، وحسام بدراوى، أمين عام الحزب الوطنى الديمقراطى، والسيد البدوى، رئيس حزب الوفد، ورفعت السعيد، رئيس حزب التجمع، ورؤساء باقى الأحزاب السياسية، كما حضره ممثلو لجنة الحكماء والشخصيات العامة، منهم رجل الأعمال نجيب ساويرس، ويحيى الجمل، الفقيه الدستورى، ومصطفى بكرى، عضو مجلس الشعب السابق، ورجب هلال حميدة، عضو مجلس الشعب، ومنصور حسن، وزير الإعلام الأسبق، ومكرم محمد أحمد، نقيب الصحفيين، وعدد آخر من الشخصيات العامة.

وحضر اللقاء الثانى خمسة من ممثلى شباب ٢٥ يناير، وتوافق جميع أطراف الحوار على تقدير واحترام «حركة ٢٥ يناير»، وضرورة التعامل «الجاد، والعاجل، والأمين» مع الأزمة الراهنة التى يواجهها الوطن، والمطالب المشروعة لشباب ٢٥ يناير والقوى السياسية فى المجتمع.

وشدد المجتمعون على التمسك بالشرعية الدستورية فى مواجهة التحديات والمخاطر التى تواجه مصر فى أعقاب هذه الأزمة، مشيرين إلى ما صاحبها من محاولات للتدخل الخارجى فى الشأن المصرى، مع الإقرار بأن حركة ٢٥ يناير حركة وطنية وشريفة.

واتفق أطراف الحوار الوطنى على عدد من الترتيبات السياسية والإجراءات الدستورية والتشريعية «ذات طبيعة مؤقتة»، وذلك لحين انتخاب رئيس للبلاد بعد انتهاء الولاية الحالية للرئيس حسنى مبارك.

ومن بين تلك الترتيبات التى تم الاتفاق عليها بين أطراف الحوار الوطنى، تنفيذ التعهدات الواردة فى كلمة السيد الرئيس محمد حسنى مبارك للأمة، فى الأول من فبراير الجارى وهى: «عدم الترشح لفترة رئاسية جديدة، وتحقيق الانتقال السلمى للسلطة وفقاً لأحكام الدستور، وإجراء تعديلات دستورية تشمل المادتين (٧٦) و(٧٧)، وما يلزم من تعديلات دستورية أخرى تتطلبها عملية الانتقال السلمى للسلطة، وإجراء ما يلزم من التعديلات التشريعية المترتبة على تعديلات الدستور، وتنفيذ قرارات محكمة النقض فى الطعون المقدمة على انتخابات مجلس الشعب، وملاحقة الفاسدين والتحقيق مع المتسببين فى الانفلات الأمنى الذى أعقب انتفاضة الشباب طبقاً لأحكام القانون، واستعادة أمن واستقرار الوطن، وتكليف جهاز الشرطة بالاضطلاع بدوره فى خدمة الشعب وحماية المواطنين».

واتفق المجتمعون على اتخاذ عدد من الإجراءات لتنفيذ هذه التعهدات، وهى: «تشكيل لجنة تضم أعضاء من السلطة القضائية وبعضاً من الشخصيات السياسية تتولى دراسة واقتراح التعديلات الدستورية وما تتطلبه من تعديلات تشريعية لبعض القوانين المكملة للدستور فى ميعاد ينتهى فى الأسبوع الأول من مارس، وإعلان الحكومة عن فتح مكتب لتلقى الشكاوى عن معتقلى الرأى من جميع الانتماءات والإفراج عنهم فوراً، مع تعهد الحكومة بعدم ملاحقتهم أو التضييق عليهم فى ممارسة نشاطهم السياسى، وتحرير وسائل الإعلام والاتصالات وعدم فرض أى قيود على أنشطتها تتجاوز أحكام القانون، وتكليف الأجهزة الرقابية والقضائية بمواصلة ملاحقة الفاسدين والمسؤولين عما شهدته البلاد من انفلات أمنى خلال الأحداث الأخيرة ومحاسبتهم، وإنهاء حالة الطوارئ طبقاً للظروف الأمنية، وإنهاء حالة التهديد الأمنى للمجتمع».

كما اتفق نائب رئيس الجمهورية مع ممثلى الأحزاب والقوى السياسية على تشكيل (لجنة وطنية للمتابعة) تضم شخصيات عامة ومستقلة من الخبراء والمتخصصين وممثلين عن الحركات الشبابية، تتولى متابعة التنفيذ الأمين لجميع ما تم التوافق عليه، مع رفع تقاريرها وتوصياتها للسيد نائب رئيس الجمهورية.

من ناحية أخرى، أشاد جميع أطراف الحوار بالدور الوطنى المخلص للقوات المسلحة الباسلة فى هذه المرحلة الدقيقة، مؤكدين تطلعهم لمواصلة هذا الدور فى استعادة الهدوء والأمن والاستقرار، وضمان تنفيذ ما أسفرت عنه اجتماعات الحوار الوطنى من توافق وتفاهمات.


عمر سليمان أثناء اجتماعه بممثلى القوى السياسية أمس
تصوير - سليمان العطيفى

خارج النص

خالد منتصر
info@khaledmontaser.com

حزب ٢٥ يناير فرض واجب

■ من حقنا ومن أجل وثائق التاريخ وليس من أجل سجلات الأمن أن نعرف من هو مؤسس صفحة «كلنا خالد سعيد» التى كانت الشرارة الأولى لثورة 25 يناير، من هو ADMIN1 الغامض الذى خاطب وناقش وحاور وخطط وناور واجتذب على صفحته ما يقرب النصف مليون، الآن الصفحة اختلفت بعد تسليمها لشخص آخر يتهمه البعض بأنه غير مصرى، والبعض عاتب المؤسس الأول على عدم ظهوره وتعريف نفسه يومى الثلاثاء والجمعة فى ميدان التحرير، ولكن المهم أنه هو الذى فتح الهويس ليسقط عتريس ويسقط شىء من الخوف بل يسقط الخوف كله!، لا يمكن لأى فرد أو مؤسسة مصرية أن تعرف من هو هذا الغامض، لأنها إذا طلبت الآى بى عبر الطرق العادية، وهى الشفرة التى من الممكن أن تتوصل بها إلى شخصه وطريقة ومكان دخوله، إذا حاولت ذلك سيخرج لها 600 مليون آى بى هم عدد مستخدمى الفيس بوك!، لا يمكن إلا من خلال مديرى مؤسسة الفيس بوك الكونية أو الأستاذ مارك زوكربرج نفسه!، هذه العقلية المصرية الجبارة التى خدعت الأمن وأقنعت الشباب وأشعلت فتيل الثورة هى التى لابد أن تجلس على عرش برامج التوك شو وتحكى التجربة التى خرجت من العالم الافتراضى إلى الواقع الراكد، لابد أن يحكى حتى يعرف الناس ما هو نبض هذا العصر الجديد؟، يجب لثورة الإنترنت أن يوازيها اقتصاد جديد وفكر جديد وعقلية جديدة، وكما قاوم الشباب خيل وبغال العصر القديم، لابد أن يقاوموا أشلاء الاقتصاد القديم، لم يعد تصدير البطاطس والطماطم هو الذى ينهض بالدول، ويكفى أن نعرف أن الفيس بوك اشترى «الدومين» أو العنوان الإلكترونى الجديد لموقعه إف بى دوت كوم كما قرأت بحوالى ثمانية ملايين دولار من شخص كان قد اشتراه بـ12 دولاراً فقط واحتفظ به على سبيل «التسقيع»!، إنه عالم جديد باقتصاد جديد بعقل جديد، وإذا تعاملنا مع هذه الثورة العظيمة على أنها سياسة فقط دون الاستجابة لهذا الرادار الحساس المعاصر وضبط البوصلة على اتجاه العالم الجديد، نكون قد أجهضناها ولم نفهم شباب الفيس بوك الذى لا يمكن أن ينهض بمصر من خلال اقتصاد ختم النسر وتصدير القطن الخام وقطع تذاكر قناة السويس فقط، يناير هو بداية مشرق العام ولابد أن يكون بداية مشرق النهضة.

■ لابد لشباب 25 يناير من تكوين حزب جديد ويقترح البعض رمز اللوتس له كما كان الياسمين رمزاً للثورة التونسية، ولابد للإخوان أيضاً من تكوين حزب سياسى مدنى يقبل بتداول السلطة ويعتمد على نصوص الدستور ويحترمها ولا ينفى المرأة أو الأقباط، أعتقد أن اندماج هذين الحزبين فى الحياة السياسية سيزيدها ثراء وحيوية، ولابد من إعلانهما بسرعة.

■ شهداء يناير من الشباب الذين أقيمت لهم صلاة الغائب هم جرح غائر لم ولن يندمل، وكما نشرت «المصرى اليوم» صور بعضهم لابد أيضاً أن تكمل غداً وتنشر صور ضباط الشرطة الشهداء الذين كانوا يقومون بحماية السجون وخرج عليهم البلطجية وذبحوهم، ليس من المعقول أن تظل الأقلام مرتعشة لا تجرؤ على الكتابة عن هؤلاء، لا يستطيع عاقل أن ينكر غباء التعامل الأمنى مع المظاهرات، لكن الشرطة ليست هؤلاء فقط، لابد أن نتذكر شهداء الشرطة ممن كانوا يؤدون واجب الحماية قبل قطع الشفرة اللاسلكية عنهم وعدم ذبحهم معنوياً وإعادة الثقة بينهم وبين مجتمعهم، وعدم وصم كل من يذكرهم بأنه خائن وعميل.

عابر سبيل



أحمد الصاوى
sawyelsawy@yahoo.com

لمصر قبل «الوطنى»..!

إذا سألت د. حسام بدراوى، عن المادة «٧٦»، سيقول لك بوضوح ودون مواربة: «أعرف أن بها قيوداً شديدة جداً، وهى مادة ليست مقدسة».

ولو سألته عن المادة «٧٧» سيرد: «كنت من الداعين داخل الحزب لتعديلها وتحديد مدد للرئاسة، ومازلت من المطالبين بذلك».

وحين تسأله عن تداول السلطة سيقول: «الإصلاح والتغيير لن يتحققا إلا بالمثابرة والجهد والضغط المستمر فى اتجاه واحد، كى نصل للتداول السلمى للسلطة، لكننى اكتشفت أن الجميع يقاوم الإصلاح والتغيير، لأن الكل مستفيد من بقاء الوضع على ما هو عليه».

ولما تطرح عليه اسم البرادعى سيرد دون لحظة تفكير: «من حقه، مثل أى مواطن، أن يتقدم للترشح طالما أن ذلك يتم فى إطار الدستور ويجب التزام الحياد فى التعامل الإعلامى مع رجل محترم مثله له قيمة عالمية ووطنية نفخر بها جميعاً».

وعندما تحاول إحراجه بسؤال عن حملات الهجوم على «البرادعى» سيعلق بقوله: «الإعلام الذى يكتب شيئاً غير حقيقى عنه هو الخاسر ولن يؤثر فى إمكانياته وقدراته، لأنه حاصل على أكبر قلادة فى مصر، وعلى نوبل، وكلنا نفخر به، والمجتمع المحترم من المفترض أن يكون سعيداً بمرشح يحظى بهذه المواصفات، والهجوم عليه يعبر عن عدم جدارة مهنية، وعدم نضج سياسى فى تقبل المنافسة».

هذا رجل من الحزب الوطنى، وتلك هى آراؤه المعلنة، وليست أحاديث الجلسات المغلقة، والمؤكد أنه لا يغرد وحده خارج السرب، وإنما يمثل تياراً موجوداً بالفعل فى الحزب الوطنى. تيار ينشد الإصلاح فى إطار بعد وطنى عام بعيداً عن المصالح الحزبية المباشرة والضيقة، لكن وسائله تختلف عن المعارضة التقليدية، ويعتقد أن قدرته على دفع الإصلاح من الداخل أفضل بكثير من قدرة المعارضة، على الأقل يملك قنوات اتصال قوية مع النظام، وحواراً دائماً.

لكن ما مدى قوة هذا التيار، وما درجة قبوله وسط أغلبية الحزب ومتخذى قراره على السواء، هل يستمع أحد لهذا الخطاب العاقل، أم أن حوار الطرشان الذى يحكم علاقة الحزب الحاكم بالمعارضة يمتد إلى علاقته بأعضائه البارزين، رغم أن خطاباً بهذه الرجاحة يزيد الحزب قوة، ويعطيه مبررات موضوعية للاستمرار فى تصدر المشهد، دون تقفيل أو تزوير؟.

مستقبل هذا التيار جزء من مستقبل هذا البلد، وتمكينه يمثل سيناريو آخر من سيناريوهات الإصلاح المقبولة، والتى تستحق الدعم.

■ تحت عنوان: «رجل من الحزب الوطنى» كتبت هذا المقال فى مارس من العام الماضى، وما بين الأقواس هو تصريحات واضحة ومباشرة لبدراوى الذى تم اختياره أمس الأول أميناً عاماً للحزب الوطنى.

المؤكد أن اختياره قرار صائب، لكن الأرجح أنه فى التوقيت الخطأ، فمهمته فى إعادة إحياء الحزب الذى ذاب كـ«الآيس كريم» تحت حرارة الانتفاضة هى مهمة أكثر من صعبة، لكنها أقل من مستحيلة، خاصة إذا جاء الحزب الوطنى الجديد متسقاً ومنسجماً مع شخصية وأخلاق ومبادئ وقناعات بدراوى المعلنة، التى ظلت ثابتة ولم تتلاعب بها حالة المد والجزر التى لونت كثيراً من السياسيين نحو نفاق الحزب فى سلطته، والهجوم عليه فى محنته.

رغم كل المشاعر السلبية ضد هذا الحزب، فليس من مصلحة أحد أن يختفى أو ينتحر «الوطنى» إذا ما عاد للملعب بشرف حقيقى، متخلصاً من فساده وانتهازيته، وراضياً بالمساواة وتكافؤ الفرص، ولعله لا يملك اختياراً حالياً سوى تطهير نفسه.

بدراوى إذن هو رجل المصالحة الذى لا ينكر الأخطاء، ولا يتردد فى الاعتذار، ولا تأخذه العزة بالإثم، يؤمن بالتنوع، ويفكر لمصر قبل الحزب الذى ينتمى إليه.. أو هكذا أعتقد..!

استمرار المظاهرات فى التحرير

مش هنمشى... هو يمشى!!

«الإخوان» تشارك فى الحوار.. وتطرح ٨ مطالب منها «التنحى» وإلغاء «الطوارئ» وحل البرلمان

«عزت»: استكمال الحوار مرهون باستجابة النظام لمطالب الشعب وإلا فالمظاهرات مستمرة

كتب ـ أحمد الخطيب ومنير أديب وهانى الوزيرى:

شاركت جماعة الإخوان المسلمين، أمس، ضمن وفد من القوى السياسية والأحزاب فى الحوار الذى دعا إليه اللواء عمر سليمان، نائب رئيس الجمهورية، بمقر مجلس الوزراء.

ومثل الجماعة الدكتور محمد مرسى والدكتور سعد الكتاتنى، عضوا مكتب الإرشاد، وعرضا خلال الحوار ٨ مطالب كانت الجماعة قد حددتها فى بيان أصدرته مساء أمس الأول، أبرزها تنحى الرئيس مبارك وإلغاء حالة الطوارئ وحل مجلسى الشعب والشورى، وتشكيل حكومة وطنية انتقالية.

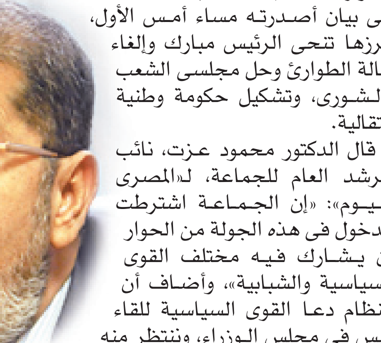
قال الدكتور محمود عزت، نائب المرشد العام للجماعة، لـ«المصرى اليوم»: «إن الجماعة اشترطت للدخول فى هذه الجولة من الحوار أن يشارك فيه مختلف القوى السياسية والشبابية»، وأضاف أن النظام دعا القوى السياسية للقاء أمس فى مجلس الوزراء، وننتظر منه الاستجابة لمطالب الشعب، وأبرزها تنحى الرئيس مبارك وإلغاء حالة الطوارئ وحل المجالس النيابية، خصوصاً أن اللهجة التى يتحدث بها النظام أصبحت مختلفة، وننتظر منه الآن أفعالاً لا أقوالاً، وإذا استجاب فسوف تكتمل سلسلة الحوارات معه، أما إذا لم تكن هناك استجابة، فالتظاهرات السلمية مازالت مستمرة».

ووصف استبعاد صفوت الشريف وجمال مبارك من الحزب الوطنى، بأنه أقل ما يجب، داعياً إلى محاسبة جميع رؤوس النظام.

وكانت الجماعة قد طالبت فى بيان أصدرته مساء أمس الأول، بما سمته مطالب الشعب، وهى تنحى رئيس الدولة، ومحاكمة المسؤولين عن إراقة الدماء فى المظاهرات السلمية، وحل المجالس النيابية، وإلغاء الطوارئ، وتشكيل حكومة وطنية انتقالية تتولى السلطة التنفيذية، لحين إجراء الانتخابات النيابية بطريقة نزيهة تحت إشراف قضائى كامل، والفصل بين السلطات، وإطلاق حرية تشكيل الأحزاب السياسية والجمعيات، وحرية إصدار الصحف والمجلات وضمان حرية الإعلام.

ودعا البيان المسؤولين إلى تنفيذ هذه المطالب، حفاظاً على مصلحة مصر، وطالبت الجماعة بضرورة تأمين المتظاهرين وكفالة حريتهم فى التظاهر السلمى، حتى تتحقق مطالبهم المشروعة.

من جانبه، قال الدكتور وحيد عبدالمجيد، مستشار مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية: «إن الحوار مع السلطات فى هذا التوقيت أحد أهم معالم التغيير الذى يحدث فى مصر وبصفة خاصة مع الإخوان، وأن قبول الحوار مع الجماعة بداية تغيير فى العقلية القديمة، التى كانت ترفض الحوار معهم طيلة الوقت».


مرسى

وأضاف: «فى الماضى لم يكن مسموحاً بفتح حوارات مع الجماعة أو حتى ذكرها إلا أن تكون ممهورة بكلمة محظورة، وأكد أهمية الانتقال فى أسرع وقت ممكن إلى حوار وطنى شامل له إطار مؤسسى بدلاً من الحوارات الثنائية التى يشرف عليها نائب الرئيس، وتضم جميع الأحزاب والقوى السياسية بما فى ذلك الشباب صانع الثورة الحقيقية.

ولفت إلى أهمية أن يسفر هذا الحوار عن لجان فنية تعمل على إجراء التعديلات الدستورية والقانونية بما فى ذلك القوانين المقيدة للحريات على أن تملك هذه الهيئة الصلاحيات النهائية لصياغة هذه التعديلات ويشارك فى ذلك الحزب الوطنى فى صورته الجديدة.

وشدد عبدالمجيد على أهمية أن ترسل نتائج اللجنة المشكلة لصياغة الدستور والقانون إلى مجلسى الشعب والشورى لإقرارها وليس لمناقشتها باعتبارها تعبر عن الإرادة الشعبية.

«المصرى اليوم» تنشر تفاصيل حوار «سليمان» مع القوى السياسية وشباب «٢٥ يناير»

شباب «التحرير» طالبوا بتحول ديمقراطى حقيقى.. وسليمان تعهد بانتقال سلمى للسلطة

كتب ـ على زلط:

عقد عمر سليمان، نائب رئيس الجمهورية، عدة اجتماعات أمس، مع ممثلى الأحزاب والقوى السياسية بجميع انتماءاتهم، وبعض ممثلى شباب ٢٥ يناير، ناقش خلالها عدداً من المقترحات والمطالب.

وقال مصطفى النجار، ممثل حملة «دعم البرادعى ومطالب التغيير»، إن اللقاء بدأ بدعوة سليمان الحضور للوقوف دقيقة، حداداً على أرواح الشباب، ووعد خلال اللقاء بإجراء تحول ديمقراطى حقيقى، وانتقال سلمى للسلطة، وقال: «دعونا ننجز فترة انتقالية، ثم اختاروا الرئيس الذى تريدون».

وأكد «النجار» أن وفد الشباب أبلغوا سليمان أنهم لا يمثلون كل المعتصمين فى التحرير، وأنهم سيعرضون نتائج الحوار على الشباب المعتصمين، وأن من يدعى أنه يمثل كل الشباب لا يعبر عن حقيقة الأمور فى ميدان التحرير.

وقال عبدالرحمن يوسف، ممثل الجمعية الوطنية للتغيير، إن الشباب يريدون التغيير الحقيقى، وعلى رأسه مطلب تنحى الرئيس مبارك عن السلطة بأى شكل، ودعا إلى تفعيل المادة ١٣٩ من الدستور فى هذا الشأن، التى تسمح للرئيس بمنح بعض أو كل صلاحياته لنائبه.

وقال ياسر الهوارى، عضو حركة «شباب من أجل العدالة والحرية»، إن اللقاء كان ودياً، وإن هناك مسودة تمت صياغتها بين جميع الحضور خلصت إلى التوافق على عدة نقاط كأساس لإجراء حوار وطنى حقيقى، وشكا شباب المعتصمين لنائب الرئيس من تعامل الإعلام الرسمى، خاصة تليفزيون الحكومة، الذى يشكك فى وطنية حركتهم، وعلق «سليمان» بأن حركة ٢٥ يناير وطنية شريفة، وأضاف الهوارى، أنهم تلقوا وعداً بوقف الحملات الإعلامية والأمنية ضد شباب حركة ٢٥ يناير، الذين تعهدوا بسلمية الثورة.

وقال عدد من الشباب الذين حضروا الاجتماع إن الفقيه الدستورى يحيى الجمل شدد، فى كلمته خلال الحوار، على ضرورة تحقيق إصلاحات حقيقية، وأن الشباب سينزل الشارع مرة أخرى إذا لم تتحقق الديمقراطية، فيما طالب الدكتور محمد سعد الكتاتنى، عضو مكتب الإرشاد فى جماعة الإخوان المسلمين، بضرورة تنفيذ أحكام القضاء فيما يخص صحة عضوية مجلس الشعب، وإطلاق سراح المعتقلين سياسياً.

وشدد الشباب خلال اللقاء على إجراء تحول ديمقراطى حقيقى وليس «ترقيعات» دستورية أو إصلاحات جزئية، طبقاً لما قاله مصطفى النجار.

أضاف «النجار» أنه أبلغ سليمان برفض التعامل مع الشباب أمنياً، لأن «الخيارات الأمنية ستجعلهم أكثر تطرفاً وراديكالية»، وتابع: «قلنا إننا نريد خيارات وحلولاً سياسية، وإن التحول الديمقراطى لا يحتاج إلى معجزة طالما توافرت النية الحقيقية للتغيير».

..وممثلو المعارضة: اتفقنا على تشكيل لجنتين لتعديل الدستور ومتابعة تنفيذ تعهدات النظام

كتب ـ محمد غريب وعادل الدرجلى ومحمد طلعت داوود وابتسام تعلب ومحمود رمزى:

قال مصطفى بكرى، النائب السابق، إن ممثلى الأحزاب والقوى السياسية الذين حضروا اجتماع الحوار الوطنى مع اللواء عمر سليمان، نائب رئيس الجمهورية، توصلوا معه إلى بيان مشترك، يؤكد ضرورة تشكيل لجنة لإصلاح الدستور، تضم عدداً من خبراء القانون الدستورى والسياسيين، ينتهون من مهمتهم فى الأسبوع الأول من مارس المقبل، وتشكيل لجنة أخرى وطنية مستقلة لمتابعة تنفيذ تعهدات النظام، وأضاف «بكرى» فى تصريحات لـ«المصرى اليوم» أن نائب الرئيس وعد بتخصيص مكتب لتلقى الشكاوى عن معتقلى الرأى، كما وعد بالإفراج فوراً عن أى فرد يتقدم أهله ببلاغ عن اعتقاله لأسباب سياسية، ووعد «سليمان» أيضاً بتحرير وسائل الإعلام وعدم فرض قيود عليها، ومحاسبة المسؤولين عن الانفلات الأمنى الذى شهدته مصر فى الفترة الأخيرة.

وأوضح «بكرى» أنه طالب سليمان بالحوار مع عدد كبير من الشباب، الذين شاركوا فى مظاهرات ٢٥ يناير، وهو ما رحب به سليمان قائلاً: «مكتبى مفتوح لهم فى أى وقت».

من جانبه، اعتبر فؤاد بدراوى، نائب رئيس حزب الوفد، أن حوار سليمان مع الأحزاب والقوى السياسية شهد استجابة كبيرة لمطالبهم، وقال ممدوح قناوى، رئيس الحزب الدستورى الحر، إنه طلب من نائب رئيس الجمهورية أن يتنحى الرئيس مبارك من منصبه كرئيس للحزب الوطنى، حتى لا يظل الحزب هو المسيطر على الحياة السياسية فى مصر.

من جانبه، قال سامح عاشور، نائب رئيس الحزب الناصرى، فى تصريحات لـ«المصرى اليوم»، إن الحزب رفض حضور اجتماع أمس، لأن لديه رؤية مختلفة عن باقى أحزاب المعارضة، وأضاف أن هذه الاجتماعات لن تأتى بثمار، ولن تتوصل إلى نتيجة تلبى مطالب شباب ثورة ٢٥ يناير، وقال عاشور إنه غير متفائل بالمرحلة المقبلة.

«بدراوى» يطلب من نائب الرئيس الإفراج عن المعتقلين وإلغاء الطوارئ

كتب ـ محمود مسلم:

أكد د. حسام بدراوى، الأمين العام للحزب الوطنى، أمين السياسات، أنه طالب اللواء عمر سليمان، نائب رئيس الجمهورية، فى لقائه معه، أمس، بالإفراج الفورى عن المعتقلين الذين تظاهروا فى ميدان التحرير، وإلغاء حالة الطوارئ بمجرد انتهاء الظرف الأمنى الحالى، وإجراء انتخابات البرلمان المقبلة تحت الإشراف القضائى حتى لو لم يتم تعديل المادة ٨٨ من الدستور للتأكيد على نية الحكومة فى إجراء انتخابات نزيهة. وأوضح بدراوى، فى تصريحات خاصة لـ«المصرى اليوم»، أن المهمة المقبلة لقيادات الوطنى تحتاج إلى تضافر الجهود وإحداث تغييرات تواكب المرحلة الحالية، مشيراً إلى أنه اجتمع مع الرئيس مبارك، أمس الأول، وقال له الرئيس «لك مطلق الحرية فى إجراء أى تغييرات بالحزب بما يضمن التوافق مع رغبات الشعب، خاصة أن أراءك معروفة ومعلنة من الأول».

كانت هيئة مكتب الحزب الوطنى بتشكيلها الجديد قد عقدت أول اجتماعاتها، أمس، لبحث الأوضاع الحالية وستعقد اجتماعاً آخر اليوم.

الجماعة الإسلامية تطالب عمر سليمان بضمها إلى الحوار

كتب ـ أحمد الخطيب:

طالبت الجماعة الإسلامية وحزب الإصلاح والعدالة والتنمية ـ تحت التأسيس ـ المحسوب على التيار الإسلامى اللواء عمر سليمان، نائب رئيس الجمهورية، بضمهما إلى الحوار الذى يجريه مع القوى الوطنية باعتبارهما يمثلان تياراً إسلامياً مغايراً ومن قوى المعارضة فى المجتمع.

قال الدكتور ناجح إبراهيم عضو مجلس شورى الجماعة لـ«المصرى اليوم» إن الجماعة من أوائل القوى السياسية التى عارضت الحكم فى مصر ودفعت ثمناً كبيراً لذلك، ومن حقها أن يشملها الحوار مع قوى المعارضة، وأضاف: «نحن ليس لنا أى مطالب تتعلق برئاسة الجمهورية أو السلطة ولا نريد وزارة ولا أى شىء من ذلك، وإنما نريد رفع الحظر السياسى والاجتماعى الذى تعيشه الجماعة منذ سنوات» مشيراً إلى أن الجماعة كان لها موقف رائد لوقف العنف والتصالح مع المجتمع، وتؤيد جميع المطالب السياسية التى ينادى بها الشعب والثورة» وقال عصام دربالة عضو مجلس شورى الجماعة فى بيان له على موقع الجماعة الإلكترونى إن الجماعة تطالب بالحرية دون إقصاء أى تيار سياسى من خلال رفع القيود عن العمل السياسى، وإلغاء لجنة الأحزاب السياسية، وإطلاق حرية تأسيس الأحزاب، ورفع القيود عن وسائل الإعلام، والدعوة والعمل الاجتماعى، وإنهاء حالة الطوارئ. وقال الدكتور خالد الزعفرانى وكيل مؤسسى حزب الإصلاح والعدالة والتنمية لـ«المصرى اليوم» نطالب بأن يشملنا الحوار مع النائب عمر سليمان لأننا حزب إسلامى معتدل كما أن الإخوان لا يمثلون كل التيار الإسلامى المشارك، ولذلك نحن نطلب أن يشملنا الحوار مع الدولة مشيراً إلى أن حزبه يعتبر بحكم القانون موجوداً لأنه لم يتم رفض أوراقه منذ تقديمها.

تجدر الإشارة إلى أن أغلب مؤسسى وقيادات الحزب منبثقون عن جماعة الإخوان المسلمين.

إبراهيم

يوم الغضب

«سليمان» يتفق مع ممثلى الأحزاب والقوى السياسية على إجراءات دستورية «مؤقتة».. وإنهاء حالة الطوارئ

الانتهاء من «دراسة واقتراح» التعديلات الدستورية أوائل «مارس».. وتشكيل لجنة وطنية لمتابعة تنفيذ ما تم التوافق عليه

كتب - منصور كامل:

عقد اللواء عمر سليمان، نائب رئيس الجمهورية، اجتماعين أمس، مع ممثلى الأحزاب والقوى السياسية بجميع انتماءاتهم، تلاه لقاء مع بعض من ممثلى شباب ٢٥ يناير. حضر اللقاء الأول سعد الكتاتنى، ومحمد مرسى، عن جماعة الإخوان المسلمين، وحسام بدراوى، أمين عام الحزب الوطنى الديمقراطى، والسيد البدوى، رئيس حزب الوفد، ورفعت السعيد، رئيس حزب التجمع، ورؤساء باقى الأحزاب السياسية، كما حضره ممثلو لجنة الحكماء والشخصيات العامة، منهم رجل الأعمال نجيب ساويرس، ويحيى الجمل، الفقيه الدستورى، ومصطفى بكرى، عضو مجلس الشعب السابق، ورجب هلال حميدة، عضو مجلس الشعب، ومنصور حسن، وزير الإعلام الأسبق، ومكرم محمد أحمد، نقيب الصحفيين، وعدد آخر من الشخصيات العامة.

وحضر اللقاء الثانى خمسة من ممثلى شباب ٢٥ يناير، وتوافق جميع أطراف الحوار على تقدير واحترام «حركة ٢٥ يناير»، وضرورة التعامل «الجاد، والعاجل، والأمين» مع الأزمة الراهنة التى يواجهها الوطن، والمطالب المشروعة لشباب ٢٥ يناير والقوى السياسية فى المجتمع.

وشدد المجتمعون على التمسك بالشرعية الدستورية فى مواجهة التحديات والمخاطر التى تواجه مصر فى أعقاب هذه الأزمة، مشيرين إلى ما صاحبها من محاولات للتدخل الخارجى فى الشأن المصرى، مع الإقرار بأن حركة ٢٥ يناير حركة وطنية وشريفة.

واتفق أطراف الحوار الوطنى على عدد من الترتيبات السياسية والإجراءات الدستورية والتشريعية «ذات طبيعة مؤقتة»، وذلك لحين انتخاب رئيس للبلاد بعد انتهاء الولاية الحالية للرئيس حسنى مبارك.

ومن بين تلك الترتيبات التى تم الاتفاق عليها بين أطراف الحوار الوطنى، تنفيذ التعهدات الواردة فى كلمة السيد الرئيس محمد حسنى مبارك للأمة، فى الأول من فبراير الجارى وهى: «عدم الترشح لفترة رئاسية جديدة، وتحقيق الانتقال السلمى للسلطة وفقاً لأحكام الدستور، وإجراء تعديلات دستورية تشمل المادتين (٧٦) و(٧٧)، وما يلزم من تعديلات دستورية أخرى تتطلبها عملية الانتقال السلمى للسلطة، وإجراء ما يلزم من التعديلات التشريعية المترتبة على تعديلات الدستور، وتنفيذ قرارات محكمة النقض فى الطعون المقدمة على انتخابات مجلس الشعب، وملاحقة الفاسدين والتحقيق مع المتسببين فى الانفلات الأمنى الذى أعقب انتفاضة الشباب طبقاً لأحكام القانون، واستعادة أمن واستقرار الوطن، وتكليف جهاز الشرطة بالاضطلاع بدوره فى خدمة الشعب وحماية المواطنين».

واتفق المجتمعون على اتخاذ عدد من الإجراءات لتنفيذ هذه التعهدات، وهى: «تشكيل لجنة تضم أعضاء من السلطة القضائية وبعضاً من الشخصيات السياسية تتولى دراسة واقتراح التعديلات الدستورية وما تتطلبه من تعديلات تشريعية لبعض القوانين المكملة للدستور فى ميعاد ينتهى فى الأسبوع الأول من مارس، وإعلان الحكومة عن فتح مكتب لتلقى الشكاوى عن معتقلى الرأى من جميع الانتماءات والإفراج عنهم فوراً، مع تعهد الحكومة بعدم ملاحقتهم أو التضييق عليهم فى ممارسة نشاطهم السياسى، وتحرير وسائل الإعلام والاتصالات وعدم فرض أى قيود على أنشطتها تتجاوز أحكام القانون، وتكليف الأجهزة الرقابية والقضائية بمواصلة ملاحقة الفاسدين والمسؤولين عما شهدته البلاد من انفلات أمنى خلال الأحداث الأخيرة ومحاسبتهم، وإنهاء حالة الطوارئ طبقاً للظروف الأمنية، وإنهاء حالة التهديد الأمنى للمجتمع».

كما اتفق نائب رئيس الجمهورية مع ممثلى الأحزاب والقوى السياسية على تشكيل (لجنة وطنية للمتابعة) تضم شخصيات عامة ومستقلة من الخبراء والمتخصصين وممثلين عن الحركات الشبابية، تتولى متابعة التنفيذ الأمين لجميع ما تم التوافق عليه، مع رفع تقاريرها وتوصياتها للسيد نائب رئيس الجمهورية.

من ناحية أخرى، أشاد جميع أطراف الحوار بالدور الوطنى المخلص للقوات المسلحة الباسلة فى هذه المرحلة الدقيقة، مؤكدين تطلعهم لمواصلة هذا الدور فى استعادة الهدوء والأمن والاستقرار، وضمان تنفيذ ما أسفرت عنه اجتماعات الحوار الوطنى من توافق وتفاهمات.

عمر سليمان أثناء اجتماعه بممثلى القوى السياسية أمس

تصوير - سليمان العطيفى

«الإخوان»: لم نطلب تأسيس حزب فى حوارنا مع «سليمان».. والمظاهرات مستمرة حتى رحيل مبارك

«العريان»: أتوقع تنحى الرئيس نهاية الأسبوع

كتب - أحمد الخطيب وهانى الوزيرى:

قالت جماعة الإخوان المسلمين، إن المظاهرات فى ميدان التحرير وفى بقية المحافظات ستظل قائمة لحين رحيل الرئيس مبارك، لأن رحيل الرئيس هو مطلب الجماعة الأول، مع استمرارها فى الحوار الوطنى مع عمر سليمان، نائب رئيس الجمهورية، حتى تتحقق المطالب الشعبية.

وأوضح الدكتور محمد مرسى، عضو مكتب الإرشاد، الذى مثل والدكتور سعد الكتاتنى الجماعة فى الحوار، الذى أجرى أمس مع «سليمان»، أن الجماعة لم تطلب خلال اللقاء تأسيس حزب سياسى للإخوان، مشيراً إلى أن الجماعة ليس لها مطالب خاصة، وجميع مطالبها تتفق مع مطالب الثورة الشعبية وجميع قوى المعارضة.

وأضاف فى المؤتمر الصحفى الذى عقدته الجماعة: «طالبنا بحرية تشكيل الأحزاب ورفع حالة الطوارئ، وتعديل المواد المعيبة فى الدستور والانتقال السلمى للسلطة».

وأشار إلى أن الإخوان أعلنوا قبل ذلك ومازالوا أنهم لن يكون لهم مرشح فى الانتخابات الرئاسية المقبلة، مؤكداً أن الجماعة تعتبر الحوار الذى جرى أمس هو بداية لتدشين مرحلة الحوارات وخطوة أولى لتحقيق مطالب الشعب، ويجب على النظام أن ينزل على إرادة الناس، لأن الشرعية الشعبية فوق الدستورية.

ولفت إلى أن الإخوان مازالوا مستمرين فى التظاهرات بميدان التحرير وفى الحوار الوطنى، وليس هناك تناقض بين الاثنين، وأن الجماعة ليست الموجودة فقط فى الميدان ولا تسيطر عليه، لكنها جزء من الموجودين فيه.

وقال الدكتور عصام العريان، عضو مكتب الإرشاد، إنه يتوقع أن يتنحى الرئيس مبارك، ويرحل نهاية هذا الأسبوع، وليس فى سبتمبر المقبل، مشيراً إلى أن الجماعة لن توافق على استمراره رئيساً حتى سبتمبر المقبل.

وأشار إلى أن النظام طوال سنوات عديدة كان يستهدف الإخوان بمصطلح الجماعة المحظورة، واليوم عرف شرعيتها جيداً من خلال حواره معها».

وقال الدكتور محمد سعد الكتاتنى، عضو مكتب الإرشاد: «إن الإخوان ذهبوا للحوار بقناعة كاملة، لأن وجود الجماعة فى الحوار يعطى ضماناً لتنفيذ مطالب الثورة الشعبية، التى شهدتها مصر يوم ٢٥ يناير الماضى، وجرى خلال اللقاء حوار موسع مع مختلف المشاركين الذين مثلوا معظم الأحزاب السياسية وبعض الشخصيات العامة».

وأضاف: «الإخوان أكدوا عدة نقاط خلال الحوار من المفترض تضمينها فى البيان الختامى، وكان من أبرزها تأييد جميع المطالب المشروعة، التى تم طرحها فى الثورة الشعبية يوم ٢٥ يناير الماضى، واعتبار حركة ٢٥ يناير حركة وطنية شريفة لا يجوز الطعن أو التشكيك فيها».

وتابع: «طالبنا بضرورة تعقب المسؤولين عن مجزرة ميدان التحرير يوم الأربعاء الماضى، والتحقيق معهم ومحاكمتهم علناً أمام القضاء المصرى الطبيعى، كما أكدنا ضرورة تعقب الذين أفسدوا ودمروا الحياة السياسية، ومنهم رموز الحكم القديم، بالإضافة إلى سرعة تنفيذ الأحكام واجبة النفاذ للمحكمة الإدارية العليا الخاصة بعضوية مجلسى الشعب والشورى».

وأكد أن الإخوان ربطوا مشاركتهم واستمرارهم فى الحوار بشرط أن يكون بناء، وتترتب عليه خطوات ترضى طموح المتظاهرين فى ميدان التحرير، وإلا فإن الإخوان سوف يعلنون مقاطعتهم الحوار، لأنه لم يرق لمطالب الشعب وجماهيره الثائرة، مشيراً إلى أن البيان الذى خرج بعد الحوار ليس كافياً، لكن الإخوان تعتبره بداية.

العريان

..وممثلو المعارضة: اتفقنا على تشكيل لجنتين لتعديل الدستور ومتابعة تنفيذ تعهدات النظام

كتب - محمد غريب وعادل الدرجلى ومحمد طلعت داوود وابتسام تعلب ومحمود رمزى:

قال مصطفى بكرى، النائب السابق، إن ممثلى الأحزاب والقوى السياسية الذين حضروا اجتماع الحوار الوطنى مع اللواء عمر سليمان، نائب رئيس الجمهورية، توصلوا معه إلى بيان مشترك، يؤكد ضرورة تشكيل لجنة لإصلاح الدستور، تضم عدداً من خبراء القانون الدستورى والسياسيين، ينتهون من مهمتهم فى الأسبوع الأول من مارس المقبل، وتشكيل لجنة أخرى وطنية مستقلة لمتابعة تنفيذ تعهدات النظام، وأضاف «بكرى» فى تصريحات لـ«المصرى اليوم» أن نائب الرئيس وعد بتخصيص مكتب لتلقى الشكاوى عن معتقلى الرأى، كما وعد بالإفراج فوراً عن أى فرد يتقدم أهله ببلاغ عن اعتقاله لأسباب سياسية، ووعد «سليمان» أيضاً بتحرير وسائل الإعلام وعدم فرض قيود عليها، ومحاسبة المسؤولين عن الانفلات الأمنى الذى شهدته مصر فى الفترة الأخيرة.

وأوضح «بكرى» أنه طالب سليمان بالحوار مع عدد كبير من الشباب، الذين شاركوا فى مظاهرات ٢٥ يناير، وهو ما رحب به سليمان قائلاً: «مكتبى مفتوح لهم فى أى وقت».

من جانبه، اعتبر فؤاد بدراوى، نائب رئيس حزب الوفد، أن حوار سليمان مع الأحزاب والقوى السياسية شهد استجابة كبيرة لمطالبهم، وقال ممدوح قناوى، رئيس الحزب الدستورى الحر، إنه طلب من نائب رئيس الجمهورية أن يتنحى الرئيس مبارك من منصبه كرئيس للحزب الوطنى، حتى لا يظل الحزب هو المسيطر على الحياة السياسية فى مصر.

من جانبه، قال سامح عاشور، نائب رئيس الحزب الناصرى، فى تصريحات لـ«المصرى اليوم»، إن الحزب رفض حضور اجتماع أمس، لأن لديه رؤية مختلفة عن باقى أحزاب المعارضة، وأضاف أن هذه الاجتماعات لن تأتى بثمار، ولن تتوصل إلى نتيجة تلبى مطالب شباب ثورة ٢٥ يناير، وقال عاشور إنه غير متفائل بالمرحلة المقبلة.

استمرار المظاهرات فى التحرير

مش هنمشى ... هوَّ يمشى!

«المصرى اليوم» تنشر تفاصيل حوار «سليمان» مع القوى السياسية وشباب «٢٥ يناير»

شباب «التحرير» طالبوا بتحول ديمقراطى حقيقى.. وسليمان تعهد بانتقال سلمى للسلطة

كتب. على زلط:

عقد عمر سليمان، نائب رئيس الجمهورية، عدة اجتماعات أمس، مع ممثلى الأحزاب والقوى السياسية بجميع انتماءاتهم، وبعض ممثلى شباب ٢٥ يناير، ناقش خلالها عدداً من المقترحات والمطالب.

وقال مصطفى النجار، ممثل حملة «دعم البرادعى ومطالب التغيير»، إن اللقاء بدأ بدعوة سليمان الحضور للوقوف دقيقة، حداداً على أرواح الشباب، ووعد خلال اللقاء بإجراء تحول ديمقراطى حقيقى، وانتقال سلمى للسلطة، وقال: «دعونا ننجز فترة انتقالية، ثم اختاروا الرئيس الذى تريدون».

وأكد «النجار» أن وفد الشباب أبلغوا سليمان أنهم لا يمثلون كل المعتصمين فى التحرير، وأنهم سيعرضون نتائج الحوار على الشباب المعتصمين، وأن من يدعى أنه يمثل كل الشباب لا يعبر عن حقيقة الأمور فى ميدان التحرير.

وقال عبدالرحمن يوسف، ممثل الجمعية الوطنية للتغيير، إن الشباب يريدون التغيير الحقيقى، وعلى رأسه مطلب تنحى الرئيس مبارك عن السلطة بأى شكل، ودعا إلى تفعيل المادة ١٣٩ من الدستور فى هذا الشأن، التى تسمح للرئيس بمنح بعض أو كل صلاحياته لنائبه.

وقال ياسر الهوارى، عضو حركة «شباب من أجل العدالة والحرية»، إن اللقاء كان ودياً، وإن هناك مسودة تمت صياغتها بين جميع الحضور خلصت إلى التوافق على عدة نقاط كأساس لإجراء حوار وطنى حقيقى، وشكا شباب المعتصمين لنائب الرئيس من تعامل الإعلام الرسمى، خاصة تليفزيون الحكومة، الذى يشكك فى وطنية حركتهم، وعلق «سليمان» بأن حركة ٢٥ يناير وطنية شريفة، وأضاف الهوارى، أنهم تلقوا وعداً بوقف الحملات الإعلامية والأمنية ضد شباب حركة ٢٥ يناير، الذين تعهدوا بسلمية الثورة.

وقال عدد من الشباب الذين حضروا الاجتماع إن الفقيه الدستورى يحيى الجمل شدد، فى كلمته خلال الحوار، على ضرورة تحقيق إصلاحات حقيقية، وأن الشباب سينزل الشارع مرة أخرى إذا لم تتحقق الديمقراطية، فيما طالب الدكتور محمد سعد الكتاتنى، عضو مكتب الإرشاد فى جماعة الإخوان المسلمين، بضرورة تنفيذ أحكام القضاء فيما يخص صحة عضوية مجلس الشعب، وإطلاق سراح المعتقلين سياسياً.

وشدد الشباب خلال اللقاء على إجراء تحول ديمقراطى حقيقى وليس «ترقيعات» دستورية أو إصلاحات جزئية، طبقاً لما قاله مصطفى النجار.

أضاف «النجار» أنه أبلغ سليمان برفض التعامل مع الشباب أمنياً، لأن «الخيارات الأمنية ستجعلهم أكثر تطرفاً وراديكالية»، وتابع: «قلنا إننا نريد خيارات وحلولاً سياسية، وإن التحول الديمقراطى لا يحتاج إلى معجزة طالما توافرت النية الحقيقية للتغيير».

«بدراوى» يطلب من نائب الرئيس الإفراج عن المعتقلين وإلغاء الطوارئ

كتب - محمود مسلم:

أكد د. حسام بدراوى، الأمين العام للحزب الوطنى، أمين السياسات، أنه طالب اللواء عمر سليمان، نائب رئيس الجمهورية، فى لقائه معه، أمس، بالإفراج الفورى عن المعتقلين الذين تظاهروا فى ميدان التحرير، وإلغاء حالة الطوارئ بمجرد انتهاء الظرف الأمنى الحالى، وإجراء انتخابات البرلمان المقبلة تحت الإشراف القضائى حتى لو لم يتم تعديل المادة ٨٨ من الدستور للتأكيد على نية الحكومة فى إجراء انتخابات نزيهة. وأوضح بدراوى، فى تصريحات خاصة لـ«المصرى اليوم»، أن المهمة المقبلة لقيادات الوطنى تحتاج إلى تضافر الجهود وإحداث تغييرات تواكب المرحلة الحالية، مشيراً إلى أنه اجتمع مع الرئيس مبارك، أمس الأول، وقال له الرئيس «لك مطلق الحرية فى إجراء أى تغييرات بالحزب بما يضمن التوافق مع رغبات الشعب، خاصة أن أراءك معروفة ومعلنة من الأول».

كانت هيئة مكتب الحزب الوطنى بتشكيلها الجديد قد عقدت أول اجتماعاتها، أمس، لبحث الأوضاع الحالية وستعقد اجتماعاً آخر اليوم.

الجماعة الإسلامية تطالب عمر سليمان بضمها إلى الحوار

كتب - أحمد الخطيب:

طالبت الجماعة الإسلامية وحزب الإصلاح والعدالة والتنمية - تحت التأسيس - المحسوب على التيار الإسلامى اللواء عمر سليمان، نائب رئيس الجمهورية، بضمهما إلى الحوار الذى يجريه مع القوى الوطنية باعتبارهما يمثلان تياراً إسلامياً مغايراً ومن قوى المعارضة فى المجتمع.

قال الدكتور ناجح إبراهيم عضو مجلس شورى الجماعة لـ«المصرى اليوم» إن الجماعة من أوائل القوى السياسية التى عارضت الحكم فى مصر ودفعت ثمناً كبيراً لذلك، ومن حقها أن يشملها الحوار مع قوى المعارضة، وأضاف: «نحن ليس لنا أى مطالب تتعلق برئاسة الجمهورية أو السلطة ولا نريد وزارة ولا أى شىء من ذلك، وإنما نريد رفع الحظر السياسى والاجتماعى الذى تعيشه الجماعة منذ سنوات» مشيراً إلى أن الجماعة كان لها موقف رائد لوقف العنف والتصالح مع المجتمع، وتؤيد جميع المطالب السياسية التى ينادى بها الشعب والثورة» وقال عصام دربالة عضو مجلس شورى الجماعة فى بيان له على موقع الجماعة الإلكترونى إن الجماعة تطالب بالحرية دون إقصاء أى تيار سياسى من خلال رفع القيود عن العمل السياسى، وإلغاء لجنة الأحزاب السياسية، وإطلاق حرية تأسيس الأحزاب، ورفع القيود عن وسائل الإعلام، والدعوة والعمل الاجتماعى، وإنهاء حالة الطوارئ. وقال الدكتور خالد الزعفرانى وكيل مؤسسى حزب الإصلاح والعدالة والتنمية لـ«المصرى اليوم» نطالب بأن يشملنا الحوار مع النائب عمر سليمان لأننا حزب إسلامى معتدل كما أن الإخوان لا يمثلون كل التيار الإسلامى المشارك، ولذلك نحن نطلب أن يشملنا الحوار مع الدولة مشيراً إلى أن حزبه يعتبر بحكم القانون موجوداً لأنه لم يتم رفض أوراقه منذ تقديمها.

تجدر الإشارة إلى أن أغلب مؤسسى وقيادات الحزب منبثقون عن جماعة الإخوان المسلمين.

إبراهيم

خارج النص

خالد منتصر

info@khaledmontaser.com

حزب ٢٥ يناير فرض واجب

■ من حقنا ومن أجل وثائق التاريخ وليس من أجل سجلات الأمن أن نعرف من هو مؤسس صفحة «كلنا خالد سعيد» التى كانت الشرارة الأولى لثورة 25 يناير، من هو ADMIN1 الغامض الذى خاطب وناقش وحاور وخطط وناور واجتذب على صفحته ما يقرب النصف مليون، الآن الصفحة اختلفت بعد تسليمها لشخص آخر يتهمه البعض بأنه غير مصرى، والبعض عاتب المؤسس الأول على عدم ظهوره وتعريف نفسه يومى الثلاثاء والجمعة فى ميدان التحرير، ولكن المهم أنه هو الذى فتح الهويس ليسقط عتريس ويسقط شىء من الخوف بل يسقط الخوف كله!، لا يمكن لأى فرد أو مؤسسة مصرية أن تعرف من هو هذا الغامض، لأنها إذا طلبت الآى بى عبر الطرق العادية، وهى الشفرة التى من الممكن أن تتوصل بها إلى شخصه وطريقة ومكان دخوله، إذا حاولت ذلك سيخرج لها 600 مليون آى بى هم عدد مستخدمى الفيس بوك!، لا يمكن إلا من خلال مديرى مؤسسة الفيس بوك الكونية أو الأستاذ مارك زوكربرج نفسه!، هذه العقلية المصرية الجبارة التى خدعت الأمن وأقنعت الشباب وأشعلت فتيل الثورة هى التى لابد أن تجلس على عرش برامج التوك شو وتحكى التجربة التى خرجت من العالم الافتراضى إلى الواقع الراكد، لابد أن يحكى حتى يعرف الناس ما هو نبض هذا العصر الجديد؟، يجب لثورة الإنترنت أن يوازيها اقتصاد جديد وفكر جديد وعقلية جديدة، وكما قاوم الشباب خيل وبغال العصر القديم، لابد أن يقاوموا أشلاء الاقتصاد القديم، لم يعد تصدير البطاطس والطماطم هو الذى ينهض بالدول، ويكفى أن نعرف أن الفيس بوك اشترى «الدومين» أو العنوان الإلكترونى الجديد لموقعه إف بى دوت كوم كما قرأت بحوالى ثمانية ملايين دولار من شخص كان قد اشتراه بـ12 دولارا فقط واحتفظ به على سبيل «التسقيع»!، إنه عالم جديد باقتصاد جديد بعقل جديد، وإذا تعاملنا مع هذه الثورة العظيمة على أنها سياسة فقط دون الاستجابة لهذا الرادار الحساس المعاصر وضبط البوصلة على اتجاه العالم الجديد، نكون قد أجهضناها ولم نفهم شباب الفيس بوك الذى لا يمكن أن ينهض بمصر من خلال اقتصاد ختم النسر وتصدير القطن الخام وقطع تذاكر قناة السويس فقط، يناير هو بداية مشرق العام ولابد أن يكون بداية مشرق النهضة.

■ لابد لشباب 25 يناير من تكوين حزب جديد ويقترح البعض رمز اللوتس له كما كان الياسمين رمزاً للثورة التونسية، ولابد للإخوان أيضاً من تكوين حزب سياسى مدنى يقبل بتداول السلطة ويعتمد على نصوص الدستور ويحترمها ولا ينفى المرأة أو الأقباط، أعتقد أن اندماج هذين الحزبين فى الحياة السياسية سيزيدها ثراء وحيوية، ولابد من إعلانهما بسرعة.

■ شهداء يناير من الشباب الذين أقيمت لهم صلاة الغائب هم جرح غائر لم ولن يندمل، وكما نشرت «المصرى اليوم» صور بعضهم لابد أيضاً أن تكمل غداً وتنشر صور ضباط الشرطة الشهداء الذين كانوا يقومون بحماية السجون وخرج عليهم البلطجية وذبحوهم، ليس من المعقول أن تظل الأقلام مرتعشة لا تجرؤ على الكتابة عن هؤلاء، لا يستطيع عاقل أن ينكر غباء التعامل الأمنى مع المظاهرات، لكن الشرطة ليست هؤلاء فقط، لابد أن نتذكر شهداء الشرطة ممن كانوا يؤدون واجب الحماية قبل قطع الشفرة اللاسلكية عنهم وعدم ذبحهم معنوياً وإعادة الثقة بينهم وبين مجتمعهم، وعدم وصم كل من يذكرهم بأنه خائن وعميل.

عابر سبيل

أحمد الصاوى

sawyelsawy@yahoo.com

لمصر قبل «الوطنى»..!

إذا سألت د. حسام بدراوى، عن المادة «٧٦»، سيقول لك بوضوح ودون مواربة: «أعرف أن بها قيوداً شديدة جداً، وهى مادة ليست مقدسة».

ولو سألته عن المادة «٧٧» سيرد: «كنت من الداعين داخل الحزب لتعديلها وتحديد مدد للرئاسة، ومازلت من المطالبين بذلك».

وحين تسأله عن تداول السلطة سيقول: «الإصلاح والتغيير لن يتحققا إلا بالمثابرة والجهد والضغط المستمر فى اتجاه واحد، كى نصل للتداول السلمى للسلطة، لكننى اكتشفت أن الجميع يقاوم الإصلاح والتغيير، لأن الكل مستفيد من بقاء الوضع على ما هو عليه».

ولما تطرح عليه اسم البرادعى سيرد دون لحظة تفكير: «من حقه، مثل أى مواطن، أن يتقدم للترشح طالما أن ذلك يتم فى إطار الدستور ويجب التزام الحياد فى التعامل الإعلامى مع رجل محترم مثله له قيمة عالمية ووطنية نفخر بها جميعاً».

وعندما تحاول إحراجه بسؤال عن حملات الهجوم على «البرادعى» سيعلق بقوله: «الإعلام الذى يكتب شيئاً غير حقيقى عنه هو الخاسر ولن يؤثر فى إمكانياته وقدراته، لأنه حاصل على أكبر قلادة فى مصر، وعلى نوبل، وكلنا نفخر به، والمجتمع المحترم من المفترض أن يكون سعيدا بمرشح يحظى بهذه المواصفات، والهجوم عليه يعبر عن عدم جدارة مهنية، وعدم نضج سياسى فى تقبل المنافسة».

هذا رجل من الحزب الوطنى، وتلك هى آراؤه المعلنة، وليست أحاديث الجلسات المغلقة، والمؤكد أنه لا يغرد وحده خارج السرب، وإنما يمثل تياراً موجوداً بالفعل فى الحزب الوطنى. تيار ينشد الإصلاح فى إطار بعد وطنى عام بعيداً عن المصالح الحزبية المباشرة والضيقة، لكن وسائله تختلف عن المعارضة التقليدية، ويعتقد أن قدرته على دفع الإصلاح من الداخل أفضل بكثير من قدرة المعارضة، على الأقل يملك قنوات اتصال قوية مع النظام، وحواراً دائماً.

لكن ما مدى قوة هذا التيار، وما درجة قبوله وسط أغلبية الحزب ومتخذى قراره على السواء، هل يستمع أحد لهذا الخطاب العاقل، أم أن حوار الطرشان الذى يحكم علاقة الحزب الحاكم بالمعارضة يمتد إلى علاقته بأعضائه البارزين، رغم أن خطاباً بهذه الرجاحة يزيد الحزب قوة، ويعطيه مبررات موضوعية للاستمرار فى تصدر المشهد، دون تقفيل أو تزوير؟.

مستقبل هذا التيار جزء من مستقبل هذا البلد، وتمكينه يمثل سيناريو آخر من سيناريوهات الإصلاح المقبولة، والتى تستحق الدعم.

■ تحت عنوان: «رجل من الحزب الوطنى» كتبت هذا المقال فى مارس من العام الماضى، وما بين الأقواس هو تصريحات واضحة ومباشرة لبدراوى الذى تم اختياره أمس الأول أميناً عاماً للحزب الوطنى.

المؤكد أن اختياره قرار صائب، لكن الأرجح أنه فى التوقيت الخطأ، فمهمته فى إعادة إحياء الحزب الذى ذاب كـ«الآيس كريم» تحت حرارة الانتفاضة هى مهمة أكثر من صعبة، لكنها أقل من مستحيلة، خاصة إذا جاء الحزب الوطنى الجديد متسقاً ومنسجماً مع شخصية وأخلاق ومبادئ وقناعات بدراوى المعلنة، التى ظلت ثابتة ولم تتلاعب بها حالة المد والجزر التى لونت كثيراً من السياسيين نحو نفاق الحزب فى سلطته، والهجوم عليه فى محنته.

رغم كل المشاعر السلبية ضد هذا الحزب، فليس من مصلحة أحد أن يختفى أو ينتحر «الوطنى» إذا ما عاد للملعب بشرف حقيقى، متخلصاً من فساده وانتهازيته، وراضيا بالمساواة وتكافؤ الفرص، ولعله لا يملك اختياراً حاليا سوى تطهير نفسه.

بدراوى إذن هو رجل المصالحة الذى لا ينكر الأخطاء، ولا يتردد فى الاعتذار، ولا تأخذه العزة بالإثم، يؤمن بالتنوع، ويفكر لمصر قبل الحزب الذى ينتمى إليه.. أو هكذا أعتقد..!

[redacted]

مئات الآلاف يرسمون لوحة بديعة للوحدة الوطنية فى ميدان التحرير

اليوم الثالث عشر للغضب: صلاة الغائب على أرواح الشهداء.. وقداس الأحد

قنديل والعوا وعبدالعزيز يدعون الشباب للصمود حتى رحيل مبارك

كتب - محمود جاويش وعماد خليل و«أ.ش.أ»:

احتشد مئات الآلاف من المتظاهرين، أمس، لليوم الثالث عشر على التوالى فى ميدان التحرير بعد عودة الحياة الطبيعية إلى الشارع ومعظم المصالح الحكومية، وأدى المتظاهرون صلاة الغائب على أرواح الشهداء، كما أقامت ٣ مجموعات مسيحية قداس الأحد على أرواح شهداء الثورة.

وألقى المتظاهرون بيانا قبل أداء الصلاة جاء فيه «باسم كل مصرى مسيحى ومسلم، انتفض من أجل كرامته وحريته نبدأ صلاتنا من أجل الحرية والعدالة والسلام».

وجدد الشباب مطالبتهم برحيل النظام، ودعوا إلى خروج المظاهرات المليونية يومى الثلاثاء والجمعة، فيما سموه «أسبوع الصمود»، وفيما وقف آلاف المتظاهرين يؤدون صلاة الغائب على أرواح الشهداء.

وأقام المتظاهرون المسيحيون صلاة جنازة على أروح الشهداء، الذين سقطوا فى المظاهرات، وشاركت الطوائف القبطية الثلاث فى ٣ صلوات مجتمعة، وأدى الصلاة المئات من الشباب، بجانب قيادات قبطية بارزة، مثل مايكل منير، رئيس منظمة أقباط الولايات المتحدة، والدكتور عماد جاد، الخبير بمركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، وجورج إسحق القيادى بحركة كفاية، وبعض أعضاء المجالس الملية. وألقى مايكل منير كلمة عقب الصلاة قال فيها إن النظام المصرى هو من اضطهد المصريين جميعا مسلمين وأقباطا، مستشهدا بعدم تعرض الكنائس لأى اعتداء على مدار ١٢ يوما، على الرغم من غياب الشرطة وحالة الانفلات الأمنى.

وقال المهندس الشاب مينا ناجى، الذى أصيب بـ٦٣ شظية يوم الثلاثاء ٢٥ يناير، أثناء الصلاة، «قولوا الحق والحق يحرركم.. إذا كان الطغيان يملك العدة والأسلحة، والتخويف والقنابل الدخانية، والطلقات المطاطية والرصاصية، والقدرة على التخوين وتلويث السمعة، فمعنا الحق، ومعنا أجسادنا الحية التى تنبض بمحبة حقيقية للحياة والحرية والعيش بكرامة وعدل».

وأصدر المثقفون الأقباط والمصريون بيانا مشتركا أكدوا فيه أن ثورة الشباب المصرى بثت روحا جديدة فى نفوس المصريين، وتجلى فيها نموذج رائع للوحدة الوطنية، حافظ على مصر عندما تفكك جهاز وزارة الداخلية، وتلاشى رجال الشرطة، وأقر الحماية والأمان عندما أراد من بيدهم السلطة ترويع المواطنين، وأشاروا إلى أن ذلك نبع من نفوس المصريين، ولم يأت من قيادات دينية، وأكدوا أن دور العبادة ليست فى حاجة لحراسة مسلحة، لكونها غالية على قلوب كل المصريين.

من جهة أخرى، قال الإعلامى حمدى قنديل، الذى حضر إلى الميدان مع زوجته الفنانة نجلاء فتحى للمتظاهرين «اصمدوا فى الميدان، حتى تحققوا أهدافكم كاملة»، ونصحهم بتشكيل قيادات منهم للتحاور مع النظام، وألا يتركوا أحداً يتحدث باسمهم». فيما قال حمدى الفخرانى، صاحب دعوة مدينتى القضائية للمتظاهرين: «لا تصدقوا وعود النظام الكاذب»، وأضاف: «لقد وعد الرئيس بنزاهة انتخابات الشعب الأخيرة، ورأينا نتيجة وعده تزوير الانتخابات بنسبة ١٠٠٪». وتابع: «لن نحتاج بعد اليوم إلى رفع دعاوى قضائية لاسترداد أراضى الدولة، لأنها جميعها ستعود بعد تنفيذ الأحكام القضائية التى اشتهرت الحكومة بعدم تنفيذها، لأنها أمنت من عقاب الشعب، أما اليوم فلا أحد يأمن من العقاب.

وانضم مئات المحامين إلى المتظاهرين اعتراضا على بيان حمدى خليفة، نقيب المحامين، واتهموه بخيانة النقابة، وقال المحامى على حسين، إن خليفة أصبح لا يمثل جموع المحامين بعد أن أصدر بيانه المؤيد للنظام، الذى «زور» له الانتخابات السابقة - على حد تعبيره - مؤكدا أن الأغلبية الكبيرة من المحامين مع المظاهرات، وتطالب بإسقاط رموز النظام والحزب الوطنى، فيما طاف أحد المتظاهرين ميدان التحرير بملابس الإحرام، مما أثار المتظاهرين بين معجب بفعله ومعترض.

وشارك فى المظاهرة، أمس، الدكتور سليم العوا ورامى لكح والمستشار زكريا عبدالعزيز وجورج إسحق وأبوالعلا ماضى، وطالبوا المتظاهرين بعدم مغادرة الميدان حتى سقوط النظام. وقال العوا مخاطبا المتظاهرين إنه لا صحة لما يقال عن أن رحيل الرئيس سيسبب فراغا دستوريا، لأن الثورات تسقط شرعية الرئيس وتصنع شرعية جديدة، ويخرج منها دستور جديد مثلما حدث فى ثورة ١٩١٩، ونتج عنها دستور ١٩٢٣، وثورة يوليو ١٩٥٢ التى نتج عنها دستور ١٩٥٤.

وقال المستشار زكريا عبدالعزيز إن إطلاق النظام للرصاص الحى على المتظاهرين سلميا أسقط شرعية النظام، وتساءل: «كيف نثق فى النظام لإجراء تعديلات دستورية، وهناك أزمة ثقة بيننا وبينه».

من جهة أخرى انتقد عدد من الشباب المتظاهرين تصريحات المرشد الأعلى للثورة الإيرانية على خامنئى ضد مصر، وقال أحد الشباب مخاطبا الجمهور، «لن تحكمنا ديكتاتورية دينية مثل إيران».

من جانبهم استطاع رجال القوات المسلحة تخليص اثنين من الشباب الذين تم احتجازهم من قبل المتظاهرين بميدان التحرير، أمس الأول، على خلفية ضلوعهم فى أحداث العنف ضد المتظاهرين فى الميدان يومى الأربعاء والخميس، وسط استياء من المتظاهرين بسبب الإفراج عنهما. كان المتظاهرون استطاعوا القبض على عدد ممن وصفوهم بـ«البلطجية» أثناء اشتباكات الأربعاء، التى راح ضحيتها ١١ قتيلا من المتظاهرين، ووضعوهم عند مدخل مترو الأنفاق بالميدان.



تعانق المصحف والصليب أبرز المشاهد فى يوم الشهداء بالتحرير «أ.ف.ب»

وجهة نظر



د.حسن نافعة

hnafaa47@yahoo.com

مَنْ يدير المرحلة الانتقالية؟

من الخطورة بمكان الانسياق وراء جدل دستورى، أظن أن هدفه الحقيقى احتواء وإجهاض الثورة الكبرى التى اندلعت بعد طول انتظار، وأضاءت قلوب المصريين بالأمل والرجاء بعد أن كاد اليأس يطبق عليهم. ولوضع هذا الجدل فى نصابه الصحيح علينا أن نتذكر عدداً من الحقائق الأساسية نوجزها على النحو التالى:

الحقيقة الأولى: إن سلوك النظام الحاكم على مدى الأعوام الثلاثين الماضية لم يكن متسقاً مع نصوص الدستور الراهن، ولم يعكس أى درجة من الحرص على الالتزام بأحكامه. فقد ظل النظام يمارس طوال تلك الفترة سياسات تتناقض كلياً مع الدستور، نصا وروحا. والأمثلة على ذلك أكثر من أن تحصى أو تعد.

الحقيقة الثانية: إن التعديلات التى أدخلت على هذا الدستور منذ صدوره عام ١٩٧١ حتى الآن صاغها قانونيون، أو بالأحرى «ترزية قوانين»، بناء على أوامر من السلطان، وأقرها مجلس شعب جاء عبر انتخابات مزورة، ودخلت حيز التنفيذ باستفتاء شكلى لا يعكس إرادة الأمة ولا يعبر عنها.

الحقيقة الثالثة: إن الدستور الحالى، والصادر عام ١٩٧١، كان قد تم تصميمه وصياغة نصوصه ليناسب مرحلة تجاوزها الواقع الاجتماعى والاقتصادى والسياسى فى مصر.

الحقيقة الرابعة: إن اندلاع ثورة ٢٥ يناير أدى إلى سحب الشرعية من النظام القائم، وبالتالى من كل مؤسساته، ولذا لم يعد لممثليه أى سلطات حقيقية إلا فى حدود ما يمكن أن يقدموه من تعاون لتسيير عملية انتقال سلس للسلطة.

ولأن الدستور الراهن أصبح عبئاً على حركة التطور والنهضة، بدليل اندلاع ثورة شعبية كبرى ضد النظام الذى يؤطره، فمن غير المنطقى أن يظل هو الوثيقة المعتمدة كمرجعية قانونية يمكن الاستناد إليها أو الثقة بها لإدارة مرحلة انتقالية هدفها الوحيد وضع الأسس لبناء نظام سياسى جديد، يفترض أن يكون مختلفاً تماماً عن النظام الذى أسقطت الثورة شرعيته. ولا يخالجنى أى شك فى أن الهدف من الجدل المحتدم حاليا حول أى من المواد الدستورية يتعين الاستناد إليها لترتيب أوضاع المرحلة الانتقالية هو إدخال البلاد فى متاهات فقهية عقيمة تستهدف تمكين النظام القديم من احتواء الثورة تمهيداً لإجهاضها. لذا فإن الإشكالية الحقيقية تتعلق بمدى رغبة النظام القائم فى الاعتراف بشرعية الثورة واستعداده لنقل السلطة أم لا. فإذا كان يعترف بشرعية الثورة وبانتقال سلس للسلطة عليه الشروع فى اتخاذ الخطوات التالية:

١- يقوم الرئيس مبارك أولاً بتكليف رئيس وزراء مستقل يحظى بثقة جميع القوى السياسية، خاصة ممثلى الشباب الذى فجر الثورة، لتشكيل حكومة تعبر عن مختلف القوى السياسية وتفوض بكل السلطات والصلاحيات التى تمكنها من إطلاق يدها فى إدارة المرحلة الانتقالية.

٢- تبدأ الحكومة الانتقالية على الفور فى اتخاذ الإجراءات اللازمة لتعديل عدد من مواد الدستور، خاصة المواد ٧٦ و٧٧ و٨٨، وإلغاء حالة الطوارئ وبقية الإجراءات اللازمة لإزالة أى عقبات سياسية أو قانونية يمكن أن تعترض الإدارة السلسة للمرحلة الانتقالية، ثم تحل مجلسى الشعب والشورى وتشكل هيئة تأسيسية لصياغة دستور جديد.

٣- يفوض الرئيس مبارك جميع صلاحياته وسلطاته لنائبه عمر سليمان وفقاً للمادة ١٣٩ من الدستور، ويمكن بعد ذلك استخدام المادة ٨٢ من الدستور للإعلان عن خلو مؤقت للمنصب الرئاسى بسبب المرض وبالاستعانة بتقرير لجنة طبية.

إن أى تفكير فى قيام النظام الحالى بإدارة المرحلة الانتقالية بنفسه سيؤدى حتما إلى احتواء الثورة تمهيدا لإجهاضها. لذا على الثوار أن ينتزعوا أولاً اعترافا بشرعية الثورة وبحقهم فى تشكيل حكومة تعبر عنهم لإدارة المرحلة الانتقالية، بدلا من الدوران فى متاهات قانونية.

خط أحمر



سليمان جودة

إجابة السؤال اللغز

لم يحدث من قبل، أن كانت مصر فى بؤرة اهتمام العالم، كما هو حاصل الآن.. فأنت لا توجه مؤشر القنوات والإذاعات، فى أى اتجاه، إلا وتجد أن بلدنا سابق ثم حاضر هناك، ويملأ أركان الصورة على امتداد اليوم. ولم يحدث أيضاً من قبل، أن كانت مصر متواجدة فى كل وسيلة إعلامية، فى أركان الدنيا، بمثل ما هو حادث الآن، فليست هناك مساحة زمنية فى فضائية، أو إذاعة، ولا مساحة ورقية، فى أى مطبوعة إلا وهى محجوزة مسبقاً لنا، على نحو مدهش، وملفت للانتباه بكل قوة!

ولذلك، فإن الأنظار كلها متجهة إلينا، ولسان حالها يقول: كيف يمكن أن نخرج مما جرى على أرضنا، ابتداءً من ٢٥ يناير، إلى هذه اللحظة؟!

وحقيقة الأمر، أن الاستثمار العالمى، الذى هو لغة مشتركة بين الدول المتطورة فى هذا العصر، يترقب أحوالنا، الآن، ويقف على الباب، وهو يسأل: هل يأتى أم يرجع ويبحث عن مكان آخر؟!

وحين نخرج من هذه الأزمة سالمين، بإذن الله، فسوف تتدفق علينا الأحلام قبل الأموال التى تزحف نحو أى أرض آمنة، فى صورة استثمار يؤدى بالضرورة إلى توليد فرص عمل أولاً بأول!

سوف تتدفق علينا الأحلام قبل الأموال، لأننا للمرة الأولى، منذ ٣٠ عاماً تقريباً، نعرف ماذا سوف يكون غداً، وهو «السؤال اللغز» الذى كنا على مدى تلك السنين نبحث له عن إجابة، دون جدوى!

سوف تتدفق علينا الأحلام، قبل الأموال، فى المستقبل، لا لشىء، إلا لأنهم من قبل كانوا يبخلون علينا بمجرد الإجابة عن مثل هذا السؤال.. كنا نسأل فى إلحاح: ماذا بعد مبارك؟!.. ولم يكن أحد يكلف خاطره، ليرد على صاحب السؤال، بل إن السائل كان فى كثير من الأحيان، يظل محل استهزاء، وربما سخرية، وتطاول، من الذين كانوا يتصورون أنهم احتكروا الكلام باسم الدولة، ولم يكونوا يستحون، ولا كانوا يعرفون الخجل!

اليوم، نبحث عن أى واحد منهم، فلا نجده، وقد اختفوا جميعاً، كأن الأرض قد انشقت وابتلعتهم.. اختفوا، ولم نعد نسمع لهم صوتاً، ولا نرى لهم وجهاً، ولا يعرف أحد بأى وجه يمكن لهؤلاء أن يخرجوا بعد ذلك إلى الناس؟!

سوف نخرج من الأزمة، أقوى مما كنا، بإذن الله، وسوف تتدفق الأحلام على البلد، قبل الأموال، لسبب بسيط، هو أننا قد سمعنا - أخيراً - إجابة عن السؤال اللغز، ولم يعد المستقبل غامضاً، أو غائماً، كما كان!

[redacted]



يوم الغضب

أسبوع الصمود: الآلاف يتظاهرون فى المحافظات واستمرار سقوط المساجين الهاربين

مناوشات بين البلطجية و«اللجان الشعبية» بالإسكندرية.. وحملة تبرع بالدم فى البحر الأحمر لمصابى القاهرة والسويس

المحافظات - نبيل أبوشال وحمدى جمعة وغادة عبدالحافظ وسعيد نافع ومحمد السيد سليمان وناصر الكاشف وعماد الشاذلى ومحمد عبدالعال وممدوح عرفة وعمر التلاوى ومحمد مجلى وعليا تمراز وشيماء عاطف وأيمن أبوزيد وهند إبراهيم وحمدى قاسم وياسر شميس وعبدالله العرينى وتريزا كمال ومحمد حمدى:

تظاهر آلاف المواطنين من مختلف الأطياف السياسية والحزبية فى عدد من المحافظات، أمس، استجابة للدعوات التى أطلقها المعتصمون فى ميدان التحرير، بشأن جعل الأسبوع الجارى أسبوعاً للصمود والوفاء لشهداء ما سموهم بـ«ثورة الشباب».

فى الإسكندرية، تظاهر نحو ١٠ آلاف مواطن، بينهم منتمون لجماعة الإخوان المسلمين فى الثانية من ظهر أمس، أمام مسجد القائد إبراهيم فى محطة الرمل ورفعوا أعداداً من جريدة «المصرى اليوم» الصادرة أمس، والتى حملت عناوين من بينها: «شباب ٢٥ يناير يطيح بجمال مبارك»، و«شهداء الثورة الطاهرة: إن مت يا أمى متبكيش.. راح أموت علشان بلدى تعيش»، وتحرك جموع المتظاهرون عقب أداء صلاة العصر، وانضمام بعض المسيرات الأخرى لهم من شرق وغرب المحافظة فى طريقهم اليومى إلى نقطة النهاية فى ميدان محطة سيدى جابر. وردد المشاركون فى التظاهرة، هتافات تطالب بضرورة عدم تخلى الشعب عن مطالبه، بالإضافة إلى عدم الوثوق فى وعود النظام، لأنه لو تمكن مرة أخرى سيطيح بأحلام الثورة- حسب زعمهم.

وسادت حالة من الهدوء فى شوارع المحافظة وبدأ المواطنون العودة تدريجيا لممارسة مهام عملهم وانتظمت حركة المواصلات العامة فى الكثير من المناطق والشوارع، كما سادت حالة من الارتياح بين اللجان الشعبية فى عدد من الأحياء نظراً لاختفاء تهديدات البلطجية لهم طوال الليل، بخلاف ما اعتادوا عليه خلال الأيام الماضية، حيث اقتصرت تلك التهديدات على مناوشات متفرقة دون وقوع مصادمات فى عدد من المناطق الشعبية القريبة من التجمعات العشوائية.

وقال مصدر مسؤول بميناءى الإسكندرية والدخيلة، طلب عدم نشر اسمه، إن حركة العمل بموانئ المحافظة عادت بشكل جزئى بدءاً من أمس الأول بعد توقف شبه كامل منذ أحداث جمعة الغضب، وأضاف إن حركة العمل اقتصرت على تفريغ بعض السفن القادمة من الدول الأجنبية على الأرصفة، وقال أسامة عدلى، رئيس لجنة التوكيلات الملاحية بغرفة الملاحة فى المحافظة، إن العمل داخل الميناء اقتصر على الحاويات وناقلات البترول والبضائع الصب مثل القمح، مشيراً إلى توقف العديد من الأنشطة الأخرى المرتبطة بالتصدير بصفة خاصة.

وأقامت القوى الوطنية فى المحافظة، أمس، بأداء صلاة جنازة وقداس فى حديقة الخالدين ومسجد القائد إبراهيم، على أرواح شهداء الإسكندرية الذين زاد عددهم إلى ٣٣ شهيداً.

وفى الدقهلية تظاهر الآلاف من جماعة الإخوان المسلمين، وبعض القوى المعارضة بالمنصورة، أمس، أمام مبنى المحافظة، للمطالبة بسقوط الرئيس مبارك والنظام الحاكم ورددوا هتافات «مش هنمشى.. هو يمشى» و«الشعب يريد إسقاط الرئيس»، ووزع المتظاهرون، بياناً طالبوا فيه بضرورة التنحى الفورى للرئيس مبارك، وحل مجلسى الشعب والشورى وتعديل الدستور.

وفى البحيرة نظم نحو ٣ آلاف وقفة احتجاجية أمام مسجد التوبة بدمنهور، للمطالبة برحيل الرئيس مبارك، ودعوا خلال الوقفة بالرحمة للشهداء الذين سقطوا فى المظاهرات المناوئة للرئيس، وقرأوا الفاتحة على أرواحهم.

وشيع أهالى دمياط، أمس، جنازة ياسر التابعى شعيب «٢٦ سنة»، الذى توفى فى أحداث العنف التى شهدها ميدان التحرير خلال المظاهرات، إثر إصابته بطلق نارى فى صدره نقل على إثره إلى المستشفى فى حالة حرجة، ولفظ أنفاسه الأخيرة، أمس الأول.

وتحول مسجد السلام الذى شيعت منه الجنازة إلى مظاهرة هتف فيها المشيعون ضد الظالمين والدعاء عليهم، فيما تواصلت الاحتجاجات المناهضة للرئيس والمطالبة برحيله.

وفى البحر الأحمر، نظم فرع الهلال الأحمر بالغردقة، بالتنسيق مع بنك الدم الإقليمى بالمحافظة، حملة للتبرع بالدم بين موظفى المديريات الخدمية والمواطنين حيث تم تجهيز صالة فرع الهلال الأحمر لاستقبال المتبرعين وثلاجات لحفظ أكياس الدم وإجراء التحاليل الخاصة بالمتبرعين وقالت ناهد صالح، رئيس فرع الهلال الأحمر بالغردقة، إن الحملة مستمرة لسد العجز الموجود فى المستشفيات وزيادة الاحتياطى من الدم، بالإضافة إلى إرسال كميات من الدم إلى محافظتى السويس والقاهرة للمساهمة فى توفير الدم بالمستشفيات بالقاهرة.

وفى سوهاج، نفى المحافظ اللواء وضاح الحمزاوى، ما تردد بشأن قيام متظاهرين وعدد من أنصار مرشحى الحزب الوطنى، الذى فشلوا فى انتخابات مجلس الشعب السابقة بمركز جهينة بإحراق مقر الحزب بدائرة المركز، وقال إنه منذ بدء المظاهرات لم تحدث أى مسيرات أو مظاهرات بدائرة مركز جهينة سواء مؤيدة أو معارضة للرئيس، وأن الحريق نشب فى مقر الحزب بسبب ماس كهربائى.

وفى الشرقية، ألقت اللجان الشعبية فى قرية «كفر النجار» بمركز أبوكبير، أمس، القبض على ٧ مساجين فارين، من سجن الفيوم العام وتم تسليمهم إلى مركز شرطة أبوكبير.

وفى القليوبية، استغل أحد المساجين الهاربين من سجن أبوزعبل بالخانكة، انشغال أجهزة الأمن بالمظاهرات، وذبح بمساعدة مجموعة من زملائه المساجين، عليوة الدحدح «٤٩ سنة» مزارع بقرية كفر شبين القناطر، لتسببه فى دخوله السجن، وأخطرت النيابة التى تتولى التحقيق.

وأعلن اللواء محسن مراد، مدير أمن المنيا، القبض على ٢٨ من المساجين الهاربين من سجون الجمهورية، وذلك على مدار الأيام الماضية. وفى المنوفية، أحبطت القوات المسلحة، بالتعاون مع الشرطة، محاولة هروب ٢٠٠ سجين من سجن بندر شبين الكوم، أثناء قيامهم بأعمال شغب داخل السجن، أدت إلى وفاة أحد المساجين أثناء هروبه، وأعلن المحافظ المهندس سامى عمارة، عن إنشاء صندوق خاص لإعادة أعمال المحافظة.

وحرصت الكنائس بالمنيا على رفع «صلوات التضرع»، أمس، من أجل عودة الاستقرار لمصر وحمايتها من كل سوء، وتصدرت شاشات الدوائر التليفزيونية الداخلية للكنائس صورة علم مصر تحوطه جملة «يا رب أحمى مصرنا» وبجانبها صورة للسيد المسيح.

تناولت عظات الكنائس موضوع أن مصر على مر التاريخ كانت ملجأ آمناً لكل ملتجئ يطلب الاحتماء وأبرزهم العائلة المقدسة التى لاذت بمصر من بطش الرومان.

وفى قنا تمكنت الأجهزة الأمنية من القبض على أحمد خان إبراهيم سجين هارب من سجن السويس أثناء تواجده بمدينة نجع حمادى.



عشرات الآلاف يتظاهرون مطالبين بإسقاط النظام فى المنصورة أمس

تصوير - السيد الباز



متظاهرون ينددون بالنظام فى الإسكندرية

تصوير - طارق الفرماوى



محمد رضوان

مصر تريد التغيير الشامل

منذ الخامس والعشرين من يناير وأنا أعلم علم اليقين أن شباب مصر الذى خرج ولقى ربه شهيداً فى ميدان التحرير وشارع قصر العينى وميدان عبدالمنعم رياض وفى الإسكندرية والمنصورة والشرقية، وفى كل بقاع مصرنا الطاهرة، لم يخرج فقط للإطاحة بجمال مبارك وصفوت الشريف وزكريا عزمى وعلى الدين هلال ومفيد شهاب من الحزب الوطنى، والغريب أن بعضهم لايزال مسؤولاً فاعلاً فى النظام.

الملايين وفى مقدمتهم الشهداء الذين خرجوا فى مصر كلها ومئات الآلاف الذين يعتصمون الآن فى شوارعها لم تكن كل مطالبهم هى تعيين نائب لرئيس الجمهورية ورئيس جديد للوزراء هما الأكثر ارتباطاً وانتماءً وقرباً من الرئيس مبارك رأس النظام كما لم تكن مجرد إخراج الوزراء رجال الأعمال من تلك الحكومة والذى تم فقط لامتصاص الغضب وليس عن رؤية وفكر جديدين؟!

هل تعتقدون أن وعود التعديل الدستورى وتنفيذ الأحكام القضائية التى ستصدر من محكمة النقض بخصوص مجلس الشعب مع تجاهلها تعديلات كثيرة مهمة كافية لتلبية آمال وطموحات المصريين؟.. علماً بأنها مازالت مجرد وعود وكم من وعود قطعها الرئيس مبارك على نفسه ولم تنفذ.

هل تعتقدون أن الإجراءات التى تحدثت عن منع بعض الوزراء والمسؤولين السابقين من السفر وتجميد أرصدتهم كافية؟ وهناك من هو أكثر منهم ارتباطاً بالفساد ونهباً للمال العام وتكديساً للمليارات الحرام لم يقترب منهم أحد بالرغم من أنكم تعلمونهم جيداً وسيبقون تحت الحماية حتى يسقط النظام أو يضحى ببعضهم فى محاولات إطالة عمره بضعة أيام أو أسابيع؟.. وحتى لو قدمتموهم لجهات التحقيق.. هل تعتقدون أنه سيكون مرضياً وكافياً لتحقيق مطالب الثورة؟

لن يكون هذا كافياً أو مرضياً.. لأن الأمر كما رأيته فى عيون الشباب وسمعته على ألسنتهم يبدأ برحيل الرئيس مبارك.. رحيله بمعنى تنحيه وليس بالضرورة خروجه من مصر.. رحيله يعنى سقوط النظام والتمهيد لبدء حياة جديدة ونشوء عهد جديد.. خرج الشهداء ومن ينتظرون اللحاق بهم ومن يرابطون، أملاً فى مستقبل أفضل يتوقون إلى «مصر جديدة».. بلد يؤسس على شرعية جديدة.. هى ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١.. خرجوا يتوقون إلى دستور جديد تضعه هيئة تضم كل أطياف مصر.. يتوقون إلى حل مجلسى الشعب والشورى المزورين إلى مجلس رئاسى مؤقت لفترة انتقالية محددة وحكومة انتقالية تضم ممثلى كل القوى السياسية لتسيير الأمور والإشراف على عملية انتقال السلطة وبدء عهد نصلح فيه أوضاع الاقتصاد والتعليم والصحة والزراعة والعمارة وسائر شؤون حياتنا.. وقبل هذا كله نصلح فيه روح وكيان الإنسان فى مصر.. هذا ما نريده وغير هذا سيكون التفافاً ومماطلة وتسويفاً وتهدئة حتى يسترد زبانية الاستبداد والتشريع أنفاسهم وقوتهم، ويتم التنكيل بالشباب ودعاة الإصلاح ومن ساندوهم، ثم تفريغ الوعود فى نصوص أكثر سوءاً من الحالية.. أو يتم النكوص عن الوعود بأكملها.

الصراحة أن انعدام الثقة فى هذا النظام لا يجعل هناك مفراً من الإصرار على رحيله.. مصر تريد التغيير الشامل وهى تستحقه وكفانا رضوخاً للاستبداد والتخلف والفساد.

ضبط ٢١٠ هاربين وإعادة ٢٦٠ قطعة سلاح مسروقة

كتب - عمر حسانين ويسرى البدرى:

واصلت أجهزة الأمن فى وزارة الداخلية جهودها لضبط العناصر الهاربة من السجون وأقسام الشرطة وإعادة الأسلحة التى تم نهبها، وقالت مصادر أمنية: إن الجهود أسفرت، أمس، عن ضبط ٢١٠ هاربين من السجون المختلفة، وسلم سجينان نفسيهما، وتمت إعادة ٢٦٠ قطعة سلاح متنوعة ولاتزال الجهود مستمرة لإعادة جميع الأسلحة وضبط جميع الهاربين بالتعاون مع اللجان الشعبية والمواطنين.

وعادت الحياة إلى طبيعتها فى مختلف القطاعات الأمنية وانتظم العمل فى قطاع الأحوال المدنية والأدلة الجنائية وتصاريح العمل، وبدأ المواطنون يتعاملون مع الضباط فى كل القطاعات بعد توجيهات الوزير محمود وجدى بضرورة تفعيل الأداء الأمنى وانتظام العمل بجميع قطاعات وزارة الداخلية وتقديم الخدمات الأمنية الجماهيرية لجميع المواطنين بسهولة ويسر.

«الصحفيين» تحيل صاحبة واقعة «التدريب على يد إسرائيليين» للتحقيق

كتب - فاروق الجمل ومحسن سميكة:

تقدم جمال عبدالرحيم، عضو مجلس نقابة الصحفيين، بمذكرة إلى لجنة التأديب بالنقابة، مساء أمس الأول، يطالب فيها بإحالة الصحفية نجاة محمد عبدالرحمن، الصحفية بجريدة ٢٤ ساعة، عضو نقابة الصحفيين، جدول تحت التمرين، إلى لجنة التأديب والتحقيق. وأوضح عبدالرحيم فى المذكرة التى حصل مكرم محمد أحمد، نقيب الصحفيين، على نسخة منها، أن نجاة عبدالرحمن خالفت ميثاق الشرف الصحفى بتعاملها مع أشخاص ينتمون إلى الكيان الإسرائيلى، وهو ما اعترفت به بشكل رسمى خلال مشاركتها بأحد البرامج الفضائية، عقب أحداث ثورة ٢٥ يناير.

وأشار عبدالرحيم لـ«المصرى اليوم» إلى أن نجاة محمد عبدالرحمن، الصحفية بجريدة ٢٤ ساعة، خالفت ميثاق الشرف الصحفى بشكل واضح وصريح، واعترفت بذلك، وهو ما يعطى الحق لنقابة الصحفيين لإحالتها للجنة التأديب والتحقيق، وأن لجنة التحقيق ستستدعيها خلال الأيام القليلة المقبلة.

وأشار إلى أن مجلس النقابة لن يقف صامتا تجاه صحفية اعترفت بأنها تعاملت مع شخصيات تنتمى إلى الكيان الإسرائيلى، وتلقت على يديهم تدريبات لقلب نظام الحكم فى مصر وزعزعة الأمن والسلم العام.

يذكر أن نجاة عبدالرحمن ظهرت كضيفة فى برنامج ٤٨ ساعة على قناة المحور، الذى يقدمه الإعلامى سيد على والإعلامية هناء السمرى، وحملت اسماً مستعار هو «شيماء» واعترفت بأنها سافرت إلى الولايات المتحدة الأمريكية والبحرين لتلقى تدريبات على يد إسرائيليين ويهود لقلب نظام الحكم فى مصر.

من جانبه قرر سمير رجب، رئيس مجلس إدارة، رئيس تحرير جريدة «٢٤ ساعة» اليومية الخاصة، إيقاف «ن. ع. أ» الصحفية بالجريدة عن العمل، بسبب تصريحاتها خلال حلقة برنامج «٤٨ ساعة» على قناة المحور الأسبوع الماضى، وقال رجب فى تصريحات خاصة لـ«المصرى اليوم» إنه تم إخطار نقابة الصحفيين بإيقاف الصحفية عن العمل، تمهيداً لإحالتها للجنة خماسية وفصلها، ومن ثم شطبها من جدول النقابة.

محمد عواد منسق «شباب من أجل العدالة والحرية» من ميدان التحرير:

ندعو لإضراب عام فى مصر ولن نسمح بدخول أموال أو أسلحة إلى الميدان

عواد

نفى محمد عواد، منسق حركة شباب من أجل العدالة والحرية، إحدى الحركات السياسية الداعية لاحتجاجات يوم ٢٥ يناير الماضى، تلقى المحتجين فى ميدان التحرير أى أموال أو تبرعات أو دخول أسلحة إلى الميدان، كما ردد البعض، موضحاً أن التبرعات التى يتلقاها المحتجون أطعمة وعصائر من أهلهم وذويهم وطالب من يتهمونهم بتلقى أموال وحمل الأسلحة بإثبات ذلك، محذراً من أطلقوا تلك الشائعات بالملاحقة القضائية، وأضاف عواد فى حواره مع «المصرى اليوم» من ميدان التحرير أن أغلبية الموجودين فى الميدان من المواطنين وشباب الحركات السياسية وجماعة الإخوان المسلمين، يرفضون الحوار مع البرلمان الشعبى أو لجان الحكماء ورجال الأحزاب إلا بعد رحيل النظام وعلى رأسه الرئيس مبارك، مشيراً إلى أن المحتجين طالبوا بأن يكون المستشاران زكريا عبدالعزيز ومحمود الخضيرى على رأس اللجان التى سيتم تشكيلها عقب رحيل النظام لتسيير الأمور فى البلاد.. وإلى نص الحوار:

■ فى رأيك ما أسباب خروج آلاف المواطنين للتظاهر يوم ٢٥ يناير وما بعده؟

- ما أدى إلى خروج وتظاهر الملايين فى شوارع وميادين مصر تردى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فضلاً عن التعذيب فى السجون وأقسام الشرطة وتعسف كل من له حق فى استخدام السلطة، وأيضاً نتاج طبيعى للفساد والفقر وتراجع الطبقة المتوسطة أمام الطبقتين العليا والسفلى، كما أن تراكم الأحداث التى شغلت الرأى العام مثل مقتل خالد سعيد وسيد بلال أبناء الإسكندرية وتعذيب عماد الكبير وغيره من الأبرياء نتيجة النظام المستبد، كلها أسباب أدت إلى الانفجار وخروج الملايين إلى الشوارع.

■ البعض يردد أن شباب القوى والحركات السياسية تراجع دورهم أمام جماعة الإخوان فى الميدان؟

- الإخوان فصيل متواجد مع المحتجين ولا يمثلون أغلبية مثلما يردد البعض وهناك شباب لا ينتمون إلى أى فصيل سياسى يسيطرون على الوضع ويرفضون أى شعارات دينية يرددها شباب الإخوان أو السلفيين، ولن نسمح بدخول الأموال أو الأسلحة للميدان حتى لو طلب ذلك الإخوان، كما أن مكبرات الصوت المسؤول عنها أشخاص عاديون، ولا علاقة لهم بالإخوان، وإذا أذاع أحد شباب الإخوان أى نبأ يتحدث غيره عن أنباء أخرى.

■ وماذا عن موافقة بعض المحتجين على تفويض عمر سليمان فى صلاحيات الرئيس؟

- لا تفويض ولا وساطة أو حلول ولم يستطع أى إنسان إقناع أى فرد من المحتجين بمغادرة الميدان دون تحقيق مطلب الملايين وهو «الشعب يريد إسقاط النظام» ولن تفلح أى حلول أخرى.

■ إذن.. أنت ترفض عودة الحياة إلى طبيعتها قبل تحقيق مطالبكم؟

- على العكس نحن مع عودة موظفى الدولة إلى مصالحهم الحكومية وعودة الاستقرار إلى الشارع المصرى من جديد ومن يرد أن يكون معنا فعليه البقاء فى ميدان التحرير، ومن يرد أن يذهب إلى عمله له الحق، ولكن ندعو موظفى الدولة والمطالبين بعودة الحياة إلى طبيعتها إلى الانضمام للمظاهرات المليونية التى ندعو إليها بين الحين والآخر، لأن رأى الحركة هو إعلان الإضراب العام فى مصر.

أجرى الحوار - محسن سميكة

الحبس سنة لـ«بدر» و«وزير» لامتناعهما عن تنفيذ حكم قضائى

كتبت - فاطمة أبوشنب:

قضت محكمة جنح قصر النيل بمعاقبة الدكتور أحمد زكى بدر، وزير التربية والتعليم السابق، والدكتور عبدالعظيم وزير، محافظ القاهرة، بالحبس سنة، وكفالة ٥٠٠ جنيه لكل منهما وإلزامهما بدفع تعويض مدنى مؤقت قدره ١٠ وواحد جنيه وعزل الثانى من وظيفته، لاتهامهما بعدم تنفيذ حكم قضائى صادر من محكمة القضاء الإدارى بتمكين ورثة الإبيارى من تسلم مدرسة كانت وزارة التربية والتعليم استأجرتها منهم. صدر الحكم برئاسة المستشار شريف إسماعيل.



أحمد زكى بدر

قالت المحكمة فى حيثيات الحكم إنها اطمأنت إلى ما ورد إليها من أوراق المدعين والتى تفيد بصدور حكم من محكمة القضاء الإدارى، بإلزام الجهات الحكومية المسؤولة عن إشغال المدرسة بتسليمها إلى أصحابها، وقامت المدعية نوال عبدالحميد الإبيارى بإرسال إنذار إلى وزير التربية والتعليم ومحافظ القاهرة لتنفيذ الحكم القضائى إلا إنهما رفضا.

بدأت تفاصيل القضية عندما تقدمت نوال الإبيارى، أحد ورثة الإبيارى، بدعوى قضائية ضد الدكتور أحمد زكى بدر، وزير التربية والتعليم السابق، والدكتور عبدالعظيم وزير، محافظ القاهرة، إلى محكمة جنح قصر النيل، قالت فيها إنها حصلت على حكم قضائى من محكمة القضاء الإدارى بتسليمها مدرسة الأزهار التى استأجرتها وزارة التربية والتعليم عام ١٩٥١ من جدها، وفى عام ١٩٩٧ صدر قرار من رئيس الوزراء بإلزام الجهات الحكومية بتسليم الجهات التى تشغلها الحكومة إلى أصحابها، إلا أنهما امتنعا عن التنفيذ، فأقامت دعوى أمام محكمة القضاء الإدارى، التى قضت بأحقيتها فى تسلم المدرسة.

مصرفيون: ١,٧ مليار تحويلات دولارية بين البنوك فى أول أيام العمل

كتب - محسن عبدالرازق و«رويترز»:

قالت مصادر مسؤولة بالقطاع المصرفى إن حجم التعاملات على الدولار بين البنوك أمس بلغ ١,٧ مليار دولار، مقابل ١,٣ مليار دولار يوم الخميس ٢٧ يناير قبل إغلاق أبوابها بسبب عدم الاستقرار الأمنى أعقاب أحداث الجمعة الماضية.

وأضافت المصادر أن العمليات المكثفة لتداول الدولار، تعكس سيناريوهين الأول يتمثل فى حالة الخوف الحالية لدى بعض العملاء من تدهور الأوضاع السياسية وقيمة الجنيه، فيما يتركز الثانى على إجراء التجار والشركات عمليات شراء واسعة للدولار وتخزينه، خاصة فى ظل المؤشرات القوية بارتفاع متوقع فى أسعار الدولار أمام الجنيه خلال الفترة المقبلة. وأكد هشام عز العرب، رئيس مجلس إدارة البنك التجارى الدولى، أكبر بنوك القطاع الخاص فى مصر، إن البنك المركزى يركز على توفير السيولة للسوق بدرجة أكبر من المحافظة على قيمة الجنيه وأشار فى تصريح لقناة «العربية» إلى أن الهدف الرئيسى للبنك المركزى أو صناع السوق هو ضمان توافر السيولة.

تقرير رسمى: تسريح ٢١١ ألف عامل بالسياحة خلال أسبوع.. وتوقعات بوصول الرقم إلى نصف مليون قريباً

كتب - يوسف العومى وهشام شوقى:

رفعت غرفة عمليات وزارة السياحة تقريرا للدكتور زاهى حواس وزير الدولة لشؤون الآثار، المشرف على وزارة السياحة، تضمن بيانات تلقتها الغرفة عبر الخط الساخن خلال اليومين الماضيين، تؤكد أن إجمالى عدد العمالة التى تم تسريحها من قبل أصحاب الفنادق والمنشآت السياحية فى محافظات جنوب وشمال سيناء والبحر الأحمر والأقصر وأسوان بلغ ٢١١ ألف عامل خلال الأسبوع الماضى فقط.

وذكر التقرير أن التوقعات تشير الى أن هذا الرقم مرشح لأن يصل الى نصف مليون نهاية هذا الأسبوع، بعد أن قرر عدد كبير من شركات السياحة والفنادق الاكتفاء بدفع الأساسى من الراتب للعاملين فقط خلال شهر فبراير الجارى، وهو مبلغ لا يمثل أكثر من ٨٪ من صافى دخل العاملين بالسياحة.

وأوضح أحمد عطية وكيل وزارة السياحة للرقابة على قطاع الفنادق، أن إجمالى عدد الشكاوى التى تلقتها الغرفة من الفنادق المتضررة بسبب المظاهرات بمحافظة القاهرة وحدها بلغ ٣٢ بلاغاً خلال يومين، مشيرا إلى أن الشكاوى تنوعت ما بين أعمال تخريب وتدمير وخسائر، فيما تخطى حاجز الشكاوى الخاصة بالمحال ومسارح المنوعات والمطاعم السياحية أكثر من مائتى بلاغ تنوعت ما بين التخريب والحرق والسرقة والنهب.

وقال عطية لـ«المصرى اليوم»: «لم يقتصر الأمر على المطاعم والفنادق، بل وصلت للغرفة بلاغات من البازارات السياحية ومحال العاديات»، موضحا أن ٩٢٪ من العمالة فى هذه المحال فى إجازات مفتوحة لحين استقرار الأوضاع.

وأضاف أن هذه الشكاوى قدمت بهدف الحصول على تعويضات جراء الخسائر، وأنه سيتم تكوين لجان من قطاعات وزارة السياحة لمعاينة هذه الأماكن المتضررة على الطبيعة، لتحديد حجم الخسائر.



حواس

يوم الغضب

أسبوع الصمود: الآلاف يتظاهرون فى المحافظات واستمرار سقوط المساجين الهاربين

مناوشات بين البلطجية و«اللجان الشعبية» بالإسكندرية.. وحملة تبرع بالدم فى البحر الأحمر لمصابى القاهرة والسويس

المحافظات - نبيل أبوشال وحمدى جمعة وغادة عبدالحافظ وسعيد نافع ومحمد السيد سليمان وناصر الكاشف وعماد الشاذلى ومحمد عبدالعال وممدوح عرفة وعمر التلاوى ومحمد مجلى وعليا تمراز وشيماء عاطف وأيمن أبوزيد وهند إبراهيم وحمدى قاسم وياسر شميس وعبدالله العرينى وتريزا كمال ومحمد حمدى:

تظاهر آلاف المواطنين من مختلف الأطياف السياسية والحزبية فى عدد من المحافظات، أمس، استجابة للدعوات التى أطلقها المعتصمون فى ميدان التحرير، بشأن جعل الأسبوع الجارى أسبوعاً للصمود والوفاء لشهداء ما سموهم بـ«ثورة الشباب».

فى الإسكندرية، تظاهر نحو ١٠ آلاف مواطن، بينهم منتمون لجماعة الإخوان المسلمين فى الثانية من ظهر أمس، أمام مسجد القائد إبراهيم فى محطة الرمل ورفعوا أعداداً من جريدة «المصرى اليوم» الصادرة أمس، والتى حملت عناوين من بينها: «شباب ٢٥ يناير يطيح بجمال مبارك»، و«شهداء الثورة الطاهرة: إن مت يا أمى متبكيش.. راح أموت علشان بلدى تعيش»، وتحرك جموع المتظاهرون عقب أداء صلاة العصر، وانضمام بعض المسيرات الأخرى لهم من شرق وغرب المحافظة فى طريقهم اليومى إلى نقطة النهاية فى ميدان محطة سيدى جابر. وردد المشاركون فى التظاهرة، هتافات تطالب بضرورة عدم تخلى الشعب عن مطالبه، بالإضافة إلى عدم الوثوق فى وعود النظام، لأنه لو تمكن مرة أخرى سيطيح بأحلام الثورة- حسب زعمهم.

وسادت حالة من الهدوء فى شوارع المحافظة وبدأ المواطنون العودة تدريجيا لممارسة مهام عملهم وانتظمت حركة المواصلات العامة فى الكثير من المناطق والشوارع، كما سادت حالة من الارتياح بين اللجان الشعبية فى عدد من الأحياء نظراً لاختفاء تهديدات البلطجية لهم طوال الليل، بخلاف ما اعتادوا عليه خلال الأيام الماضية، حيث اقتصرت تلك التهديدات على مناوشات متفرقة دون وقوع مصادمات فى عدد من المناطق الشعبية القريبة من التجمعات العشوائية.

وقال مصدر مسؤول بميناءى الإسكندرية والدخيلة، طلب عدم نشر اسمه، إن حركة العمل بموانئ المحافظة عادت بشكل جزئى بدءاً من أمس الأول بعد توقف شبه كامل منذ أحداث جمعة الغضب، وأضاف إن حركة العمل اقتصرت على تفريغ بعض السفن القادمة من الدول الأجنبية على الأرصفة، وقال أسامة عدلى، رئيس لجنة التوكيلات الملاحية بغرفة الملاحة فى المحافظة، إن العمل داخل الميناء اقتصر على الحاويات وناقلات البترول والبضائع الصب مثل القمح، مشيراً إلى توقف العديد من الأنشطة الأخرى المرتبطة بالتصدير بصفة خاصة.

وأقامت القوى الوطنية فى المحافظة، أمس، بأداء صلاة جنازة وقداس فى حديقة الخالدين ومسجد القائد إبراهيم، على أرواح شهداء الإسكندرية الذين زاد عددهم إلى ٣٣ شهيداً.

وفى الدقهلية تظاهر الآلاف من جماعة الإخوان المسلمين، وبعض القوى المعارضة بالمنصورة، أمس، أمام مبنى المحافظة، للمطالبة بسقوط الرئيس مبارك والنظام الحاكم ورددوا هتافات «مش هنمشى.. هو يمشى» و«الشعب يريد إسقاط الرئيس»، ووزع المتظاهرون، بياناً طالبوا فيه بضرورة التنحى الفورى للرئيس مبارك، وحل مجلسى الشعب والشورى وتعديل الدستور.

وفى البحيرة نظم نحو ٣ آلاف وقفة احتجاجية أمام مسجد التوبة بدمنهور، للمطالبة برحيل الرئيس مبارك، ودعوا خلال الوقفة بالرحمة للشهداء الذين سقطوا فى المظاهرات المناوئة للرئيس، وقرأوا الفاتحة على أرواحهم.

وشيع أهالى دمياط، أمس، جنازة ياسر التابعى شعيب «٢٦ سنة»، الذى توفى فى أحداث العنف التى شهدها ميدان التحرير خلال المظاهرات، إثر إصابته بطلق نارى فى صدره نقل على إثره إلى المستشفى فى حالة حرجة، ولفظ أنفاسه الأخيرة، أمس الأول.

وتحول مسجد السلام الذى شيعت منه الجنازة إلى مظاهرة هتف فيها المشيعون ضد الظالمين والدعاء عليهم، فيما تواصلت الاحتجاجات المناهضة للرئيس والمطالبة برحيله.

وفى البحر الأحمر، نظم فرع الهلال الأحمر بالغردقة، بالتنسيق مع بنك الدم الإقليمى بالمحافظة، حملة للتبرع بالدم بين موظفى المديريات الخدمية والمواطنين حيث تم تجهيز صالة فرع الهلال الأحمر لاستقبال المتبرعين وثلاجات لحفظ أكياس الدم وإجراء التحاليل الخاصة بالمتبرعين وقالت ناهد صالح، رئيس فرع الهلال الأحمر بالغردقة، إن الحملة مستمرة لسد العجز الموجود فى المستشفيات وزيادة الاحتياطى من الدم، بالإضافة إلى إرسال كميات من الدم إلى محافظتى السويس والقاهرة للمساهمة فى توفير الدم بالمستشفيات بالقاهرة.

وفى سوهاج، نفى المحافظ اللواء وضاح الحمزاوى، ما تردد بشأن قيام متظاهرين وعدد من أنصار مرشحى الحزب الوطنى، الذى فشلوا فى انتخابات مجلس الشعب السابقة بمركز جهينة بإحراق مقر الحزب بدائرة المركز، وقال إنه منذ بدء المظاهرات لم تحدث أى مسيرات أو مظاهرات بدائرة مركز جهينة سواء مؤيدة أو معارضة للرئيس، وأن الحريق نشب فى مقر الحزب بسبب ماس كهربائى.

وفى الشرقية، ألقت اللجان الشعبية فى قرية «كفر النجار» بمركز أبوكبير، أمس، القبض على ٧ مساجين فارين، من سجن الفيوم العام وتم تسليمهم إلى مركز شرطة أبوكبير.

وفى القليوبية، استغل أحد المساجين الهاربين من سجن أبوزعبل بالخانكة، انشغال أجهزة الأمن بالمظاهرات، وذبح بمساعدة مجموعة من زملائه المساجين، عليوة الدحدح «٤٩ سنة» مزارع بقرية كفر شبين القناطر، لتسببه فى دخوله السجن، وأخطرت النيابة التى تتولى التحقيق.

وأعلن اللواء محسن مراد، مدير أمن المنيا، القبض على ٢٨ من المساجين الهاربين من سجون الجمهورية، وذلك على مدار الأيام الماضية. وفى المنوفية، أحبطت القوات المسلحة، بالتعاون مع الشرطة، محاولة هروب ٢٠٠ سجين من سجن بندر شبين الكوم، أثناء قيامهم بأعمال شغب داخل السجن، أدت إلى وفاة أحد المساجين أثناء هروبه، وأعلن المحافظ المهندس سامى عمارة، عن إنشاء صندوق خاص لإعادة أعمال المحافظة.

وحرصت الكنائس بالمنيا على رفع «صلوات التضرع»، أمس، من أجل عودة الاستقرار لمصر وحمايتها من كل سوء، وتصدرت شاشات الدوائر التليفزيونية الداخلية للكنائس صورة علم مصر تحوطه جملة «يا رب أحمى مصرنا» وبجانبها صورة للسيد المسيح.

تناولت عظات الكنائس موضوع أن مصر على مر التاريخ كانت ملجأ آمناً لكل ملتجئ يطلب الاحتماء وأبرزهم العائلة المقدسة التى لاذت بمصر من بطش الرومان.

وفى قنا تمكنت الأجهزة الأمنية من القبض على أحمد خان إبراهيم سجين هارب من سجن السويس أثناء تواجده بمدينة نجع حمادى.

عشرات الآلاف يتظاهرون مطالبين بإسقاط النظام فى المنصورة أمس — تصوير- السيد الباز

متظاهرون يندمون بالنظام فى الإسكندرية — تصوير- طارق الفرماوى

محمد رضوان

مصر تريد التغيير الشامل

منذ الخامس والعشرين من يناير وأنا أعلم علم اليقين أن شباب مصر الذى خرج ولقى ربه شهيداً فى ميدان التحرير وشارع قصر العينى وميدان عبدالمنعم رياض وفى الإسكندرية والمنصورة والشرقية، وفى كل بقاع مصرنا الطاهرة، لم يخرج فقط للإطاحة بجمال مبارك وصفوت الشريف وزكريا عزمى وعلى الدين هلال ومفيد شهاب من الحزب الوطنى، والغريب أن بعضهم لايزال مسؤولاً فاعلاً فى النظام.

الملايين وفى مقدمتهم الشهداء الذين خرجوا فى مصر كلها ومئات الآلاف الذين يعتصمون الآن فى شوارعها لم تكن كل مطالبهم هى تعيين نائب لرئيس الجمهورية ورئيس جديد للوزراء هما الأكثر ارتباطاً وانتماءً وقرباً من الرئيس مبارك رأس النظام كما لم تكن مجرد إخراج الوزراء رجال الأعمال من تلك الحكومة والذى تم فقط لامتصاص الغضب وليس عن رؤية وفكر جديدين؟!

هل تعتقدون أن وعود التعديل الدستورى وتنفيذ الأحكام القضائية التى ستصدر من محكمة النقض بخصوص مجلس الشعب مع تجاهلها تعديلات كثيرة مهمة كافية لتلبية آمال وطموحات المصريين؟.. علماً بأنها مازالت مجرد وعود وكم من وعود قطعها الرئيس مبارك على نفسه ولم تنفذ.

هل تعتقدون أن الإجراءات التى تحدثت عن منع بعض الوزراء والمسؤولين السابقين من السفر وتجميد أرصدتهم كافية؟ وهناك من هو أكثر منهم ارتباطاً بالفساد ونهباً للمال العام وتكديساً للمليارات الحرام لم يقترب منهم أحد بالرغم من أنكم تعلمونهم جيداً وسيبقون تحت الحماية حتى يسقط النظام أو يضحى ببعضهم فى محاولات إطالة عمره بضعة أيام أو أسابيع؟.. وحتى لو قدمتموهم لجهات التحقيق.. هل تعتقدون أنه سيكون مرضياً وكافياً لتحقيق مطالب الثورة؟

لن يكون هذا كافياً أو مرضياً.. لأن الأمر كما رأيته فى عيون الشباب وسمعته على ألسنتهم يبدأ برحيل الرئيس مبارك.. رحيله بمعنى تنحيه وليس بالضرورة خروجه من مصر.. رحيله يعنى سقوط النظام والتمهيد لبدء حياة جديدة ونشوء عهد جديد.. خرج الشهداء ومن ينتظرون اللحاق بهم ومن يرابطون، أملاً فى مستقبل أفضل يتوقون إلى «مصر جديدة».. بلد يؤسس على شرعية جديدة.. هى ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١.. خرجوا يتوقون إلى دستور جديد تضعه هيئة تضم كل أطياف مصر.. يتوقون إلى حل مجلسى الشعب والشورى المزورين إلى مجلس رئاسى مؤقت لفترة انتقالية محددة وحكومة انتقالية تضم ممثلى كل القوى السياسية لتسيير الأمور والإشراف على عملية انتقال السلطة وبدء عهد نصلح فيه أوضاع الاقتصاد والتعليم والصحة والزراعة والعمارة وسائر شؤون حياتنا.. وقبل هذا كله نصلح فيه روح وكيان الإنسان فى مصر.. هذا ما نريده وغير هذا سيكون التفافاً ومماطلة وتسويفاً وتهدئة حتى يسترد زبانية الاستبداد والتشريع أنفاسهم وقوتهم، ويتم التنكيل بالشباب ودعاة الإصلاح ومن ساندوهم، ثم تفريغ الوعود فى نصوص أكثر سوءاً من الحالية.. أو يتم النكوص عن الوعود بأكملها.

الصراحة أن انعدام الثقة فى هذا النظام لا يجعل هناك مفراً من الإصرار على رحيله.. مصر تريد التغيير الشامل وهى تستحقه وكفانا رضوخاً للاستبداد والتخلف والفساد.

ضبط ٢١٠ هاربين وإعادة ٢٦٠ قطعة سلاح مسروقة

كتب ـ عمر حسانين ويسرى البدرى:

واصلت أجهزة الأمن فى وزارة الداخلية جهودها لضبط العناصر الهاربة من السجون وأقسام الشرطة وإعادة الأسلحة التى تم نهبها، وقالت مصادر أمنية: إن الجهود أسفرت، أمس، عن ضبط ٢١٠ هاربين من السجون المختلفة، وسلم سجينان نفسيهما، وتمت إعادة ٢٦٠ قطعة سلاح متنوعة ولاتزال الجهود مستمرة لإعادة جميع الأسلحة وضبط جميع الهاربين بالتعاون مع اللجان الشعبية والمواطنين.

وعادت الحياة إلى طبيعتها فى مختلف القطاعات الأمنية وانتظم العمل فى قطاع الأحوال المدنية والأدلة الجنائية وتصاريح العمل، وبدأ المواطنون يتعاملون مع الضباط فى كل القطاعات بعد توجيهات الوزير محمود وجدى بضرورة تفعيل الأداء الأمنى وانتظام العمل بجميع قطاعات وزارة الداخلية وتقديم الخدمات الأمنية الجماهيرية لجميع المواطنين بسهولة ويسر.

«الصحفيين» تحيل صاحبة واقعة «التدريب على يد إسرائيليين» للتحقيق

كتب - فاروق الجمل ومحسن سميكة:

تقدم جمال عبدالرحيم، عضو مجلس نقابة الصحفيين، بمذكرة إلى لجنة التأديب بالنقابة، مساء أمس الأول، يطالب فيها بإحالة الصحفية نجاة محمد عبدالرحمن، الصحفية بجريدة ٢٤ ساعة، عضو نقابة الصحفيين، جدول تحت التمرين، إلى لجنة التأديب والتحقيق. وأوضح عبدالرحيم فى المذكرة التى حصل مكرم محمد أحمد، نقيب الصحفيين، على نسخة منها، أن نجاة عبدالرحمن خالفت ميثاق الشرف الصحفى بتعاملها مع أشخاص ينتمون إلى الكيان الإسرائيلى، وهو ما اعترفت به بشكل رسمى خلال مشاركتها بأحد البرامج الفضائية، عقب أحداث ثورة ٢٥ يناير.

وأشار عبدالرحيم لـ«المصرى اليوم» إلى أن نجاة محمد عبدالرحمن، الصحفية بجريدة ٢٤ ساعة، خالفت ميثاق الشرف الصحفى بشكل واضح وصريح، واعترفت بذلك، وهو ما يعطى الحق لنقابة الصحفيين لإحالتها للجنة التأديب والتحقيق، وأن لجنة التحقيق ستستدعيها خلال الأيام القليلة المقبلة.

وأشار إلى أن مجلس النقابة لن يقف صامتا تجاه صحفية اعترفت بأنها تعاملت مع شخصيات تنتمى إلى الكيان الإسرائيلى، وتلقت على يديهم تدريبات لقلب نظام الحكم فى مصر وزعزعة الأمن والسلم العام.

يذكر أن نجاة عبدالرحمن ظهرت كضيفة فى برنامج ٤٨ ساعة على قناة المحور، الذى يقدمه الإعلامى سيد على والإعلامية هناء السمرى، وحملت اسماً مستعار هو «شيماء» واعترفت بأنها سافرت إلى الولايات المتحدة الأمريكية والبحرين لتلقى تدريبات على يد إسرائيليين ويهود لقلب نظام الحكم فى مصر.

من جانبه قرر سمير رجب، رئيس مجلس إدارة، رئيس تحرير جريدة «٢٤ ساعة» اليومية الخاصة، إيقاف «ن. ع. أ» الصحفية بالجريدة عن العمل، بسبب تصريحاتها خلال حلقة برنامج «٤٨ ساعة» على قناة المحور الأسبوع الماضى، وقال رجب فى تصريحات خاصة لـ«المصرى اليوم» إنه تم إخطار نقابة الصحفيين بإيقاف الصحفية عن العمل، تمهيدا لإحالتها للجنة خماسية وفصلها، ومن ثم شطبها من جدول النقابة.

الحبس سنة لـ«بدر» و«وزير» لامتناعهما عن تنفيذ حكم قضائى

كتبت ـ فاطمة أبوشنب:

قضت محكمة جنح قصر النيل بمعاقبة الدكتور أحمد زكى بدر، وزير التربية والتعليم السابق، والدكتور عبدالعظيم وزير، محافظ القاهرة، بالحبس سنة، وكفالة ٥٠٠ جنيه لكل منهما وإلزامهما بدفع تعويض مدنى مؤقت قدره ١٠ وواحد جنيه وعزل الثانى من وظيفته، لاتهامهما بعدم تنفيذ حكم قضائى صادر من محكمة القضاء الإدارى بتمكين ورثة الإبيارى من تسلم مدرسة كانت وزارة التربية والتعليم استأجرتها منهم. صدر الحكم برئاسة المستشار شريف إسماعيل.

قالت المحكمة فى حيثيات الحكم إنها اطمأنت إلى ما ورد إليها من أوراق المدعين والتى تفيد بصدور حكم من محكمة القضاء الإدارى، بإلزام الجهات الحكومية المسؤولة عن إشغال المدرسة بتسليمها إلى أصحابها، وقامت المدعية نوال عبدالحميد الإبيارى بإرسال إنذار إلى وزير التربية والتعليم ومحافظ القاهرة لتنفيذ الحكم القضائى إلا إنهما رفضا.

أحمد زكى بدر

بدأت تفاصيل القضية عندما تقدمت نوال الإبيارى، أحد ورثة الإبيارى، بدعوى قضائية ضد الدكتور أحمد زكى بدر، وزير التربية والتعليم السابق، والدكتور عبدالعظيم وزير، محافظ القاهرة، إلى محكمة جنح قصر النيل، قالت فيها إنها حصلت على حكم قضائى من محكمة القضاء الإدارى بتسليمها مدرسة الأزهار التى استأجرتها وزارة التربية والتعليم عام ١٩٥١ من جدها، وفى عام ١٩٩٧ صدر قرار من رئيس الوزراء بإلزام الجهات الحكومية بتسليم الجهات التى تشغلها الحكومة إلى أصحابها، إلا أنهما امتنعا عن التنفيذ، فأقامت دعوى أمام محكمة القضاء الإدارى، التى قضت بأحقيتها فى تسلم المدرسة.

زويل لـ«شباب ٢٥ يناير»: لا تسمحوا لأحد بـ«تشويه» عملكم النبيل

توقعت الثورة.. ومتفائل رغم كل شىء.. والديمقراطية ستنتقل إلى الوطن العربى

كتب- محمود رمزى:

أطلق الدكتور أحمد زويل الحاصل على جائزة نوبل فى الكيمياء مبادرة إصلاحية للوضع السياسى الراهن، محددا ٥ مطالب قال فى مؤتمر صحفى عقده، أمس، إنها تنهى الأزمة السياسية الحالية وتتضمن المبادرة أن يقوم عمر سليمان نائب رئيس الجمهورية بمهمة الإشراف على الإصلاحات السياسية وتكوين مجلس يضم مجموعة من الشخصيات العامة والسياسية والقانونية تتولى تعديل الدستور، خاصة المواد ٧٦ و٧٧ و٨٨ و١٧٩ من الدستور، وتحديد جدول زمنى لإجراء انتخابات تشريعية حقيقية حرة ونزيهة حتى لو تطلب هذا حل مجلسى الشعب والشورى. كما اقترح زويل إلغاء حالة الطوارئ وتعديل قانون الأحزاب وقانون مباشرة الحقوق السياسية، والإفراج عن المعتقلين السياسيين بمن فيهم شباب الإخوان المسلمين، وإجراء انتخابات حرة ونزيهة فى أقرب فرصة ممكنة، وإجراء تغيير جذرى فى منظومة الإعلام المصرى، وعدم التضييق الحكومى على حرية ممارسة الإعلام الخاص، وعدم حجب الشخصيات العامة والوطنية من الكتابة فى الصحف القومية وإلغاء التشريعات المقيدة لحرية الفرد. واعتبر زويل قرارات الرئيس مبارك الأخيرة بعد الأزمة «جيدة» إلا أن «الأمر يقتضى حاليا قرارات وتغييرات جذرية أخرى» على حد قوله، وأضاف: «أعلم أن رئيس الوزراء يعمل جاهداً لإصلاح ما يمكن إصلاحه». وأشار إلى لقائه بعدد كبير من ممثلى حركة شباب ٢٥ يناير وشباب ٦ أبريل والإخوان المسلمين وأعضاء الحملة الشعبية لدعم البرادعى، وقال: «أوجه التحية لكل شباب مصر الذين قاموا بحركة سلمية لم يكن أحد يتوقعها، ولكننى كنت أتوقعها».

ووجه زويل كلمة لشباب ٢٥ يناير قائلاً: «لا تسمحوا لأحد بأن يقوم بتسييس مشوه أو مشبوه لموقفكم النبيل الذى لابد أن تحرصوا على نجاحه» موجها كلمة أخرى إلى المثقفين قال فيها: أرجو أن يرتقى الجميع إلى مستوى المسؤولية، وألا يكون الوضع الحالى لكم مجرد إعلام وشهرة ومطامع وحسابات قديمة لأن الأهم الآن هو مصر «الأمل والمستقبل». وقال إنه رغم الأحداث المؤسفة فإنه يشعر بالتفاؤل لأن ما تمر به مصر «لحظة تاريخية نتيجة حركة سلمية» ويتطلب صدق الرؤية ووضوح الاتجاه لتحقيق الديمقراطية والإصلاح، مؤكداً أن الديمقراطية التى يمكن تحقيقها فى مصر ستعم جميع أقطار الوطن العربى، وأشار إلى أنه اقترح منذ فترة تشكيل «مجلس حكماء» مماثل للجان الحكماء التى أطلقتها مجموعة من الرموز السياسية والشخصيات العامة للخروج من الأزمة الراهنة.

وردا على سؤال حول ما تردد عن ترشحه لانتخابات الرئاسة المقبلة، قال زويل: «الوضع الآن يجعل الإصلاح وتعديل الدستور والخروج من المرحلة الحرجة هو الأهم و«بعد كده اللى عايز يترشح يتفضل، وهذا ما عندى الآن فقط».

زويل أثناء المؤتمر الصحفى — تصوير- تحسين بكر

محمد عواد منسق «شباب من أجل العدالة والحرية» من ميدان التحرير:

ندعو لإضراب عام فى مصر ولن نسمح بدخول أموال أو أسلحة إلى الميدان

عواد

نفى محمد عواد، منسق حركة شباب من أجل العدالة والحرية، إحدى الحركات السياسية الداعية لاحتجاجات يوم ٢٥ يناير الماضى، تلقى المحتجين فى ميدان التحرير أى أموال أو تبرعات أو دخول أسلحة إلى الميدان، كما ردد البعض، موضحاً أن التبرعات التى يتلقاها المحتجون أطعمة وعصائر من أهلهم وذويهم وطالب من يتهمونهم بتلقى أموال وحمل الأسلحة بإثبات ذلك، محذراً من أطلقوا تلك الشائعات بالملاحقة القضائية، وأضاف عواد فى حواره مع «المصرى اليوم» من ميدان التحرير أن أغلبية الموجودين فى الميدان من المواطنين وشباب الحركات السياسية وجماعة الإخوان المسلمين، يرفضون الحوار مع البرلمان الشعبى أو لجان الحكماء ورجال الأحزاب إلا بعد رحيل النظام وعلى رأسه الرئيس مبارك، مشيراً إلى أن المحتجين طالبوا بأن يكون المستشاران زكريا عبدالعزيز ومحمود الخضيرى على رأس اللجان التى سيتم تشكيلها عقب رحيل النظام لتسيير الأمور فى البلاد.. وإلى نص الحوار:

■ فى رأيك ما أسباب خروج آلاف المواطنين للتظاهر يوم ٢٥ يناير وما بعده؟

- ما أدى إلى خروج وتظاهر الملايين فى شوارع وميادين مصر تردى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فضلاً عن التعذيب فى السجون وأقسام الشرطة وتعسف كل من له حق فى استخدام السلطة، وأيضاً نتاج طبيعى للفساد والفقر وتراجع الطبقة المتوسطة أمام الطبقتين العليا والسفلى، كما أن تراكم الأحداث التى شغلت الرأى العام مثل مقتل خالد سعيد وسيد بلال أبناء الإسكندرية وتعذيب عماد الكبير وغيره من الأبرياء نتيجة النظام المستبد، كلها أسباب أدت إلى الانفجار وخروج الملايين إلى الشوارع.

■ البعض يردد أن شباب القوى والحركات السياسية تراجع دورهم أمام جماعة الإخوان فى الميدان؟

- الإخوان فصيل متواجد مع المحتجين ولا يمثلون أغلبية مثلما يردد البعض وهناك شباب لا ينتمون إلى أى فصيل سياسى يسيطرون على الوضع ويرفضون أى شعارات دينية يرددها شباب الإخوان أو السلفيين، ولن نسمح بدخول الأموال أو الأسلحة للميدان حتى لو طلب ذلك الإخوان، كما أن مكبرات الصوت المسؤول عنها أشخاص عاديون، ولا علاقة لهم بالإخوان، وإذا أذاع أحد شباب الإخوان أى نبأ يتحدث غيره عن أنباء أخرى.

■ وماذا عن موافقة بعض المحتجين على تفويض عمر سليمان فى صلاحيات الرئيس؟

- لا تفويض ولا وساطة أو حلول ولم يستطع أى إنسان إقناع أى فرد من المحتجين بمغادرة الميدان دون تحقيق مطلب الملايين وهو «الشعب يريد إسقاط النظام» ولن تفلح أى حلول أخرى.

■ إذن.. أنت ترفض عودة الحياة إلى طبيعتها قبل تحقيق مطالبكم؟

- على العكس نحن مع عودة موظفى الدولة إلى مصالحهم الحكومية وعودة الاستقرار إلى الشارع المصرى من جديد ومن يرد أن يكون معنا فعليه البقاء فى ميدان التحرير، ومن يرد أن يذهب إلى عمله له الحق، ولكن ندعو موظفى الدولة والمطالبين بعودة الحياة إلى طبيعتها إلى الانضمام للمظاهرات المليونية التى ندعو إليها بين الحين والآخر، لأن رأى الحركة هو إعلان الإضراب العام فى مصر.

أجرى الحوار ـ محسن سميكة

مصادر قضائية: ثروة «عز» ١٨ مليار جنيه و«المغربى» ١١ و«جرانة» ١٣ و«رشيد» ١٢ و«العادلى» ٨


أحمد عز


أحمد المغربى


زهير جرانة


رشيد محمد رشيد


حبيب العادلى

«الاستئناف» توافق على كشف سرية الحسابات.. ومصادر بالمطار: ٣ وزراء سابقين طلبوا السفر وتم منعهم بأمر من «شفيق»

كتب - أحمد شلبى:

وافقت محكمة استئناف القاهرة، أمس، على قرار النائب العام بالكشف عن سرية حسابات كل من أحمد عز، أمين التنظيم السابق بالحزب الوطنى، وزهير جرانة، وزير السياحة السابق، وأحمد المغربى، وزير الإسكان السابق، ورشيد محمد رشيد، وزير التجارة والصناعة السابق، وحبيب العادلى، وزير الداخلية السابق، وعدد آخر من المسؤولين الصادرة، بشأنهم قرارت بمنعهم من السفر، قبل أيام، للتحقيق معهم فى قضايا تتعلق بالإضرار بالمال العام والفساد والاستيلاء على المال العام وتسهيل الاستيلاء عليه.

وكشفت مصادر قضائية أن المعلومات الأولية عن ثروة هؤلاء الأشخاص أوضحت أن ثروة عز تجاوزت ١٨ مليار جنيه، فيما تعدت ثروة المغربى ١١ ملياراً، وجرانة ١٣ ملياراً، ورشيد ١٢ مليارات، والعادلى ٨ مليارات، وجاءت ثروة باقى الأشخاص الصادر بشأنهم قرارات منع من السفر وتجرى التحقيقات معهم، تتراوح بين مليار ونصف و٣ مليارات، وتواصل النيابة العامة التحقيقات فى البلاغات المقدمة ضد هؤلاء الأشخاص، وطلبت النيابة من البنوك إخطارها بشكل رسمى بأرصدة وحسابات هؤلاء الأشخاص، لضمها إلى ملفات القضايا، كما طلبت استدعاء مقدمى البلاغات للاستماع إلى أقوالهم، كما طلبت من جهات رقابية وهى «الأموال العامة والرقابة الإدارية والكسب غير المشروع والجهاز المركزى للمحاسبات» تحرياتها بشكل عاجل حول القضايا المنظورة، ضد هؤلاء الأشخاص، والكشف عما إذا كان هناك آخرون اشتركوا معهم فى ارتكاب تلك الجرائم.

وقالت مصادر رقابية لـ«المصرى اليوم» إن أحمز عز، أمين التنظيم السابق بالحزب الوطنى، يواجه العديد من المخالفات، فى مجال احتكار الحديد، بالإضافة إلى مخالفة شراء مصنع حديد الدخيلة، كما توضح التقارير اشتراكه مع آخرين فى إهدار ٣ مليارات جنيه على الدولة، فى صفقات عديدة لم يوضح المصدر تفاصيلها. وأشارت التحريات إلى بلاغات ضد «عز» تتعلق بوقائع تزوير فى عمليات انتخابات مجلسى الشعب والشورى، التى جرت خلال دورتى ٢٠٠٥ و٢٠١٠، وأن الجهات الرقابية استمعت إلى أقوال عدد من مرشحى الحزب الوطنى السابقين، وقالوا فى محضر التحريات إن «عز» أخبرهم بأنه يحكم قبضته على نتائج الانتخابات، وأنه يحدد من الذى سيفوز ومن الذى سيستبعده «الوطنى».

أما فيما يتعلق بزهير جرانة، فقد طلبت النيابة تحريات حول الإجراءات المتبعة فى وزارة السياحة بشأن الموافقة على إنشاء شركات سياحية، كما حددت النيابة ١٤ شركة سياحية يمتلكها أحد الوزراء وعدد من رجال الأعمال، وطلبت ضم ملفات تلك الشركات وإخضاعها للفحص للتأكد من صحة الإجراءات، التى تمت بها، من عدمه. وعلمت «المصرى اليوم» أن الجهات الرقابية سألت عدداً من الموظفين، الذين كانوا يعملون فى وزارة السياحة، ومختصين بإنهاء إجراءات تصاريح شركات السياحة، أما فيما يتعلق بالمغربى، فقد ضمت النيابة عدداً من قرارات تخصيص الأراضى التى وافق عليها بالأمر المباشر، لعدد من رجال الأعمال، وكان من بينهم أحمد عز وزهير جرانة، ووزير فى الحكومة السابقة، كان شريكاً للمغربى فى شركة كبرى، وبخصوص التحقيقات التى تجرى فى بلاغات مقدمة ضد رشيد محمد رشيد، وزير التجارة والصناعة السابق، فقد تسلمت النيابة إقرار ذمة مالية للوزير السابق، وكشفت عن تضخم ثروته، بشكل مبالغ فيه، وأكد مصدر أن الوزير سيسأل عن كيفية تضخم ثروته، خاصة أن الفترة التى قضاها فى الوزارة ترك فيها رئاسة مجلس إدارة شركته الخاصة، ولم يكن يعمل بها، ويشير المصدر إلى أن ثروته تضاعفت مرة ونصف خلال ٦ سنوات بشكل يستدعى المساءلة.

وأوضح المصدر أن جهاز الكسب غير المشروع بدأ فى رصد الممتلكات الخاصة بهؤلاء الأشخاص، والمسجلة بأسمائهم وأسماء أقاربهم، وأفراد أسرهم، وقال مصدر قضائى مسؤول لـ«المصرى اليوم» إن التحقيقات التى تجرى مع الأشخاص الصادر بشأنهم قرار منع من السفر وتجميد أرصدتهم لا تعنى إدانتهم بشكل كامل فى القضايا، وجاء قرار المنع كإجراء احترازى ووقائى تحسباً لثبوت أى من تلك الجرائم بحقهم، وفى حالة ثبوت عدم ارتكابهم تلك الجرائم سيتم رفع قرار المنع من السفر وتجميد الأرصدة. أضاف المصدر أن التحقيقات تجرى بشكل سريع، وسيتم إعلان نتائجها للرأى العام فور الانتهاء منها وتقديم المتهمين منهم إلى محاكمة علنية عاجلة وتوقيع أقصى عقوبة عليهم.

وذكر مصدر فى مطار القاهرة أن ٣ وزراء سابقين طلبوا السفر، أمس، وأمس الأول، إلا أن تعليمات غير مكتوبة صدرت لهم بتأجيل السفر، وكان الفريق أحمد شفيق طلب من مسؤولين بالمطارات والموانئ إخطاره بمن يريد من الوزراء السابقين أو رجال الأعمال السفر خارج البلاد، وعدم السماح لهم إلا بعد موافقته. وقال رشيد محمد رشيد فى اتصال هاتفى، إنه سيعود من دبى بعد أيام حتى لا يردد البعض أنه هرب بعد علمه بالتحقيقات معه، وصدور قرار بمنعه من السفر، وأكد أنه لم يخطره أحد بقرار المنع، أو تجميد الأرصدة، وقال إنه لم يحاول سحب أى أموال من أرصدته فى البنوك، حتى لا يعتقد البعض أنه كان يريد الهروب بأمواله.

وقال إنه لم يتوقع أن يكون جزاء خدمته للبلد هو الإساءة لسمعته، وأشار إلى أنه إلى الآن لا يعرف تفاصيل البلاغات المقدمة ضده، وقال إنه بمجرد وصوله إلى البلاد سيطلب مقابلة النائب العام لإخطاره بالقضايا المرفوعة ضده.

وأشار إلى أن كل ما يهمه هو والدته وأبناؤه وزوجته، الذين يمرون بحالة من الحزن والأسى بعد صدور قرار المنع، وكشف عن أنه تلقى اتصالات من رئيس الوزراء الجديد، طلب منه الانضمام إلى الوزارة الجديدة، إلا أنه رفض، لاعتقاده أن المرحلة الجديدة تحتاج إلى أوجه جديدة.

وأكد أنه بمجرد توليه وزارة التجارة والصناعة ترك شركته واستقال من مجلس إدارتها، حتى لا تتعارض مسؤوليته الوزارية مع مصالح شركته.

وقرر المستشار على الهوارى، المحامى العام لنيابات الأموال العامة، تقسيم وكلاء ومديرى النيابة إلى فرق تتولى التحقيق بشكل عاجل فى البلاغات المقدمة ضد هؤلاء الأشخاص، كما طلب الكشف عما إذا كانت هناك بلاغات قديمة تم تقديمها ضدهم، وفى حالة وجود بلاغات قديمة سيتم ضمها فى ملف واحد، للتحقيق فيها.

من جانبه، قال حسن خالد، رئيس الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحى، إن على وإبراهيم أحمد حلاوة، رئيس مجلس إدارة شركة المقاولات المصرية «مختار إبراهيم»، والصادر لهما قرار بمنعهما من السفر وتجميد أرصدتهما، لا تربطهما أى علاقة بوزير الإسكان الأسبق محمد إبراهيم سليمان.

بلاغ للنائب العام يطالب بمنع رئيس اتحاد العمال من السفر والتصرف فى أمواله.. ومجاور: البلاغ كيدى

«الخدمات النقابية»: «مجاور» يشغل عضوية مجلس إدارة «السويس للأسمنت» بالمخالفة للقانون.. ويكسب الملايين سنوياً

كتب - محمد عزوز:

تقدمت دار الخدمات النقابية، وعدد من القيادات العمالية أمس، ببلاغ إلى النائب العام يحمل رقم ١٣٦٤، طالبوا فيه بمنع حسين مجاور رئيس اتحاد العمال من السفر والتصرف فى أمواله، بدعوى استغلال منصبه للتربح، فيما اعتبر مجاور أن هذا البلاغ كيدى و«كلام فارغ» - على حد وصفه.

واتهم مقدمو البلاغ مجاور بـ«ارتكاب عدد من المخالفات استغلالا لمنصبه كرئيس لاتحاد العمال ورئيس للجنة القوى العاملة»، والجمع بالمخالفة لقانون النقابات العمالية بين منصبى رئيس اتحاد العمال وعضوية مجلس إدارة شركة السويس للأسمنت، و«هو المنصب الذى يدر عليه الملايين سنوياً» - بحسب البلاغ - فضلا عن «شغله منصب المدير المساعد لمنظمة العمل العربية براتب شهرى ٦٢٠٠ دولار، وذلك بالمخالفة للائحة المنظمة».

وطالب البلاغ بالتحقيق فى عدة وقائع وصفها بـ«المؤكدة وشبه المؤكدة»، منها أن مجاور يتولى رئاسة الاتحاد العام لنقابات عمال مصر بالمخالفة لأحكام قانون النقابات العمالية الصادر برقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦ وتعديلاته التى تنص على أنه يشترط فيمن يكون عضواً بالمنظمة النقابية ألا يكون صاحب عمل فى أى نشاط تجارى أو صناعى أو زراعى أو خدمى، بينما كان حسين مجاور قد تم تعيينه عضواً بمجلس إدارة شركة أسمنت بورتلاند طرة المساهمة المصرية بموجب قرار جمعيتها العمومية العادية رقم ٥ فى اجتماعها يوم الخميس الموافق ٣٠ يونيو ٢٠٠٦، باعتباره أحد ممثلى شركة السويس للأسمنت التى تمتلك غالبية أسهمها، وأنه ممثل للمال العام فيها، ومن ثم فلا يجوز أن يكون صاحب عمل وممثلا عن العمال فى ذات الوقت.

وذكر البلاغ أن رئيس اتحاد نقابات العمال يشغل عدداً كبيراً من المناصب، ليس فقط فى مؤسسات الاتحاد وشركات الأسمنت، وإنما أيضا كعضو مجلس الشعب، ورئيس لجنة القوى العاملة به، فضلا عن منصب الأمين العام المساعد لمنظمة العمل العربية و«هو الأمر الذى استدعى انتباه الكثيرين، وكان مثاراً للنقد والمطالبات المجتمعية بمراجعته على الأخص فيما يتعلق بالحصول على مكافآت كبيرة متعددة»، موضحا أنه فضلا عن المكافآت التى يحصل عليها مجاور من شركات الأسمنت، فإنه رئيس اتحاد العمال ويحصل على المكافآت المتعددة بصفته رئيساً للجامعة العمالية والمؤسسة الثقافية العمالية والمؤسسة السياحية المملوكة لاتحاد النقابات، ومكافآته كعضو مجلس الشعب وأيضاً شغله منصب السكرتير العام لنادى شركة أسمنت السويس. من جانبه، قال حسين مجاور إن جميع ما ورد فى هذا البلاغ «كيدى من أجل النيل منه ومن الحركة النقابية العمالية المصرية»، وأكد أن جميع أمواله وثرواته اكتسبها بشكل شرعى ولا يوجد ما يشوبها. وأضاف مجاور لـ«المصرى اليوم» رداً على ما ورد فى البلاغ، إنه منذ توليه رئاسة اتحاد العمال لم يتقاض مليما واحدا عن عمله التطوعى فى الاتحاد وجميع المؤسسات التابعة له، كما كان يفعل أقرانه السابقون، مشيرا إلى أنه منذ توليه منصبه أعلن رسميا تنازله عن جميع المستحقات المالية الشرعية التى يمكن أن يحصل عليها بصفته رئيسا لاتحاد العمال. وطالب مجاور المدعين فى البلاغ - على حد قوله - بأن يثبتوا حصوله على مليم واحد من اتحاد العمال، مشيرا إلى أنه يعمل فى شركة السويس للأسمنت منذ ما يقرب من ٣١ عاما و«هى شركة متعددة الجنسيات ومن الطبيعى أن يكون بعد هذه الفترة دخله فيها متميزا». وأشار إلى أن جميع البيانات التى وردت فى هذا البلاغ سبق عرضها من قبل، وتم حفظها لـ«كيديتها»، مطالبا دار الخدمات النقابية والعمالية وكمال عباس المنسق العام لها بالكشف عن ثروة أعضائها وعن جهات تمويلهم ومصادر ثرواتهم التى يعيشون منها حاليا «على الرغم من عدم حصولهم على أى وظائف».

ولفت رئيس اتحاد العمال إلى أنه لا يوجد أى تعارض بين المناصب التى يشغلها، خاصة أن بعضها تؤول له بصفته رئيسا لاتحاد العمال وليس لشخصه، موضحا أنه لا يوجد تعارض بين وجوده فى منظمة العمل العربية واتحاد العمال ومجلس الشعب، خاصة أن جميعها تصب فى صالح العمال، واعتبر أن مقدمى هذا البلاغ يسعون لـ«إثارة البلبلة والنيل منه لإفساده جميع محاولاتهم للنيل من استقرار الأوضاع العمالية فى مصر لخدمة بعض الجهات الخارجية».


حسين مجاور

على فين؟



محمد أمين
mohamin61@yahoo.com

من هو رئيس مصر القادم؟

حتى وقت قريب لم يكن من الصعب معرفة من هو رئيس مصر القادم؟.. كنا بين خيارين لا ثالث لهما.. الأول: حسنى مبارك.. والثانى: جمال مبارك.. الخيار الأول فى حال حدث التمديد.. الخيار الثانى فى حال حدث التوريث.. وكانت الأزمة المصرية فى التمديد والتوريث معاً.. والآن بعد ثورة الفيروز.. مازال السؤال قائماً: من هو رئيس مصر القادم؟.. هل يكون مدنياً أم يكون عسكرياً؟!

منذ شهور سألت محطة أمريكية الدكتور فتحى سرور، باعتباره رئيس البرلمان، قالت له: من هو رئيس مصر القادم؟.. قال سرور: وهل يعرف الأمريكان رئيس الولايات المتحدة الأمريكية القادم؟.. قالت المذيعة «لا».. قال سرور: نحن أيضاً لا نعرف.. وابتسمت المذيعة، وأحس سرور بأنه أفحمها.. كان الرجل فى تلك اللحظة يلاعب المذيعة، لا أكثر ولا أقل.. ولكنه كان يعرف أننا غير الأمريكان!

مفهوم بالطبع أنك حين لا تعرف، فأنت فى ظل نظام ديمقراطى، وانتخابات تنافسية متكافئة.. لا تستطيع أن تعرف من خلالها من يحسم جولة الانتخابات.. أما نحن فى مصر فكنا نعرف أنه جمال مبارك، صاحب الفكر الجديد، ومفجر ثورة التطوير فى الحزب الحاكم، وأمين السياسات الذى يذهب إلى جولاته بصحبة الوزراء.. وكأنهم قد نالوا الشرف والرضا السامى!

هكذا كانت مصر قبل ثورة ٢٥ يناير.. وهكذا كنا نمضى إلى قدرنا المشؤوم، حتى رفض أبناؤنا وردوا إلينا كرامتنا واعتبارنا وطبطبوا علينا.. وأبوا أن يبقى الرئيس نفسه فى الحكم، ليكمل فترة رئاسته إلى شهر سبتمبر، وطالبوه بالتنحى.. حتى ظهرت أحزاب السلطة، ولجان الحكماء، والباحثون عن دعوة للحوار، والتقاط الصور التذكارية.. المهم، أصبحنا لا نعرف من هو الرئيس القادم!

أصبحنا آدميين مثل كل البشر المتحضر.. لا شىء محسوم مقدما، ولا شىء معروف سلفاً.. كما كنا قبل ٢٥ يناير.. إنما هناك منافسات، وهناك انتخابات بالمعنى الحقيقى.. وليس استفتاء وليس تمثيلية.. الآن ممكن أن تسأل المذيعة: من هو رئيس مصر القادم؟.. والآن ممكن أن تكون هناك احتمالات.. لكن ليس هناك يقين بأن الرئيس القادم فلان بعينه.. وهذا هو أكبر مكسب حتى الآن!

جائز هناك أسماء يتداولها الشارع السياسى.. وجائز أن المزاج العام يتفق على اسم هنا أو هناك.. لكن يبقى مجرد كلام أو أمانى أو رغبات.. يحسمها فى النهاية صندوق الانتخابات.. ومن الأسماء المرشحة عمرو موسى، ومحمد البرادعى، وعمر سليمان، وأحمد زويل.. لكن أصبح عندنا أسماء كبرى، تتفق بشأنها أو تختلف.. لكن ليس بينها مرشح وطنى، ونكرات حزبية لا قيمة لها!

الترشح للرئاسة شىء، والترشح للمجلس المحلى شىء آخر.. الأول يحتاج إلى تدبر وتفكير، كما قال عمرو موسى.. الثانى لا يحتاج غير ملء استمارة.. الأول لابد أن يكون شخصية مرموقة.. الثانى لا يشترط.. الأول لابد أن يكون على علاقة بالخارج.. الثانى لا يهم.. لكن هل التعديل الدستورى سيسمح بمنافسات جادة؟.. أم يقصرها على الأحزاب؟.. وهل قصرها على الأحزاب يستبعد الإخوان المسلمين؟!

هل التعديل الدستورى يفتح الباب للكفاءات أم للأحزاب؟.. هل نرى مرشحين مثل عمرو موسى والبرادعى وزويل؟.. ما معايير المرشح الرئاسى؟.. ما حدود تدخل المؤسسة العسكرية؟.. وهل عمر سليمان يمكن أن يكون مرشحاً محتملاً؟.. أم يكتفى بإدارة مصر بشكل مؤقت؟.. أظن أن المكسب الكبير لما حدث هو أننا لم نعد نعرف رئيس مصر القادم.. ولا أظن أنه يمكن تفصيل الدستور على أحد مرة أخرى!!!

تزاحم شديد من نواب «الشعب» داخل اللجنة التشريعية لفحص سجلات الطعون.. وسب جماعى لـ«عز»

نائب لزميله: «عز بوظ الدنيا».. وآخر: «فيها إيه لو كان ساب المعارضة»

كتب - محمد عبدالقادر:

شهدت غرفة اجتماعات اللجنة التشريعية بمجلس الشعب، أمس، تزاحماً شديداً من النواب، عقب الجلسة التى شهدت الإعلان عن تأجيل الجلسات لأجل غير مسمى لحين الفصل فى الطعون الانتخابية.

حرص النواب على الاطلاع على السجلات الموجودة فى اللجنة الخاصة بالطعون، والتى تحتوى على اسم الطاعن والمطعون ضده ورقم الملف وتاريخ وروده للجنة وتاريخ إرساله لمحكمة النقض، وقام النواب بتدوين الطعون المقدمة ضدهم استعداداً لمواجهتها وتجهيز الملفات المضادة لها، وبلغ عدد الطعون فى السجلات ١٨٢٥ طعناً. وشهدت المناقشات الجانبية لنواب الحزب الوطنى استياء شديداً وانتقادات عنيفة لأحمد عز، وصلت لسبه، حيث قال أحدهم «يعنى ابن... ما كان يسيب شوية المعارضة الموجودين فى المجلس بدل ما يقوّم الناس علينا»، وقال الآخر «أحمد عز بوظ الدنيا»، وتدافع النواب على موظفى اللجنة لاستفسار عن بعض الأمور القانونية الخاصة بالطعون، وبدا الحزن على العديد من النواب المطعون ضدهم، وبدأوا يسألون بعضهم «إنت ضدك كام طعن؟»، وحرص العديد منهم رغم وجود العديد من الطعون ضدهم على عدم الإفشاء خشية نشرها فى الصحف وتسليط الضوء عليها.


تزاحم بين النواب على كشوف الطعون الانتخابية   تصوير- محمد عبدالقار

مطالبات بالتحقيق فى الاعتداء على كنيسة رفح

كتب - عماد خليل، ورفح: صلاح البلك وأحمد أبو دراع:

طالبت الكنيسة القبطية الأرثوذكسية قيادات الداخلية بالتحقيق فى الاعتداء المسلح وعمليات السلب والتخريب، التى تعرضت لها كنيسة «العائلة المقدسة ومارجرجس» بمدينة رفح يوم ٢٩ يناير الماضى، عقب الاحتجاجات الشعبية والانفلات الأمنى، الذى حدث عقب ذلك. وأكد القس يوسف صبحى، راعى كنيسة العائلة المقدسة ومارجرجس لـ«المصرى اليوم»، أن ملثمين أحرقوا الكنيسة بالكامل بعد نهبها، وحاولوا نزع الصليب الموجود أعلى قبة الكنيسة.

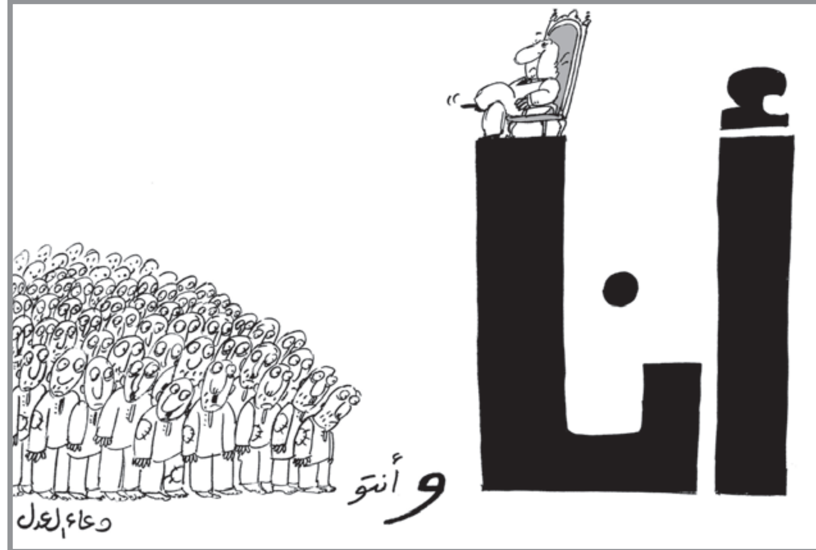
اقتراح برلمانى بخفض سن الترشح لمجلس الشعب إلى ٢١ عاما

كتب - محمود مسلم:

تقدم نائب الحزب الوطنى، منصور عامر، باقتراح لتعديل قانون مجلس الشعب يتضمن خفض سن الترشح لعضوية المجلس من ٣٠ عاماً إلى ٢١ عاماً. وقال عامر فى اقتراحه الذى أحاله الدكتور فتحى سرور، رئيس المجلس، إلى لجنة الاقتراحات والشكاوى، ومجلس الشورى، إن ما فعله الشباب يوم ٢٥ يناير الماضى أكد أنهم قادرون على تحمل المسؤولية، وحمل مطالب الشعب بكل أمانة واقتدار، وتقديراً لبطولاتهم وثورتهم التاريخية فإنه يجب النزول بسن الترشح لمجلس الشعب إلى ٢١ عاماً لضمان إثراء العمل البرلمانى تشريعياً ورقابياً.

تصويب

ورد خطأ فى عدد، أمس، تضمن وفاة مدير ميناء سفاجا، متأثرا بأزمة قلبية أثناء تواجده بالقرب من المتظاهرين فى البحر الأحمر لتأمين مسيرتهم. والصواب أن المتوفى هو العميد محمد عبدالحكيم، مدير شرطة ميناء سفاجا، وليس مدير الميناء.



أبوالغيط: الأحداث الحالية «شأن داخلى» وصياغة مستقبل البلاد يقررها المصريون

وزير الخارجية: مسؤولون غربيون يمارسون هواية «إلقاء الدروس»

كتب - جمعة حمدالله:

أكد أحمد أبوالغيط، وزير الخارجية، أن هناك فرقاً كبيراً بين الاهتمام الدولى بما يحدث فى مصر من جانب، ومحاولات الإملاء والتدخل التى تتم من جهة بعض الدول خاصة الغربية من جانب آخر.

وقال أبوالغيط فى تصريحات له أمس: «إن ما يجرى فى مصر من أحداث وتطورات يعيد صياغة المستقبل السياسى للبلاد»، منوها بأن هذا الأمر «شأن مصرى يقرره المصريون أنفسهم، وعلى العالم أن يشجع فقط هذا التفاعل الحضارى بين الدولة والشعب والقوى السياسية، لكن دون أن يسعى للتدخل فيه أو محاولة إدارته أو التأثير عليه».

وأوضح أبوالغيط: «مع الأسف، مازلنا نرى بعض المسؤولين والسياسيين، وبالذات من دول غربية، يمارسون هوايتهم المفضلة فى إلقاء الدروس وكأن الشعب المصرى يصغى إلى إملاءاتهم»، متابعا: «ويبدو أن البعض لايزال يتعامل بالعقلية الاستعمارية التى كنا نعتقد أنها ولّت إلى غير رجعة، وهذا أمر مؤسف».

وأضاف وزير الخارجية: «أقول مرة أخرى.. وأنصح هؤلاء.. توقفوا عن الإملاء ومحاولات التوجيه لما يجب أن يحدث فى مصر وما تتمنون أنتم رؤيته فى مصر.. مصر ليست تحت وصاية أى طرف منكم..»، وقال: «سوف تحقق مصر آمال شعبها فى تطور جوهرى لحياتها السياسية، وبتوافق كامل لغالبية القوى السياسية والشعبية فيها دون أى التفات لهذه المؤثرات الخارجية».


أبوالغيط

شهادات الصحفيين الأجانب عن المعاملة السيئة والنظرة العدائية

كتبت - لويز سارانت:

شهدت الأيام الأخيرة من اندلاع ثورة شباب ٢٥ يناير حالة من التحفظ والضيق تجاه الإعلاميين الأجانب.

ماريون توبول، فرنسية الجنسية، صحفية تعمل لدى قناة «آرتى» الفرنسية الألمانية، تعرضت للاعتقال عند أحد الحواجز بمنطقة المنيرة فى طريق عودتها إلى المنزل، تقول توبول: «لم أكن فى وقت العمل، ولم أحمل آلة التصوير، لكن رجلاً ذا نظرة قاسية طلب منى إظهار هويتى، وحين أجبت هاتفى المحمول، قام هذا الرجل بإخبار صديقى المتصل بأننى تعرضت للإيذاء حتى يدفعه للمجىء فورًا، فقام بالقبض على كلينا».

وتتابع توبول، أنه تم تعصيب أعينهما ووضعهما فى سيارة، واقتيادهما إلى مكان قررا فيما بعد أنه يتبع الشرطة فى مدينة نصر، وتضيف أنهما بقيا هناك ٨ ساعات قبل أن يطلق سراحهما، ولكنها أكدت فى الوقت ذاته أنهما لم يتعرضا لأية معاملة قاسية، مشيرة إلى أن الهدف مما حدث كان مجرد التخويف.

التقرير مترجم من الطبعة الإنجليزية لـ«المصرى اليوم»:
www.almasryalyoum.com/en

وفى الإسكندرية، تعرض فرنسى آخر للاعتقال، حيث كان يحاول إيجاد طريق للعودة إلى منزله بعد أن غلبه النوم فى منزل أحد أصدقائه. يقول: «كنت أسير فى شارع فؤاد بحثا عن شارع مواز أستطيع فيه أن أجد سيارة أجرة تقودنى إلى المنزل، ولكن لسوء الحظ، كان الطريق مسدودًا، وترجل الجنود من إحدى سيارات الميكروباص القريبة، وبدأوا فى طرح الأسئلة علىّ، وأشاروا إلىّ بالدخول فى عربتهم».

ويتابع قائلاً إنه رفض مطلبهم، ما دفعهم لاقتياده إلى مبنى للشرطة السرية على بعد مبان قليلة من شارع فؤاد، وخلف المتحف الوطنى، وهناك خضع لاستجواب استمر ساعتين.

ويضيف: «فتشوا حقيبتى وجيوبى بشكل كامل، وكلما هممت أن أشرح للمحقق سبب تواجدى فى الخارج صاح فى وجهى يأمرنى بالصمت»، وفى النهاية، ربت الضابط على وجهه بطريقة مهينة قائلاً: «لا نريد الأجانب هنا».

وقال الصحفى الأمريكى ماكس ستراسر: «قام البلطجية بترهيبى ظهر الخميس حين حاولت الوصول إلى كوبرى الجلاء عبر منطقة الدقى». وتابع أنه لن يشعر بالارتياح إذا ما قال إن الوضع بالنسبة للأجانب فى مصر آخذ فى التدهور بالنظر إلى الـ٤٨ ساعة الماضية، إلا أنه يؤكد أن خبرته السابقة بالإقامة فى مصر لم تشهد أى مشاعر عدائية.

فيما يقوم عدد من رجال الشرطة بزيارة الشقق التى يستأجرها الأجانب فى منطقة وسط العاصمة، والسيدة زينب، والمنيرة، وزار ٥ من هؤلاء الشرطيين الشقة التى يعيش فيها وائل ورفاقه بالمنيرة، جميعهم يرتدون ملابس مدنية باستثناء فرد واحد، يقول وائل: «قاموا بفحص هوياتنا وتفتيش الغرف فى عجالة.. أرى أن ذلك مجرد نوع من التخويف، إنهم يريدون من الأجانب أن ينصرفوا».

«المصري اليوم» تنشر نص الدستور

بعد أحداث الاحتجاجات المدوية، التى اجتاحت مصر خلال الأيام الماضية، بدءاً من ٢٥ يناير ٢٠١١ وحتى اليوم، بدأ النظام الحاكم فى تقديم العديد من التنازلات التى كان يرفضها تماماً فى الماضى، نتيجة ضغط الاحتجاجات الشعبية، وثورة الشباب ضد النظام والفساد. وكان من ضمن هذه التنازلات إعلان الرئيس مبارك عن تعديلات دستورية، خص بها المادتين ٧٦ و٧٧ المتعلقتين بانتخابات الرئاسة، فى حين طالب العديد من القوى السياسية بتعديل مواد أخرى، ما دفع اللواء عمر سليمان، نائب رئيس الجمهورية، إلى التصريح، خلال لقائه بممثلى القوى السياسية، بأن باقى مواد الدستور قابلة لإعادة النظر فيها، وبدأت تظهر اقتراحات لم تكن مقبولة فى الماضى، مثل إعداد دستور جديد للبلاد، وصار هذا الاقتراح أيضاً محلاً للنقاش. من هنا تنشر «المصرى اليوم» النص الكامل للدستور المصرى، لإلقاء الضوء على جميع مواده، ما يحتاج منها إلى تعديل، وما لا يحتاج، ليكون القارئ مطلعاً بشكل كامل على مواد الدستور، الذى تم إعلانه فى ١١ سبتمبر ١٩٧١، وتم تعديله ٣ مرات فى ١٩٨٠ و٢٠٠٥ و٢٠٠٧، وننشر هنا النص النهائى للدستور بعد التعديلات التى أجريت عليه.

نص دستور جمهورية مصر العربية

الباب الأول: الدولة

المادة (١)
جمهورية مصر العربية دولة نظامها ديمقراطى يقوم على أساس المواطنة. والشعب المصرى جزء من الأمة العربية يعمل على تحقيق وحدتها الشاملة.

المادة (٢)
الإسلام دين الدولة، واللغة العربية لغتها الرسمية، ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسى للتشريع.

المادة (٣)
السيادة للشعب وحده، وهو مصدر السلطات، ويمارس الشعب هذه السيادة ويحميها، ويصون الوحدة الوطنية على الوجه المبين فى الدستور.

المادة (٤)
يقوم الاقتصاد فى جمهورية مصر العربية على تنمية النشاط الاقتصادى والعدالة الاجتماعية وكفالة الأشكال المختلفة للملكية، والحفاظ على حقوق العمال.

المادة (٥)
يقوم النظام السياسى فى جمهورية مصر العربية على أساس تعدد الأحزاب وذلك فى إطار المقومات والمبادئ الأساسية للمجتمع المصرى المنصوص عليها فى الدستور. وينظم القانون الأحزاب السياسية. وللمواطنين حق تكوين الأحزاب السياسية وفقا للقانون. ولا تجوز مباشرة أى نشاط سياسى أو قيام أحزاب سياسية على أية مرجعية دينية أو أساس دينى، أو بناء على التفرقة بسبب الجنس أو الأصل.

المادة (٦)
الجنسية المصرية ينظمها القانون.

الباب الثانى
المقومات الأساسية للمجتمع
الفصل الأول: المقومات الاجتماعية والخلقية

المادة (٧)
يقوم المجتمع على التضامن الاجتماعى.

المادة (٨)
تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين.

المادة (٩)
الأسرة أساس المجتمع، قوامها الدين والأخلاق والوطنية. وتحرص الدولة على الحفاظ على الطابع الأصيل للأسرة المصرية وما يتمثل فيه من قيم وتقاليد، مع تأكيد هذا الطابع وتنميته فى العلاقات داخل المجتمع المصرى.

المادة (١٠)
تكفل الدولة حماية الأمومة والطفولة، وترعى النشء والشباب، وتوفر لهم الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم.

المادة (١١)
تكفل الدولة التوفيق بين واجبات المرأة نحو الأسرة وعملها فى المجتمع، ومساواتها بالرجل فى ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، دون إخلال بأحكام الشريعة الإسلامية.

المادة (١٢)
يلتزم المجتمع برعاية الأخلاق وحمايتها، والتمكين للتقاليد المصرية الأصيلة، وعليه مراعاة المستوى الرفيع للتربية الدينية والقيم الخلقية والوطنية، والتراث التاريخى للشعب، والحقائق العلمية، والآداب العامة، وذلك فى حدود القانون. وتلتزم الدولة باتباع هذه المبادئ والتمكين لها.

المادة (١٣)
العمل حق وواجب وشرف تكفله الدولة، ويكون العاملون الممتازون محل تقدير الدولة والمجتمع. ولا يجوز فرض أى عمل جبراً على المواطنين إلا بمقتضى قانون ولأداء خدمة عامة وبمقابل عادل.

المادة (١٤)
الوظائف العامة حق للمواطنين، وتكليف للقائمين بها لخدمة الشعب، وتكفل الدولة حمايتهم وقيامهم بأداء واجباتهم فى رعاية مصالح الشعب، ولا يجوز فصلهم بغير الطريق التأديبى إلا فى الأحوال التى يحددها القانون.

المادة (١٥)
للمحاربين القدماء والمصابين فى الحرب أو بسببها ولزوجات الشهداء وأبنائهم الأولوية فى فرص العمل وفقا للقانون.

المادة (١٦)
تكفل الدولة الخدمات الثقافية والاجتماعية والصحية، وتعمل بوجه خاص على توفيرها للقرية فى يسر وانتظام رفعاً لمستواها.

المادة (١٧)
تكفل الدولة خدمات التأمين الاجتماعى والصحى، ومعاشات العجز عن العمل والبطالة والشيخوخة للمواطنين جميعاً، وذلك وفقا للقانون.

المادة (١٨)
التعليم حق تكفله الدولة، وهو إلزامى فى المرحلة الابتدائية، وتعمل الدولة على مد الإلزام إلى مراحل أخرى. وتشرف على التعليم كله، وتكفل استقلال الجامعات ومراكز البحث العلمى، وذلك كله بما يحقق الربط بينه وبين حاجات المجتمع والإنتاج.

المادة (١٩)
التربية الدينية مادة أساسية فى مناهج التعليم العام.

المادة (٢٠)
التعليم فى مؤسسات الدولة التعليمية مجانى فى مراحله المختلفة.

المادة (٢١)
محو الأمية واجب وطنى تجند كل طاقات الشعب من أجل تحقيقه.

المادة (٢٢)
إنشاء الرتب المدنية محظور.

الفصل الثانى: المقومات الاقتصادية

المادة (٢٣)
ينظم الاقتصاد القومى وفقاً لخطة تنمية شاملة تكفل زيادة الدخل القومى، وعدالة التوزيع، ورفع مستوى المعيشة، والقضاء على البطالة، وزيادة فرص العمل، وربط الأجر بالإنتاج، وضمان حد أدنى للأجور، ووضع حد أعلى يكفل تقريب الفروق بين الدخول.

المادة (٢٤)
ترعى الدولة الإنتاج، وتعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية، والاجتماعية.

المادة (٢٥)
لكل مواطن نصيب فى الناتج القومى يحدده القانون بمراعاة عمله أو ملكيته غير المستغلة.

المادة (٢٦)
للعاملين نصيب فى إدارة المشروعات وفى أرباحها، ويلتزمون بتنمية الإنتاج وتنفيذ الخطة فى وحداتهم الإنتاجية وفقا للقانون. والمحافظة على أدوات الإنتاج واجب وطنى. ويكون تمثيل العمال فى مجالس إدارة وحدات القطاع العام فى حدود خمسين فى المائة من عدد أعضاء هذه المجالس، وتعمل الدولة على أن يكفل القانون لصغار الفلاحين وصغار الحرفيين ثمانين فى المائة فى عضوية مجالس إدارة الجمعيات التعاونية الزراعية والجمعيات التعاونية الصناعية.

المادة (٢٧)
يشترك المنتفعون فى إدارة مشروعات الخدمات ذات النفع العام والرقابة عليها وفقا للقانون.

المادة (٢٨)
ترعى الدولة المنشآت التعاونية بكل صورها، وتشجع الصناعات الحرفية بما يكفل تطوير الإنتاج وزيادة الدخل. وتعمل الدولة على دعم الجمعيات التعاونية الزراعية وفق الأسس العلمية الحديثة.

المادة (٢٩)
تخضع الملكية لرقابة الشعب وتحميها الدولة، وهى ثلاثة أنواع: الملكية العامة، والملكية التعاونية، والملكية الخاصة.

المادة (٣٠)
الملكية العامة هى ملكية الشعب، وتتمثل فى ملكية الدولة والأشخاص الاعتبارية العامة.

المادة (٣١)
الملكية التعاونية هى ملكية الجمعيات التعاونية، ويكفل القانون رعايتها ويضمن لها الإدارة الذاتية.

المادة (٣٢)
الملكية الخاصة تتمثل فى رأس المال غير المستغل، وينظم القانون أداء وظيفتها الاجتماعية فى خدمة الاقتصاد القومى وفى إطار خطة التنمية، دون انحراف أو استغلال، ولا يجوز أن تتعارض فى طرق استخدامها مع الخير العام للشعب.

المادة (٣٣)
للملكية العامة حرمة، وحمايتها ودعمها واجب على كل مواطن وفقا للقانون.

المادة (٣٤)
الملكية الخاصة مصونة، ولا يجوز فرض الحراسة عليها إلا فى الأحوال المبينة فى القانون وبحكم قضائى، ولا تنزع الملكية إلا للمنفعة العامة ومقابل تعويض وفقاً للقانون. وحق الإرث فيها مكفول.

المادة (٣٥)
لا يجوز التأميم إلا لاعتبارات الصالح العام وبقانون، ومقابل تعويض.

المادة (٣٦)
المصادرة العامة للأموال محظورة، ولا تجوز المصادرة الخاصة إلا بحكم قضائى.

المادة (٣٧)
يعين القانون الحد الأقصى للملكية الزراعية، ويضمن حماية الفلاح والعامل الزراعى من الاستغلال.

المادة (٣٨)
يقوم النظام الضريبى على العدالة الاجتماعية.

المادة (٣٩)
الادخار واجب وطنى تحميه الدولة وتشجعه وتنظمه.

الباب الثالث: الحريات والحقوق والواجبات العامة

المادة (٤٠)
المواطنون لدى القانون سواء، وهم متساوون فى الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم فى ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة.

المادة (٤١)
الحرية الشخصية حق طبيعى وهى مصونة لا تمس، وفيما عدا حالة التلبس لا يجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته بأى قيد أو منعه من التنقل إلا بأمر تستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع، ويصدر هذا الأمر من القاضى المختص أو النيابة العامة، وذلك وفقا لأحكام القانون. ويحدد القانون مدة الحبس الاحتياطى.

المادة (٤٢)
كل مواطن يقبض عليه أو يحبس أو تقيد حريته بأى قيد تجب معاملته بما يحفظ عليه كرامة الإنسان، ولا يجوز إيذاؤه بدنياً أو معنوياً، كما لا يجوز حجزه أو حبسه فى غير الأماكن الخاضعة للقوانين الصادرة بتنظيم السجون. وكل قول يثبت أنه صدر من مواطن تحت وطأة شىء مما تقدم أو التهديد بشىء منه يهدر ولا يعول عليه.

المادة (٤٣)
لا يجوز إجراء أى تجربة طبية أو علمية على أى إنسان بغير رضائه الحر.

المادة (٤٤)
للمساكن حرمة فلا يجوز دخولها ولا تفتيشها إلا بأمر قضائى مسبب وفقا لأحكام القانون.

المادة (٤٥)
لحياة المواطنين الخاصة حرمة يحميها القانون. وللمراسلات البريدية والبرقية والمحادثات التليفونية وغيرها من وسائل الاتصال حرمة، وسريتها مكفولة، ولا تجوز مصادرتها أو الاطلاع عليها أو رقابتها إلا بأمر قضائى مسبب ولمدة محددة ووفقا لأحكام القانون.

المادة (٤٦)
تكفل الدولة حرية العقيدة وحرية ممارسة الشعائر الدينية.

المادة (٤٧)
حرية الرأى مكفولة، ولكل إنسان التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو التصوير أو غير ذلك من وسائل التعبير فى حدود القانون، والنقد الذاتى والنقد البناء ضمان لسلامة البناء الوطنى.

المادة (٤٨)
حرية الصحافة والطباعة والنشر ووسائل الإعلام مكفولة، والرقابة على الصحف محظورة وإنذارها أو وقفها أو إلغاؤها بالطريق الإدارى محظور، ويجوز استثناء فى حالة إعلان الطوارئ أو زمن الحرب أن يفرض على الصحف والمطبوعات ووسائل الإعلام رقابة محددة فى الأمور التى تتصل بالسلامة العامة أو أغراض الأمن القومى، وذلك كله وفقا للقانون.



المادة (٤٩)
تكفل الدولة للمواطنين حرية البحث العلمى والإبداع الأدبى والفنى والثقافى، وتوفر وسائل التشجيع اللازمة لتحقيق ذلك.

المادة (٥٠)
لا يجوز أن تحظر على أى مواطن الإقامة فى جهة معينة ولا أن يلزم بالإقامة فى مكان معين إلا فى الأحوال المبينة فى القانون.

المادة (٥١)
لا يجوز إبعاد أى مواطن عن البلاد أو منعه من العودة إليها.

المادة (٥٢)
للمواطنين حق الهجرة الدائمة أو الموقوتة إلى الخارج، وينظم القانون هذا الحق وإجراءات وشروط الهجرة ومغادرة البلاد.

المادة (٥٣)
تمنح الدولة حق الالتجاء السياسى لكل أجنبى اضطهد بسبب الدفاع عن مصالح الشعوب أو حقوق الإنسان أو السلام أو العدالة. وتسليم اللاجئين السياسيين محظور.

المادة (٥٤)
للمواطنين حق الاجتماع الخاص فى هدوء غير حاملين سلاحاً ودون حاجة إلى إخطار سابق، ولا يجوز لرجال الأمن حضور اجتماعاتهم الخاصة. والاجتماعات العامة والمواكب والتجمعات مباحة فى حدود القانون.

المادة (٥٥)
للمواطنين حق تكوين الجمعيات على الوجه المبين فى القانون، ويحظر إنشاء جمعيات يكون نشاطها معادياً لنظام المجتمع أو سرياً أو ذا طابع عسكرى.

المادة (٥٦)
إنشاء النقابات والاتحادات على أساس ديمقراطى حق يكفله القانون، وتكون لها الشخصية الاعتبارية. وينظم القانون مساهمة النقابات والاتحادات فى تنفيذ الخطط والبرامج الاجتماعية، وفى رفع مستوى الكفاية بين أعضائها وحماية أموالها. وهى ملزمة بمساءلة أعضائها عن سلوكهم فى ممارسة نشاطهم وفق مواثيق شرف أخلاقية، وبالدفاع عن الحقوق والحريات المقررة قانوناً لأعضائها.

المادة (٥٧)
كل اعتداء على الحرية الشخصية أو حرمة الحياة الخاصة للمواطنين وغيرها من الحقوق والحريات العامة التى يكفلها الدستور والقانون جريمة لا تسقط الدعوى الجنائية ولا المدنية الناشئة عنها بالتقادم، وتكفل الدولة تعويضاً عادلاً لمن وقع عليه الاعتداء.

المادة (٥٨)
الدفاع عن الوطن وأرضه واجب مقدس، والتجنيد إجبارى وفقا للقانون.

المادة (٥٩)
حماية البيئة واجب وطنى، وينظم القانون التدابير اللازمة للحفاظ على البيئة الصالحة.

المادة (٦٠)
الحفاظ على الوحدة الوطنية وصيانة أسرار الدولة واجب على كل مواطن.

المادة (٦١)
أداء الضرائب والتكاليف العامة واجب وفقا للقانون.

المادة (٦٢)
للمواطن حق الانتخاب وإبداء الرأى فى الاستفتاء وفقاً لأحكام القانون، ومساهمته فى الحياة العامة واجب وطنى، وينظم القانون حق الترشيح لمجلسى الشعب والشورى، وفقا لأى نظام انتخابى يحدده. ويجوز أن يأخذ القانون بنظام يجمع بين النظام الفردى ونظام القوائم الحزبية بأية نسبة بينهما يحددها، كما يجوز أن يتضمن حداً أدنى لمشاركة المرأة فى المجلسين.

المادة (٦٣)
لكل فرد حق مخاطبة السلطات العامة كتابة وبتوقيعه، ولا تكون مخاطبة السلطات العامة باسم الجماعات إلا للهيئات النظامية والأشخاص الاعتبارية.

الباب الرابع: سيادة القانون

المادة (٦٤)
سيادة القانون أساس الحكم فى الدولة.

المادة (٦٥)
تخضع الدولة للقانون، واستقلال القضاء وحصانته ضمانان أساسيان لحماية الحقوق والحريات.

المادة (٦٦)
العقوبة شخصية. ولا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون، ولا توقع عقوبة إلا بحكم قضائى، ولا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة لتاريخ نفاذ القانون.

المادة (٦٧)
المتهم برىء حتى تثبت إدانته فى محاكمة قانونية تكفل له فيها ضمانات الدفاع عن نفسه. وكل متهم فى جناية يجب أن يكون له محام يدافع عنه.

المادة (٦٨)
التقاضى حق مصون ومكفول للناس جميع، ولكل مواطن حق الالتجاء إلى قاضيه الطبيعى، وتكفل الدولة تقريب جهات القضاء من المتقاضين وسرعة الفصل فى القضايا. ويحظر النص فى القوانين على تحصين أى عمل أو قرار إدارى من رقابة القضاء.

المادة (٦٩)
حق الدفاع أصالة أو بالوكالة مكفول. ويكفل القانون لغير القادرين مالياً وسائل الالتجاء إلى القضاء والدفاع عن حقوقهم.

المادة (٧٠)
لا تقام الدعوى الجنائية إلا بأمر من جهة قضائية، فيما عدا الأحوال التى يحددها القانون.

المادة (٧١)
يبلغ كل من يقبض عليه أو يعتقل بأسباب القبض عليه أو اعتقاله فوراً، ويكون له حق الاتصال بمن يرى إبلاغه بما وقع أو الاستعانة به على الوجه الذى ينظمه القانون، ويجب إعلانه على وجه السرعة بالتهم الموجهة إليه، وله ولغيره التظلم أمام القضاء من الإجراء الذى قيد حريته الشخصية، وينظم القانون حق التظلم بما يكفل الفصل فيه خلال مدة محددة، وإلا وجب الإفراج حتماً.

المادة (٧٢)
تصدر الأحكام وتنفذ باسم الشعب، ويكون الامتناع عن تنفيذها أو تعطيل تنفيذها من جانب الموظفين العموميين المختصين جريمة يعاقب عليها القانون، وللمحكوم له فى هذه الحالة حق رفع الدعوى الجنائية مباشرة إلى المحكمة المختصة.

الباب الخامس: نظام الحكم
الفصل الأول: رئيس الدولة

المادة (٧٣)
رئيس الدولة هو رئيس الجمهورية، ويسهر على تأكيد سيادة الشعب وعلى احترام الدستور، وسيادة القانون، وحماية الوحدة الوطنية، والعدالة الاجتماعية، ويرعى الحدود بين السلطات لضمان تأدية دورها فى العمل الوطنى.

المادة (٧٤)
لرئيس الجمهورية إذا قام خطر حال وجسيم يهدد الوحدة الوطنية أو سلامة الوطن أو يعوق مؤسسات الدولة عن أداء دورها الدستورى أن يتخذ الإجراءات السريعة لمواجهة هذا الخطر بعد أخذ رأى رئيس مجلس الوزراء ورئيسى مجلسى الشعب والشورى، ويوجه بياناً إلى الشعب، ويجرى الاستفتاء على ما اتخذه من إجراءات خلال ستين يوما من اتخاذها، ولا يجوز حل مجلسى الشعب والشورى أثناء ممارسة هذه السلطات.

المادة (٧٥)
يشترط فيمن ينتخب رئيساً للجمهورية أن يكون مصريا من أبوين مصريين، وأن يكون متمتعا بحقوقه المدنية والسياسية، وألا تقل سنه عن أربعين سنة ميلادية.

المادة (٧٦)
ينتخب رئيس الجمهورية عن طريق الاقتراع السرى العام المباشر، ويلزم لقبول الترشيح لرئاسة الجمهورية أن يؤيد المتقدم للترشيح مائتان وخمسون عضواً على الأقل من الأعضاء المنتخبين بمجلسى الشعب والشورى والمجالس الشعبية المحلية للمحافظات، على ألا يقل عدد المؤيدين عن خمسة وستين من أعضاء مجلس الشعب، وخمسة وعشرين من أعضاء مجلس الشورى، وعشرة أعضاء من كل مجلس شعبى محلى للمحافظة من أربع عشرة محافظة على الأقل، ويزاد عدد المؤيدين للترشيح من أعضاء كل من مجلسى الشعب والشورى ومن أعضاء المجالس الشعبية المحلية للمحافظات بما يعادل نسبة ما يطرأ من زيادة على عدد أعضاء أى من هذه المجالس، وفى جميع الأحوال لا يجوز أن يكون التأييد لأكثر من مرشح. وينظم القانون الإجراءات الخاصة بذلك كله.

ولكل حزب من الأحزاب السياسية التى مضى على تأسيسها خمسة أعوام متصلة على الأقل قبل إعلان فتح باب الترشيح، واستمرت طوال هذه المدة فى ممارسة نشاطها مع حصول أعضائها فى آخر انتخابات على نسبة ٣٪ على الأقل من مجموع مقاعد المنتخبين فى مجلسى الشعب والشورى، أو ما يساوى ذلك فى أحد المجلسين، أن يرشح لرئاسة الجمهورية أحد أعضاء هيئته العليا وفقا لنظامه الأساسى متى مضت على عضويته فى هذه الهيئة سنة متصلة على الأقل.

واستثناء من حكم الفقرة السابقة، يجوز لكل حزب من الأحزاب السياسية المشار إليها، التى حصل أعضاؤها بالانتخاب على مقعد على الأقل فى أى من المجلسين فى آخر انتخابات، أن يرشح فى أى انتخابات رئاسية تجرى خلال عشر سنوات اعتبارا من أول مايو ٢٠٠٧، أحد أعضاء هيئته العليا وفقا لنظامه الأساسى متى مضت على عضويته فى هذه الهيئة سنة متصلة على الأقل.

وتقدم طلبات الترشيح إلى لجنة تسمى لجنة الانتخابات الرئاسية تتمتع بالاستقلال وتشكل من رئيس المحكمة الدستورية العليا رئيساً وعضوية كل من رئيس محكمة استئناف القاهرة وأقدم نواب رئيس المحكمة الدستورية العليا وأقدم نواب رئيس محكمة النقض وأقدم نواب رئيس مجلس الدولة وخمسة من الشخصيات العامة المشهود لها بالحياد يختار ثلاثة منهم مجلس الشعب ويختار الاثنين الآخرين مجلس الشورى، وذلك بناء على اقتراح مكتب كل من المجلسين وذلك لمدة خمس سنوات، ويحدد القانون من يحل محل رئيس اللجنة أو أى من أعضائها فى حالة وجود مانع لديه.

وتختص هذه اللجنة دون غيرها بما يلى:

١- إعلان فتح باب الترشيح والإشراف على إجراءاته وإعلان القائمة النهائية للمرشحين.
٢- الإشراف العام على إجراءات الاقتراع والفرز.
٣- إعلان نتيجة الانتخاب.
٤- الفصل فى جميع التظلمات والطعون وفى جميع المسائل المتعلقة باختصاصها بما فى ذلك تنازع الاختصاص.
٥- وضع لائحة لتنظيم أسلوب عملها وكيفية ممارسة اختصاصاتها.

وتصدر قراراتها بأغلبية سبعة من أعضائها على الأقل وتكون قراراتها نهائية ونافذة بذاتها غير قابلة للطعن عليها بأى طريق وأمام أية جهة، كما لا يجوز التعرض لقراراتها بالتأويل أو بوقف التنفيذ، ويحدد القانون المنظم للانتخابات الرئاسية الاختصاصات الأخرى للجنة.

كما يحدد القانون القواعد المنظمة لترشيح من يخلو مكانه من أحد المرشحين لأى سبب غير التنازل عن الترشيح فى الفترة بين بدء الترشيح وقبل انتهاء الاقتراع.

ويجرى الاقتراع فى يوم واحد وتشكل لجنة الانتخابات الرئاسية اللجان التى تتولى مراحل العملية الانتخابية والفرز على أن تقوم بالإشراف عليها لجان عامة تشكلها اللجنة من أعضاء الهيئات القضائية، وذلك كله وفقا للقواعد والإجراءات التى تحددها اللجنة.

ويعلن انتخاب رئيس الجمهورية بحصول المرشحين على الأغلبية المطلقة لعدد الأصوات الصحيحة، فإذا لم يحصل أى من المرشحين على هذه الأغلبية أعيد الانتخاب بعد سبعة أيام على الأقل بين المرشحين اللذين حصلا على أكبر عدد من الأصوات، فإذا تساوى مع ثانيهما غيره فى عدد الأصوات الصحيحة اشترك فى انتخابات الإعادة.. وفى هذه الحالة يعلن فوز من يحصل على أكبر عدد من الأصوات الصحيحة.

ويتم الاقتراع لانتخاب رئيس الجمهورية حتى ولو تقدم للترشيح مرشح واحد أو لم يبق سواه بسبب تنازل باقى المرشحين أو لعدم ترشيح أحد غير من خلا مكانه.. وفى هذه الحالة يعلن فوز المرشح الحاصل على الأغلبية المطلقة لعدد من أدلوا بأصواتهم الصحيحة، وينظم القانون ما يتبع فى حالة عدم حصول المرشح على هذه الأغلبية، ويعرض رئيس الجمهورية مشروع القانون المنظم للانتخابات الرئاسية على المحكمة الدستورية العليا بعد إقراره من مجلس الشعب وقبل إصداره لتقرير مدى مطابقته للدستور.

وتصدر المحكمة قرارها فى هذا الشأن خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ عرض الأمر عليها، فإذا قررت المحكمة عدم دستورية نص أو أكثر من نصوص المشروع رده رئيس الجمهورية إلى مجلس الشعب لإعمال مقتضى هذا القرار، وفى جميع الأحوال يكون قرار المحكمة ملزماً للجميع ولجميع سلطات الدولة وينشر فى الجريدة الرسمية خلال ثلاثة أيام من تاريخ صدوره.

المادة (٧٧)
مدة الرئاسة ست سنوات ميلادية تبدأ من تاريخ إعلان نتيجة الاستفتاء، ويجوز إعادة انتخاب رئيس الجمهورية لمدد أخرى.

المادة (٧٨)
تبدأ الإجراءات لاختيار رئيس الجمهورية الجديد قبل انتهاء مدة رئيس الجمهورية بستين يوماً، ويجب أن يتم اختياره قبل انتهاء المدة بأسبوع على الأقل، فإذا انتهت هذه المدة دون أن يتم اختيار الرئيس الجديد لأى سبب كان، استمر الرئيس السابق فى مباشرة مهام الرئاسة حتى يتم اختيار خلفه. وإذا أعلن انتخاب الرئيس الجديد قبل انتهاء مدة سلفه، بدأت مدة رئاسته من اليوم التالى لانتهاء تلك المدة.

المادة (٧٩)
يؤدى الرئيس أمام مجلس الشعب قبل أن يباشر مهام منصبه اليمين الآتية: «أقسم بالله العظيم أن أحافظ مخلصاً على النظام الجمهورى، وأن أحترم الدستور والقانون، وأن أرعى مصالح الشعب رعاية كاملة، وأن أحافظ على استقلال الوطن وسلامة أراضيه».

المادة (٨٠)
يحدد القانون مرتب رئيس الجمهورية. ولا يسرى تعديل المرتب أثناء مدة الرئاسة التى تقرر فيها التعديل. ولا يجوز لرئيس الجمهورية أن يتقاضى أى مرتب أو مكافأة أخرى.

المادة (٨١)
لا يجوز لرئيس الجمهورية أثناء مدة رئاسته أن يزاول مهنة حرة أو عملاً تجارياً أو مالياً أو صناعياً، أو أن يشترى أو يستأجر شيئاً من أموال الدولة، أو أن يؤجرها أو يبيعها شيئاً من أمواله، أو أن يقايضها عليه.

المادة (٨٢)
إذا قام مانع مؤقت يحول دون مباشرة رئيس الجمهورية لاختصاصاته أناب عنه نائب رئيس الجمهورية أو رئيس مجلس الوزراء عند عدم وجود نائب لرئيس الجمهورية أو تعذر نيابته عنه. ولا يجوز لمن ينوب عن رئيس الجمهورية طلب تعديل الدستور أو حل مجلس الشعب أو مجلس الشورى أو إقالة الوزارة.

المادة (٨٣)
إذا قدم رئيس الجمهورية استقالته من منصبه وجه كتاب الاستقالة إلى مجلس الشعب.

المادة (٨٤)
فى حالة خلو منصب رئيس الجمهورية أو عجزه الدائم عن العمل يتولى الرئاسة مؤقتا رئيس مجلس الشعب، وإذا كان المجلس منحلا حل محله رئيس المحكمة الدستورية العليا، وذلك بشرط ألا يرشح أيهما للرئاسة، مع التقيد بالحظر المنصوص عليه فى الفقرة الثانية من المادة ٨٢. ويعلن مجلس الشعب خلو منصب رئيس الجمهورية. ويتم اختيار رئيس الجمهورية خلال مدة لا تجاوز ستين يوما من تاريخ خلو منصب الرئاسة.

المادة (٨٥)
يكون اتهام رئيس الجمهورية بالخيانة العظمى أو بارتكاب جريمة جنائية بناء على اقتراح مقدم من ثلث أعضاء مجلس الشعب على الأقل، ولا يصدر قرار الاتهام إلا بأغلبية ثلثى أعضاء المجلس. ويقف رئيس الجمهورية عن عمله بمجرد صدور قرار الاتهام، ويتولى الرئاسة مؤقتا نائب رئيس الجمهورية أو رئيس مجلس الوزراء عند عدم وجود نائب لرئيس الجمهورية أو تعذر نيابته عنه، مع التقيد بالحظر المنصوص عليه فى الفقرة الثانية من المادة ٨٢، وذلك لحين الفصل فى الاتهام. وتكون محاكمة رئيس الجمهورية أمام محكمة خاصة ينظم القانون تشكيلها وإجراءات المحاكمة أمامها ويحدد العقاب، وإذا حكم بإدانته أعفى من منصبه مع عدم الإخلال بالعقوبات الأخرى.

الفصل الثانى: السلطة التشريعية

المادة (٨٦)
يتولى مجلس الشعب سلطة التشريع، ويقر السياسة العامة للدولة، والخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والموازنة العامة للدولة، كما يمارس الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية، وذلك كله على الوجه المبين فى الدستور.

المادة (٨٧)
يحدد القانون الدوائر الانتخابية التى تقسم إليها الدولة، وعدد أعضاء مجلس الشعب المنتخبين، على ألا يقل عن ثلاثمائة وخمسين عضوا، نصفهم على الأقل من العمال والفلاحين، ويكون انتخابهم عن طريق الانتخاب المباشر السرى العام. ويبين القانون تعريف العامل والفلاح. ويجوز لرئيس الجمهورية أن يعين فى مجلس الشعب عددا من الأعضاء لا يزيد على عشرة.

المادة (٨٨)
يحدد القانون الشروط الواجب توافرها فى أعضاء مجلس الشعب، ويبين أحكام الانتخاب والاستفتاء. ويجرى الاقتراع فى يوم واحد، وتتولى لجنة عليا تتمتع بالاستقلال والحيدة الإشراف على الانتخابات على النحو الذى ينظمه القانون. ويبين القانون اختصاصات اللجنة وطريقة تشكيلها على أن يكون من بين أعضائها أعضاء من هيئات قضائية حاليون وسابقون. وتشكل اللجنة اللجان العامة التى تشرف على الانتخابات على مستوى الدوائر الانتخابية واللجان التى تباشر إجراءات الاقتراع ولجان الفرز، على أن تشكل اللجان العامة من أعضاء من هيئات قضائية، وأن يتم الفرز تحت إشراف اللجان العامة، وذلك كله وفقا للقواعد والإجراءات التى يحددها القانون.

المادة (٨٩)
يجوز للعاملين فى الحكومة وفى القطاع العام أن يرشحوا أنفسهم لعضوية مجلس الشعب. وفيما عدا الحالات التى يحددها القانون يتفرغ عضو مجلس الشعب لعضوية المجلس، ويحتفظ له بوظيفته أو عمله وفقا لأحكام القانون.

المادة (٩٠)
يقسم عضو مجلس الشعب أمام المجلس قبل أن يباشر عمله اليمين الآتية: «أقسم بالله العظيم أن أحافظ مخلصا على سلامة الوطن والنظام الجمهورى، وأن أرعى مصالح الشعب، وأن أحترم الدستور والقانون».

المادة (٩١)
يتقاضى أعضاء مجلس الشعب مكافأة يحددها القانون.

المادة (٩٢)
مدة مجلس الشعب خمس سنوات ميلادية من تاريخ أول اجتماع له. ويجرى الانتخاب لتجديد المجلس خلال الستين يوما السابقة على انتهاء مدته.

المادة (٩٣)
يختص المجلس بالفصل فى صحة عضوية أعضائه. وتختص محكمة النقض بالتحقيق فى صحة الطعون المقدمة إلى المجلس بعد إحالتها إليها من رئيسه. ويجب إحالة الطعن إلى محكمة النقض خلال خمسة عشر يوما من تاريخ علم المجلس به، ويجب الانتهاء من التحقيق خلال تسعين يوماً من تاريخ إحالته إلى محكمة النقض. وتعرض نتيجة التحقيق والرأى الذى انتهت إليه المحكمة على المجلس للفصل فى صحة الطعن خلال ستين يوما من تاريخ عرض نتيجة التحقيق على المجلس. ولا تعتبر العضوية باطلة إلا بقرار يصدر بأغلبية ثلثى أعضاء المجلس.

المادة (٩٤)
إذا خلا مكان أحد الأعضاء قبل انتهاء مدته وجب شغل مكانه طبقا للقانون خلال ستين يوما من تاريخ إبلاغ المجلس بخلو المكان. وتكون مدة العضو الجديد هى المدة المكملة لمدة عضوية سلفه.

المادة (٩٥)
لا يجوز لعضو مجلس الشعب أثناء مدة عضويته أن يشترى أو يستأجر شيئاً من أموال الدولة، أو أن يؤجرها أو يبيعها شيئاً من أمواله أو أن يقايضها عليه، أو أن يبرم مع الدولة عقداً بوصفه ملتزماً أو مورداً أو مقاولاً.

المادة (٩٦)
لا يجوز إسقاط عضوية أحد أعضاء المجلس إلا إذا فقد الثقة والاعتبار، أو فقد أحد شروط العضوية أو صفة العامل أو الفلاح التى انتخب على أساسها أو أخل بواجبات عضويته. ويجب أن يصدر قرار إسقاط العضوية من المجلس بأغلبية ثلثى أعضائه.

المادة (٩٧)
مجلس الشعب هو الذى يقبل استقالة أعضائه.

المادة (٩٨)
لا يؤاخذ أعضاء مجلس الشعب عما يبدونه من الأفكار والآراء فى أداء أعمالهم فى المجلس أو فى لجانه.

المادة (٩٩)
لا يجوز فى غير حالة التلبس بالجريمة اتخاذ أية إجراءات جنائية ضد عضو مجلس الشعب إلا بإذن سابق من المجلس. وفى غير دور انعقاد المجلس يتعين أخذ إذن رئيس المجلس. ويخطر المجلس عند

[redacted]

أول انعقاد له بما اتخذ من إجراء.

المادة (١٠٠)

مدينة القاهرة مقر مجلس الشعب، ويجوز فى الظروف الاستثنائية أن يعقد جلساته فى مدينة أخرى بناء على طلب رئيس الجمهورية أو أغلبية أعضاء المجلس. واجتماع مجلس الشعب فى غير المكان المعد له غير مشروع والقرارات التى تصدر فيه باطلة.

المادة (١٠١)

يدعو رئيس الجمهورية مجلس الشعب للانعقاد للدور السنوى العادى قبل يوم الخميس الثانى من شهر نوفمبر، فإذا لم يدع يجتمع بحكم الدستور فى اليوم المذكور، ويدوم دور الانعقاد العادى سبعة أشهر على الأقل. ويفض رئيس الجمهورية دورته العادية. ولا يجوز فضها قبل اعتماد الموازنة العامة للدولة.

المادة (١٠٢)

يدعو رئيس الجمهورية مجلس الشعب لاجتماع غير عادى، وذلك فى حالة الضرورة، أو بناء على طلب بذلك موقع من أغلبية أعضاء مجلس الشعب. ويعلن رئيس الجمهورية فض الاجتماع غير العادى.

المادة (١٠٣)

ينتخب مجلس الشعب رئيسا له ووكيلين فى أول اجتماع لدور الانعقاد السنوى العادى لمدة هذا الدور، وإذا خلا مكان أحدهم انتخب المجلس من يحل محله إلى نهاية مدته.

المادة (١٠٤)

يضع مجلس الشعب لائحته لتنظيم أسلوب العمل فيه وكيفية ممارسة وظائفه.

المادة (١٠٥)

لمجلس الشعب وحده المحافظة على النظام داخله، ويتولى ذلك رئيس المجلس.

المادة (١٠٦)

جلسات مجلس الشعب علنية. ويجوز انعقاده فى جلسة سرية بناء على طلب رئيس الجمهورية أو الحكومة أو بناء على طلب رئيسه أو عشرين من أعضائه على الأقل. ثم يقرر المجلس ما إذا كانت المناقشة فى الموضوع المطروح أمامه تجرى فى جلسة علنية أو سرية.

المادة (١٠٧)

لا يكون انعقاد المجلس صحيحا إلا بحضور أغلبية أعضائه. ويتخذ المجلس قراراته بالأغلبية المطلقة للحاضرين، وذلك فى غير الحالات التى تشترط فيها أغلبية خاصة. ويجرى التصويت على مشروعات القوانين مادة مادة. وعند تساوى الآراء يعتبر الموضوع الذى جرت المناقشة فى شأنه مرفوضا.

المادة (١٠٨)

لرئيس الجمهورية عند الضرورة وفى الأحوال الاستثنائية وبناء على تفويض من مجلس الشعب بأغلبية ثلثى أعضائه أن يصدر قرارات لها قوة القانون، ويجب أن يكون التفويض لمدة محدودة وأن تبين فيه موضوعات هذه القرارات والأسس التى تقوم عليها، ويجب عرض هذه القرارات على مجلس الشعب فى أول جلسة بعد انتهاء مدة التفويض، فإذا لم تعرض أو عرضت ولم يوافق المجلس عليها زال ما كان له من قوة القانون.

المادة (١٠٩)

لرئيس الجمهورية ولكل عضو من أعضاء مجلس الشعب حق اقتراح القوانين.

المادة (١١٠)

يحال كل مشروع قانون إلى إحدى لجان المجلس لفحصه وتقديم تقرير عنه، على أنه بالنسبة إلى مشروعات القوانين المقدمة من أعضاء مجلس الشعب فإنها لا تحال إلى تلك اللجنة إلا بعد فحصها أمام لجنة خاصة لإبداء الرأى فى جواز نظر المجلس فيها، وبعد أن يقرر المجلس ذلك.

المادة (١١١)

كل مشروع قانون اقترحه أحد الأعضاء ورفضه المجلس لا يجوز تقدمه ثانية فى نفس دور الانعقاد.

المادة (١١٢)

لرئيس الجمهورية حق إصدار القوانين أو الاعتراض عليها.

المادة (١١٣)

إذا اعترض رئيس الجمهورية على مشروع قانون أقره مجلس الشعب رده إليه خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إبلاغ المجلس إياه، فإذا لم يرد مشروع القانون فى هذا الميعاد اعتبر قانوناً وأصدر. وإذا رد فى الميعاد المتقدم إلى المجلس وأقره ثانية بأغلبية ثلثى أعضائه اعتبر قانوناً وأصدر.

المادة (١١٤)

يقر مجلس الشعب الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ويحدد القانون طريقة إعداد الخطة وعرضها على مجلس الشعب.

المادة (١١٥)

يجب عرض مشروع الموازنة العامة على مجلس الشعب قبل ثلاثة أشهر على الأقل من بدء السنة المالية، ولا تعتبر نافذة إلا بموافقته عليها. ويتم التصويت على مشروع الموازنة باباً باباً. ويجوز لمجلس الشعب أن يعدل النفقات الواردة فى مشروع الموازنة، عدا التى ترد تنفيذا لالتزام محدد على الدولة، وإذا ترتب على التعديل زيادة فى إجمالى النفقات وجب أن يتفق المجلس مع الحكومة على تدبير مصادر للإيرادات بما يحقق إعادة التوازن بينها وبين النفقات. وتصدر الموازنة بقانون يجوز أن يتضمن تعديلا فى أى قانون قائم بالقدر اللازم لتحقيق هذا التوازن، وإذا لم يتم اعتماد الموازنة الجديدة قبل بدء السنة المالية عمل بالموازنة القديمة لحين اعتمادها. ويحدد القانون طريقة إعداد الموازنة، كما يحدد السنة المالية.

المادة (١١٦)

تجب موافقة مجلس الشعب على نقل أى مبلغ من باب إلى آخر من أبواب الموازنة العامة، وكذلك على كل مصروف غير وارد بها. أو زائد فى تقديراتها، وتصدر بقانون.

المادة (١١٧)

يحدد القانون أحكام موازنات المؤسسات والهيئات العامة وحساباتها.

المادة (١١٨)

يجب عرض الحساب الختامى لميزانية الدولة على مجلس الشعب فى مدة لا تزيد على ستة أشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية، ويتم التصويت عليه باباً باباً، ويصدر بقانون. كما يجب عرض التقرير السنوى للجهاز المركزى للمحاسبات وملاحظاته على مجلس الشعب. وللمجلس أن يطلب من الجهاز المركزى للمحاسبات أية بيانات أو تقارير أخرى.

المادة (١١٩)

إنشاء الضرائب العامة وتعديلها أو إلغاؤها لا يكون إلا بقانون، ولا يعفى أحد من أدائها إلا فى الأحوال المبينة فى القانون. ولا يجوز تكليف أحد أداء غير ذلك من الضرائب أو الرسوم إلا فى حدود القانون.

المادة (١٢٠)

ينظم القانون القواعد الأساسية لجباية الأموال العامة وإجراءات صرفها.

المادة (١٢١)

لا يجوز للسلطة التنفيذية عقد قروض أو الارتباط بمشروع يترتب عليه إنفاق مبالغ من خزانة الدولة فى فترة مقبلة إلا بموافقة مجلس الشعب.

المادة (١٢٢)

يعين القانون قواعد منح المرتبات والمعاشات والتعويضات والإعانات والمكافآت التى تتقرر على خزانة الدولة. وينظم القانون حالات الاستثناء منها والجهات التى تتولى تطبيقها.

المادة (١٢٣)

يحدد القانون القواعد والإجراءات الخاصة بمنح الالتزامات المتعلقة باستغلال موارد الثروة الطبيعية والمرافق العامة، كما يبين أحوال التصرف بالمجان فى العقارات المملوكة للدولة والنزول عن أموالها المنقولة والقواعد والإجراءات المنظمة لذلك.

المادة (١٢٤)

لكل عضو من أعضاء مجلس الشعب أن يوجه إلى رئيس مجلس الوزراء أو أحد نوابه أو أحد الوزراء أو نوابهم أسئلة فى أى موضوع يدخل فى اختصاصاتهم. وعلى رئيس مجلس الوزراء أو نوابه أو الوزراء أو من ينيبونه الإجابة عن أسئلة الأعضاء. ويجوز للعضو سحب السؤال فى أى وقت ولا يجوز تحويله فى نفس الجلسة إلى استجواب.

المادة (١٢٥)

لكل عضو من أعضاء مجلس الشعب حق توجيه استجوابات إلى رئيس مجلس الوزراء أو نوابه أو الوزراء أو نوابهم لمحاسبتهم فى الشؤون التى تدخل فى اختصاصاتهم. وتجرى المناقشة فى الاستجواب بعد سبعة أيام على الأقل من تقديمه، إلا فى حالات الاستعجال التى يراها المجلس وبموافقة الحكومة.

المادة (١٢٦)

الوزراء مسؤولون أمام مجلس الشعب عن السياسة العامة للدولة، وكل وزير مسؤول عن أعمال وزارته. ولمجلس الشعب أن يقرر سحب الثقة من أحد نواب رئيس مجلس الوزراء أو أحد الوزراء أو نوابهم، ولا يجوز عرض طلب سحب الثقة إلا بعد استجواب، وبناء على اقتراح عشر أعضاء المجلس. ولا يجوز للمجلس أن يصدر قراره فى الطلب قبل ثلاثة أيام على الأقل من تقديمه. ويكون سحب الثقة بأغلبية أعضاء المجلس.

المادة (١٢٧)

لمجلس الشعب أن يقرر بناء على طلب عُشر أعضائه مسؤولية رئيس مجلس الوزراء، ويصدر القرار بأغلبية أعضاء المجلس. ولا يجوز أن يصدر هذا القرار إلا بعد استجواب موجه إلى الحكومة، وبعد ثلاثة أيام على الأقل من تقديم الطلب. وفى حالة تقرير المسؤولية يعد المجلس تقريرا يرفعه إلى رئيس الجمهورية متضمنا عناصر الموضوع وما انتهى إليه من رأى فى هذا الشأن وأسبابه. ولرئيس الجمهورية أن يقبل استقالة الوزارة أو أن يرد التقرير إلى المجلس خلال عشرة أيام، فإذا عاد المجلس إلى إقراره بأغلبية ثلثى أعضائه قبل رئيس الجمهورية استقالة الوزارة. وإذا رفض اقتراح بمسؤولية رئيس مجلس الوزراء، فلا يجوز طلب سحب الثقة فى موضوع سبق للمجلس أن فصل فيه فى ذات دور الانعقاد.

المادة (١٢٨)

إذا قرر المجلس سحب الثقة من أحد نواب رئيس مجلس الوزراء أو الوزراء أو نوابهم وجب عليه اعتزال منصبه. ويقدم رئيس مجلس الوزراء استقالته إلى رئيس الجمهورية إذا تقررت مسؤوليته أمام مجلس الشعب.

المادة (١٢٩)

يجوز لعشرين عضواً على الأقل من أعضاء مجلس الشعب طرح موضوع عام للمناقشة لاستيضاح سياسة الوزارة بشأنه.

المادة (١٣٠)

لأعضاء مجلس الشعب إبداء رغبات فى موضوعات عامة إلى رئيس مجلس الوزراء أو أحد نوابه أو أحد الوزراء.

المادة (١٣١)

لمجلس الشعب أن يكون لجنة خاصة أو يكلف لجنة من لجانه بفحص نشاط إحدى المصالح الإدارية أو المؤسسات العامة، أو أى جهاز تنفيذى أو إدارى، أو أى مشروع من المشروعات العامة، وذلك من أجل تقصى الحقائق، وإبلاغ المجلس بحقيقة الأوضاع المالية أو الإدارية أو الاقتصادية، أو إجراء تحقيقات فى أى موضوع يتعلق بعمل من الأعمال السابقة. وللجنة فى سبيل القيام بمهمتها أن تجمع ما تراه من أدلة، وأن تطلب سماع من ترى سماع أقواله، وعلى جميع الجهات التنفيذية والإدارية أن تستجيب إلى طلبها، وأن تضع تحت تصرفها لهذا الغرض ما تطلبه من وثائق أو مستندات أو غير ذلك.

المادة (١٣٢)

يلقى رئيس الجمهورية عند افتتاح دور الانعقاد العادى لمجلس الشعب بياناً يتضمن السياسة العامة للدولة، وله الحق فى إلقاء أى بيانات أخرى أمام المجلس. ولمجلس الشعب مناقشة بيان رئيس الجمهورية.

المادة (١٣٣)

يقدم رئيس مجلس الوزراء برنامج الوزارة خلال ستين يوما من تاريخ تأليفها إلى مجلس الشعب، أو فى أول اجتماع له إذا كان غائبا. وإذا لم يوافق المجلس على هذا البرنامج بأغلبية أعضائه قبل رئيس الجمهورية استقالة الوزارة. وإذا لم يوافق المجلس على برنامج الوزارة الجديدة، كان لرئيس الجمهورية أن يحل المجلس أو يقبل استقالة الوزارة. ويجوز لرئيس مجلس الوزراء والوزراء ولغيرهم من أعضاء الحكومة إلقاء بيان أمام مجلس الشعب أو إحدى لجانه عن موضوع داخل فى اختصاصه، ويناقش المجلس أو اللجنة هذا البيان ويبدى ما يراه من ملاحظات بشأنه.

المادة (١٣٤)

يجوز لرئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم أن يكونوا أعضاء فى مجلس الشعب، كما يجوز لغير الأعضاء منهم حضور جلسات المجلس ولجانه.

المادة (١٣٥)

يسمع رئيس مجلس الوزراء فى مجلس الشعب ولجانه كلما طلبوا الكلام، ولهم أن يستعينوا بمن يرون من كبار الموظفين. ولا يكون للوزير صوت معدود عند أخذ الرأى، إلا إذا كان من الأعضاء.

المادة (١٣٦)

لا يجوز لرئيس الجمهورية إصدار قرار بحل مجلس الشعب إلا عند الضرورة. وإذا حل المجلس فى أمر فلا يجوز حل المجلس الجديد لذات الأمر. ويجب أن يشتمل القرار على دعوة الناخبين لإجراء انتخابات جديدة لمجلس الشعب فى ميعاد لا يجاوز ستين يوما من تاريخ صدور قرار الحل. ويجتمع المجلس الجديد خلال الأيام العشرة التالية لإتمام الانتخاب.

الفصل الثالث: السلطة التنفيذية

الفرع الأول: رئيس الجمهورية

المادة (١٣٧)

يتولى رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية، ويمارسها على الوجه المبين فى الدستور.

المادة (١٣٨)

يضع رئيس الجمهورية بالاشتراك مع مجلس الوزراء السياسة العامة للدولة، ويشرفان على تنفيذها على الوجه المبين فى الدستور. ويمارس رئيس الجمهورية الاختصاصات المنصوص عليها فى المواد ١٤٤ و١٤٥ و١٤٦ و١٤٧ بعد موافقة مجلس الوزراء والاختصاصات المنصوص عليها فى المواد ١٠٨ و١٤٨ و١٥١ فقرة ثانية بعد أخذ رأيه.

المادة (١٣٩)

لرئيس الجمهورية أن يعين نائبا له أو أكثر، ويحدد اختصاصاتهم، ويعفيهم من مناصبهم. وتسرى القواعد المنظمة لمساءلة رئيس الجمهورية على نواب رئيس الجمهورية.

المادة (١٤٠)

يؤدى نائب رئيس الجمهورية، أمام رئيس الجمهورية، قبل مباشرة مهام منصبه اليمين الآتية: «أقسم بالله العظيم أن أحافظ مخلصاً على النظام الجمهورى، وأن أحترم الدستور والقانون، وأن أرعى مصالح الشعب رعاية كاملة، وأن أحافظ على استقلال الوطن وسلامة أراضيه».

المادة (١٤١)

يعين رئيس الجمهورية رئيس مجلس الوزراء ويعفيه من منصبه، ويكون تعيين نواب رئيس مجلس الوزراء والوزراء ونوابهم وإعفاؤهم من مناصبهم بقرار من رئيس الجمهورية بعد أخذ رأى رئيس مجلس الوزراء.

المادة (١٤٢)

لرئيس الجمهورية حق دعوة مجلس الوزراء للانعقاد وحضور جلساته، وتكون له رئاسة الجلسات التى يحضرها، كما يكون له حق طلب تقارير من الوزراء.

المادة (١٤٣)

يعين رئيس الجمهورية الموظفين المدنيين والعسكريين والممثلين السياسيين، ويعزلهم على الوجه المبين فى القانون. كما يعتمد ممثلى الدولة الأجنبية السياسيين.

المادة (١٤٤)

يصدر رئيس الجمهورية اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين، بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو إعفاء من تنفيذها، وله أن يفوض غيره فى إصدارها. ويجوز أن يعين القانون من يصدر القرارات اللازمة لتنفيذه.

المادة (١٤٥)

يصدر رئيس الجمهورية لوائح الضبط.

المادة (١٤٦)

يصدر رئيس الجمهورية القرارات اللازمة لإنشاء وتنظيم المرافق والمصالح العامة.

المادة (١٤٧)

إذا حدث فى غيبة مجلس الشعب ما يوجب الإسراع فى اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير جاز لرئيس الجمهورية أن يصدر فى شأنها قرارات تكون لها قوة القانون. ويجب عرض هذه القرارات على مجلس الشعب خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدورها إذا كان المجلس قائماً، وتعرض فى أول اجتماع له فى حالة الحل أو وقف جلساته، فإذا لم تعرض زال بأثر رجعى ما كان له من قوة القانون دون حاجة إلى إصدار قرار بذلك، وإذا عرضت ولم يقرها المجلس زال بأثر رجعى ما كان لها من قوة القانون، إلا إذا رأى المجلس اعتماد نفاذها فى الفترة السابقة أو تسوية ما ترتب على آثارها بوجه آخر.

المادة (١٤٨)

يعلن رئيس الجمهورية حالة الطوارئ على الوجه المبين فى القانون، ويجب عرض هذا الإعلان على مجلس الشعب خلال الخمسة عشر يوماً التالية ليقرر ما يراه بشأنه. وإذا كان مجلس الشعب منحلاً يعرض الأمر على المجلس الجديد فى أول اجتماع له. وفى جميع الأحوال يكون إعلان حالة الطوارئ لمدة محددة، ولا يجوز مدها إلا بموافقة مجلس الشعب.

المادة (١٤٩)

لرئيس الجمهورية حق العفو عن العقوبة أو تخفيفها، أما العفو الشامل فلا يكون إلا بقانون.

المادة (١٥٠)

رئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للقوات المسلحة، وهو الذى يعلن الحرب بعد موافقة مجلس الشعب.

المادة (١٥١)

رئيس الجمهورية يبرم المعاهدات، ويبلغها مجلس الشعب مشفوعة بما يناسب من البيان. وتكون لها قوة القانون بعد إبرامها والتصديق عليها ونشرها وفقا للأوضاع المقررة. على أن معاهدات الصلح والتحالف والتجارة والملاحة وجميع المعاهدات التى يترتب عليها تعديل فى أراضى الدولة، أو التى تتعلق بحقوق السيادة، أو التى تحمل خزانة الدولة شيئاً من النفقات غير الواردة فى الموازنة، تجب موافقة مجلس الشعب عليها.

المادة (١٥٢)

لرئيس الجمهورية أن يستفتى الشعب فى المسائل الهامة التى تتصل بمصالح البلاد العليا.

الفرع الثانى: الحكومة

المادة (١٥٣)

الحكومة هى الهيئة التنفيذية والإدارية العليا للدولة. وتتكون الحكومة من رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم. ويشرف رئيس مجلس الوزراء على أعمال الحكومة.

المادة (١٥٤)

يشترط فيمن يعين وزيراً أو نائب وزير أن يكون مصرياً، بالغاً من العمر خمساً وثلاثين سنة ميلادية على الأقل، وأن يكون متمتعاً بكامل حقوقه المدنية والسياسية.

المادة (١٥٥)

يؤدى أعضاء الوزارة، أمام رئيس الجمهورية، قبل مباشرة مهام وظائفهم اليمين الآتية: «أقسم بالله العظيم أن أحافظ مخلصاً على النظام الجمهورى، وأن أحترم الدستور والقانون، وأن أرعى مصالح الشعب رعاية كاملة، وأن أحافظ على استقلال الوطن وسلامة أراضيه».

المادة (١٥٦)

يمارس مجلس الوزراء بوجه خاص الاختصاصات الآتية:

أ) الاشتراك مع رئيس الجمهورية فى وضع السياسة العامة للدولة، والإشراف على تنفيذها وفقا للقوانين والقرارات الجمهورية.

ب) توجيه وتنسيق ومتابعة أعمال الوزارات والجهات التابعة لها والهيئات والمؤسسات العامة.

ج) إصدار القرارات الإدارية والتنفيذية وفقا للقوانين والقرارات ومراقبة تنفيذها.

د) إعداد مشروعات القوانين والقرارات.

هـ) إعداد مشروع الموازنة العامة للدولة.

و) إعداد مشروع الخطة العامة للدولة.

ز) عقد القروض ومنحها وفقا لأحكام الدستور.

ح) ملاحظة تنفيذ القوانين والمحافظة على أمن الدولة وحماية حقوق المواطنين ومصالح الدولة.

المادة (١٥٧)

الوزير هو الرئيس الإدارى الأعلى لوزارته، ويتولى رسم سياسة الوزارة فى حدود السياسة العامة للدولة، ويقوم بتنفيذها.

المادة (١٥٨)

لا يجوز للوزير أثناء تولى منصبه أن يزاول مهنة حرة أو عملا تجاريا أو ماليا أو صناعيا، أو أن يشترى أو يستأجر شيئاً من أموال الدولة، أو أن يؤجرها أو يبيعها شيئاً من أمواله أو أن يقايضها عليه.

المادة (١٥٩)

لرئيس الجمهورية ولمجلس الشعب حق إحالة الوزير إلى المحاكمة عما يقع منه من جرائم أثناء تأدية أعمال وظيفته أو بسببها. ويكون قرار مجلس الشعب باتهام الوزير بناء على اقتراح يقدم من خمس أعضائه على الأقل، ولا يصدر قرار الاتهام إلا بأغلبية ثلثى أعضاء المجلس.

المادة (١٦٠)

يقف من يتهم من الوزراء عن عمله إلى أن يفصل فى أمره، ولا يحول انتهاء خدمته دون إقامة الدعوى عليه أو الاستمرار فيها. وتكون محاكمة الوزير وإجراءات المحاكمة وضماناتها والعقاب على الوجه المبين بالقانون. وتسرى هذه الأحكام على نواب الوزراء.

الفرع الثالث: الإدارة المحلية

المادة (١٦١)

تقسم جمهورية مصر العربية إلى وحدات إدارية تتمتع بالشخصية الاعتبارية، منها المحافظات والمدن والقرى، ويجوز إنشاء وحدات إدارية أخرى تكون لها الشخصية الاعتبارية إذا اقتضت المصلحة العامة ذلك. ويكفل القانون دعم اللا مركزية، وينظم وسائل تمكين الوحدات الإدارية من توفير المرافق والخدمات المحلية، والنهوض بها وحسن إدارتها.

المادة (١٦٢)

تشكل المجالس الشعبية المحلية تدريجيا على مستوى الوحدات الإدارية عن طريق الانتخاب المباشر، على أن يكون نصف أعضاء المجلس الشعبى على الأقل من العمال والفلاحين، ويكفل القانون نقل السلطة إليها تدريجياً. ويكون اختيار رؤساء ووكلاء المجالس بطريق الانتخاب من بين الأعضاء.

المادة (١٦٣)

يبين القانون طريقة تشكيل المجالس الشعبية المحلية، واختصاصاتها ومواردها المالية، وضمانات أعضائها، وعلاقاتها بمجلس الشعب والحكومة، ودورها فى إعداد وتنفيذ خطة التنمية وفى الرقابة على أوجه النشاط المختلفة.

الفرع الرابع: المجالس القومية المتخصصة

المادة (١٦٤)

تنشأ مجالس متخصصة على المستوى القومى تعاون فى رسم السياسة العامة للدولة فى جميع مجالات النشاط القومى، وتكون هذه المجالس تابعة لرئيس الجمهورية. ويحدد تشكيل كل منها واختصاصاته قرار من رئيس الجمهورية.

الفصل الرابع: السلطة القضائية

المادة (١٦٥)

السلطة القضائية مستقلة، وتتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها، وتصدر أحكامها وفق القانون.

المادة (١٦٦)

القضاة مستقلون، لا سلطان عليهم فى قضائهم لغير القانون، ولا يجوز لأية سلطة التدخل فى القضايا أو فى شؤون العدالة.

المادة (١٦٧)

يحدد القانون الهيئات القضائية واختصاصاتها وينظم طريقة تشكيلها، ويبين شروط وإجراءات تعيين أعضائها ونقلهم.

المادة (١٦٨)

القضاة غير قابلين للعزل. وينظم القانون مساءلتهم تأديبيا.

المادة (١٦٩)

جلسات المحاكم علنية إلا إذا قررت المحكمة جعلها سرية مراعاة للنظام العام أو الآداب. وفى جميع الأحوال يكون النطق بالحكم فى جلسة علنية.

المادة (١٧٠)

يسهم الشعب فى إقامة العدالة على الوجه وفى الحدود المبينة فى القانون.

المادة (١٧١)

ينظم القانون ترتيب محاكم أمن الدولة، ويبين اختصاصاتها والشروط الواجب توافرها فيمن يتولون القضاء فيها.

المادة (١٧٢)

مجلس الدولة هيئة قضائية مستقلة، ويختص بالفصل فى المنازعات الإدارية وفى الدعاوى التأديبية، ويحدد القانون اختصاصاته الأخرى.

المادة (١٧٣)

تقوم كل هيئة قضائية على شؤونها، ويشكل مجلس يضم رؤساء الهيئات القضائية يرأسه رئيس الجمهورية، يرعى شؤونها المشتركة، ويبين القانون تشكيله واختصاصاته وقواعد سير العمل فيه.

الفصل الخامس: المحكمة الدستورية العليا

المادة (١٧٤)

المحكمة الدستورية العليا هيئة قضائية مستقلة قائمة بذاتها، فى جمهورية مصر العربية، مقرها مدينة القاهرة.

المادة (١٧٥)

تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح، وتتولى تفسير النصوص التشريعية، وذلك كله على الوجه المبين فى القانون. ويعين القانون الاختصاصات الأخرى للمحكمة وينظم الإجراءات التى تتبع أمامها.

المادة (١٧٦)

ينظم القانون كيفية تشكيل المحكمة الدستورية العليا، ويبين الشروط الواجب توافرها فى أعضائها وحقوقهم وحصاناتهم.

المادة (١٧٧)

أعضاء المحكمة الدستورية العليا غير قابلين للعزل، وتتولى المحكمة مساءلة أعضائها على الوجه المبين بالقانون.

المادة (١٧٨)

تنشر فى الجريدة الرسمية الأحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا فى الدعاوى الدستورية، والقرارات الصادرة بتفسير النصوص التشريعية، وينظم القانون ما يترتب على الحكم بعدم دستورية نص تشريعى من آثار.

الفصل السادس: مكافحة الإرهاب

المادة (١٧٩)

تعمل الدولة على حماية الأمن والنظام العام فى مواجهة أخطار الإرهاب، وينظم القانون أحكاما خاصة بإجراءات الاستدلال والتحقيق التى تقتضيها ضرورة مواجهة هذه الأخطار، وبحيث لا يحول تطبيق تلك الأحكام الإجراء المنصوص عليه فى كل من الفقرة الأولى من المادة ٤١ والمادة ٤٤ والفقرة الثانية من المادة ٤٥ من الدستور دون تلك المواجهة، وذلك كله تحت رقابة القضاء. ولرئيس الجمهورية أن يحيل أية جريمة من جرائم الإرهاب إلى أية جهة قضاء منصوص عليها فى الدستور أو القانون.

الفصل السابع: القوات المسلحة ومجلس الدفاع الوطنى

المادة (١٨٠)

الدولة وحدها هى التى تنشئ القوات المسلحة، وهى ملك للشعب، مهمتها حماية البلاد وسلامة أراضيها وأمنها، ولا يجوز لأية هيئة أو جماعة إنشاء تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية. ويبين القانون شروط الخدمة والترقية فى القوات المسلحة.

المادة (١٨١)

تنظم التعبئة العامة وفقا للقانون.

المادة (١٨٢)

ينشأ مجلس يسمى «مجلس الدفاع الوطنى» ويتولى رئيس الجمهورية رئاسته، ويختص بالنظر فى الشؤون الخاصة بوسائل تأمين البلاد وسلامتها، ويبين القانون اختصاصاته الأخرى.

المادة (١٨٣)

ينظم القانون القضاء العسكرى، ويبين اختصاصاته فى حدود المبادئ الواردة فى الدستور.

الفصل الثامن: الشرطة

المادة (١٨٤)

الشرطة هيئة مدنية نظامية، رئيسها الأعلى رئيس الجمهورية. وتؤدى الشرطة واجبها فى خدمة الشعب، وتكفل للمواطنين الطمأنينة والأمن، وتسهر على حفظ النظام والأمن العام والآداب، وتتولى تنفيذ ما تفرضه عليها القوانين واللوائح من واجبات، وذلك كله على الوجه المبين بالقانون.

الباب السادس: أحكام عامة وانتقالية

المادة (١٨٥)

مدينة القاهرة عاصمة جمهورية مصر العربية.

المادة (١٨٦)

يبين القانون العلم المصرى والأحكام الخاصة به، كما يبين شعار الدولة والأحكام الخاصة به.

المادة (١٨٧)

لا تسرى أحكام القوانين إلا على ما يقع من تاريخ العمل بها، ولا يترتب عليها أثر فيما وقع قبلها. ومع ذلك يجوز فى غير المواد الجنائية النص فى القانون على خلاف ذلك بموافقة أغلبية أعضاء مجلس الشعب.

المادة (١٨٨)

تنشر القوانين فى الجريدة الرسمية خلال أسبوعين من يوم إصدارها، ويعمل بها بعد شهر من اليوم التالى لتاريخ نشرها، إلا إذا حددت لذلك ميعاداً آخر.

المادة (١٨٩)

لكل من رئيس الجمهورية ومجلس الشعب طلب تعديل مادة أو أكثر من مواد الدستور، ويجب أن يذكر فى طلب التعديل المواد المطلوب تعديلها والأسباب الداعية إلى هذا التعديل. فإذا كان الطلب صادراً من مجلس الشعب وجب أن يكون موقعاً من ثلث أعضاء المجلس على الأقل. وفى جميع الأحوال يناقش المجلس مبدأ التعديل ويصدر قراره فى شأنه بأغلبية أعضائه، فإذا رفض الطلب لا يجوز إعادة طلب تعديل المواد ذاتها قبل مضى سنة على هذا الرفض. وإذا وافق مجلس الشعب على مبدأ التعديل، يناقش بعد شهرين من تاريخ هذه الموافقة، المواد المطلوب تعديلها، فإذا وافق على التعديل ثلثا عدد أعضاء المجلس عرض على الشعب لاستفتائه فى شأنه. فإذا ووفق على التعديل اعتبر نافذاً من تاريخ إعلان نتيجة الاستفتاء.

المادة (١٩٠)

تنتهى مدة رئيس الجمهورية الحالى بانقضاء ست سنوات من تاريخ إعلان انتخابه رئيسا للجمهورية.

المادة (١٩١)

كل ما قررته القوانين واللوائح من أحكام قبل صدور هذا الدستور يبقى صحيحاً ونافذا، ومع ذلك يجوز إلغاؤها أو تعديلها وفقا للقواعد والإجراءات المقررة فى هذا الدستور.

المادة (١٩٢)

تمارس المحكمة العليا اختصاصاتها المبينة فى القانون الصادر بإنشائها، وذلك حتى يتم تشكيل المحكمة الدستورية العليا.

المادة (١٩٢) مكرر

تستبدل كلمة الاستفتاء بكلمة الانتخاب أينما وردت فى الدستور فيما يتعلق باختيار رئيس الجمهورية.

المادة (١٩٣)

يعمل بهذا الدستور من تاريخ إعلان موافقة الشعب عليه فى الاستفتاء.

الباب السابع: أحكام جديدة

الفصل الأول: مجلس الشورى

المادة (١٩٤)

يختص مجلس الشورى بدراسة واقتراح ما يراه كفيلا بالحفاظ على دعم الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى، وحماية المقومات الأساسية للمجتمع وقيمه العليا والحقوق والحريات والواجبات العامة. وتجب موافقة المجلس على ما يلى:

١. الاقتراحات الخاصة بتعديل مادة أو أكثر من مواد الدستور، على أن تسرى على مناقشة التعديل والموافقة عليه بالمجلس الأحكام المنصوص عليها فى المادة ١٨٩.

٢. مشروعات القوانين المكملة للدستور والتى نصت عليها المواد ٥ و٦ و٤٨ و٦٢ و٧٦ و٨٥ و٨٧ و٨٨ و٨٩ و٩١ و١٦٠ و١٦٣ و١٦٧ و١٦٨ و١٧٠ و١٧١ و١٧٢ و١٧٣ و١٧٥ و١٧٦ و١٧٧ و١٧٨ و١٧٩ و١٨٣ و١٩٦ و١٩٧ و١٩٨ و٢٠٦ و٢٠٧ و٢٠٨ و٢٠٩ و٢١٠ و٢١١ من الدستور. ٣. معاهدات الصلح والتحالف وجميع المعاهدات التى يترتب عليها تعديل فى أراضى الدولة أو التى تتعلق بحقوق السيادة.

وإذا قام خلاف بين مجلسى الشعب والشورى بالنسبة لهذه المواد، أحال رئيس مجلس الشعب الأمر إلى لجنة مشتركة تشكل من رئيسى مجلسى الشعب والشورى وبعضوية سبعة أعضاء من كل مجلس تختارهم لجنته العامة، وذلك لاقتراح نص للأحكام محل الخلاف. ويعرض النص الذى انتهت إليه اللجنة على كل من المجلسين، فإذا لم يوافق أى منهما على النص، عرض الأمر على المجلسين فى اجتماع مشترك يرأسه رئيس مجلس الشعب فى المكان الذى يحدده، وتحضره أغلبية أعضاء كل من المجلسين على الأقل.

وإذا لم تصل اللجنة إلى اتفاق على نص موحد، كان للمجلسين أن يوافقا فى اجتماعهما المشترك على النص الذى وافق عليه أى منهما. ومع مراعاة ما يتطلبه الدستور من أغلبية خاصة، ويصدر القرار فى كل من المجلسين وفى الاجتماع المشترك لهما بأغلبية الحاضرين. وفى جميع الأحوال يكون التصويت دون مناقشة.

المادة (١٩٥)

يؤخذ رأى المجلس فيما يلى:

١- مشروع الخطة العامة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

٢- مشروعات القوانين التى يحيلها إليه رئيس الجمهورية.

٣- ما يحيله رئيس الجمهورية إلى المجلس من موضوعات تتصل بالسياسة العامة للدولة أو بسياستها فى الشؤون العربية أو الخارجية.

ويبلغ المجلس رأيه فى هذه الأمور إلى رئيس الجمهورية ومجلس الشعب.

المادة (١٩٦)

يشكل مجلس الشورى من عدد من الأعضاء يحدده القانون على ألا يقل عن (١٣٢) عضوا. وينتخب ثلثا أعضاء المجلس بالاقتراع المباشر السرى العام على أن يكون نصفهم على الأقل من العمال والفلاحين. ويعين رئيس الجمهورية الثلث الباقى.

المادة (١٩٧)

يحدد القانون الدوائر الانتخابية الخاصة بمجلس الشورى وعدد الأعضاء بكل دائرة، والشروط الواجب توافرها فى المنتخبين أو المعينين منهم.

المادة (١٩٨)

مدة عضوية مجلس الشورى ست سنوات، ويتجدد انتخاب واختيار نصف الأعضاء المنتخبين والمعينين كل ثلاث سنوات وفقاً للقانون. ويجوز دائما إعادة انتخاب أو تعيين من انتهت مدة عضويته.

المادة (١٩٩)

ينتخب مجلس الشورى رئيساً له ووكيلين فى أول اجتماع لدور الانعقاد السنوى العادى لمدة ثلاث سنوات، وإذا خلا مكان أحدهم انتخب المجلس من يحل محله إلى نهاية مدته.

المادة (٢٠٠)

لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الشورى ومجلس الشعب.

المادة (٢٠١)

رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء وغيرهم من أعضاء الحكومة غير مسؤولين أمام مجلس الشورى.

المادة (٢٠٢)

لرئيس الجمهورية إلقاء بيانه عن السياسة العامة للدولة أو أية بيانات أخرى فى اجتماع مشترك لمجلسى الشعب والشورى يرأسه رئيس مجلس الشعب. ولرئيس الجمهورية إلقاء ما يراه من بيانات أمام مجلس الشورى.

المادة (٢٠٣)

يجوز لرئيس مجلس الوزراء والوزراء ولغيرهم من أعضاء الحكومة إلقاء بيان أمام مجلس الشورى أو إحدى لجانه عن موضوع داخل فى اختصاصه. ويسمع رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء وغيرهم من أعضاء الحكومة كلما طلبوا الكلام فى مجلس الشورى ولجانه، ولهم أن يستعينوا بمن يرون من كبار الموظفين، ولا يكون للوزير أو لغيره من أعضاء الحكومة صوت معدود عند أخذ الرأى، إلا إذا كان من الأعضاء.

المادة (٢٠٤)

لا يجوز لرئيس الجمهورية حل مجلس الشورى إلا عند الضرورة، ويجب أن يشتمل قرار حل المجلس على دعوة الناخبين لإجراء انتخابات جديدة لمجلس الشورى فى ميعاد لا يجاوز ستين يوماً من تاريخ صدور قرار الحل. ويجتمع المجلس خلال الأيام العشرة التالية لإجراء الانتخابات.

المادة (٢٠٥)

تسرى فى شأن مجلس الشورى الأحكام الواردة بالدستور فى المواد: (٦٢)، (٨٨ الفقرة الثانية)، (٨٩)، (٩٠)، (٩١)، (٩٣)، (٩٤)، (٩٥)، (٩٦)، (٩٧)، (٩٨)، (٩٩)، (١٠٠)، (١٠١)، (١٠٢)، (١٠٤)، (١٠٥)، (١٠٦)، (١٠٧)، (١٢٩)، (١٣٠)، (١٣٤)، وذلك فيما لا يتعارض مع الأحكام الواردة فى هذا الفصل، على أن يباشر الاختصاصات المقررة فى المواد المذكورة مجلس الشورى ورئيسه.

الفصل الثانى: سلطة الصحافة

المادة (٢٠٦)

الصحافة سلطة شعبية مستقلة تمارس رسالتها على الوجه المبين فى الدستور والقانون.

المادة (٢٠٧)

تمارس الصحافة رسالتها بحرية وفى استقلال فى خدمة المجتمع بمختلف وسائل التعبير، تعبيراً عن اتجاهات الرأى العام وإسهاما فى تكوينه وتوجيهه، فى إطار المقومات الأساسية للمجتمع، والحفاظ على الحريات والحقوق والواجبات العامة، واحترام حرمة الحياة الخاصة للمواطنين، وذلك كله طبقاً للدستور والقانون.

المادة (٢٠٨)

حرية الصحافة مكفولة والرقابة على الصحف محظورة وإنذارها أو وقفها أو إلغاؤها بالطريق الإدارى محظور وذلك كله وفقا للدستور والقانون.

المادة (٢٠٩)

حرية إصدار الصحف وملكيتها للأشخاص الاعتبارية العامة والخاصة وللأحزاب السياسية مكفولة طبقا للقانون. وتخضع الصحف فى ملكيتها وتمويلها والأموال المملوكة لها لرقابة الشعب على الوجه المبين بالدستور والقانون.

المادة (٢١٠)

للصحفيين حق الحصول على الأنباء والمعلومات طبقاً للأوضاع التى يحددها القانون. ولا سلطان عليهم فى عملهم لغير القانون.

المادة (٢١١)

يقوم على شؤون الصحافة مجلس أعلى يحدد القانون طريقة تشكيله واختصاصاته وعلاقاته بسلطات الدولة. ويمارس المجلس اختصاصاته بما يدعم حرية الصحافة واستقلالها، ويحقق الحفاظ على المقومات الأساسية للمجتمع، ويضمن سلامة الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى، وذلك على النحو المبين فى الدستور والقانون.

[redacted]



استمرار تعليق التداول بالبورصة.. واقتراحات لضبط السوق بعد العودة

مخاوف من عمليات بيع عشوائية مع استئناف العمل.. والمستثمرون السعوديون ينتظرون بـ«الأموال الساخنة»

كتب ـ عبدالرحمن شلبى ووكالات:

قررت إدارة البورصة استمرار تعليق التداول غدا الثلاثاء نتيجة استمرار عدم الاستقرار، وتدرس البورصة وهيئة الرقابة المالية وشركة مصر للمقاصة عدداً من الضوابط لإحكام الرقابة على السوق ومنع الهبوط الحاد.

وقال هشام ترك، المتحدث باسم البورصة، إن اجتماعاً عقد صباح أمس واستمر حتى الساعة الواحدة ظهرا انتهى بقرار استمرار إيقاف التداول لتصل مدة الإغلاق بالبورصة إلى ٨ جلسات عمل.

وفيما رجح متعاملون استئناف العمل خلال جلسة الأربعاء المقبل قال مسؤول بالبورصة إنه من الصعب تحديد موعد لإعادة العمل خاصة أن هناك العديد من القواعد المقترحة تتم دراستها ولابد من موافقة السوق عليها واستيعابها قبل إعادة التعامل.

وقال المسؤول، الذى طلب عدم الكشف عن اسمه، إن البورصة من جانبها تخطط لوضع حد أقصى على هبوط المؤشر لا يزيد على ٥٪، على أن يتم إغلاق الجلسة نهائيا، ووضع حد أقصى للصعود بنسبة تصل إلى ١٠٪.

وقال المسؤول، إن هناك حالة من المخاوف لدى صناع القرار فى البورصة من عمليات بيع عشوائية تطيح بأموال المستثمرين، خاصة أن التجارب السابقة تشير إلى أن البورصة دائما فى حالة إغلاقها تأخذ رد فعل الأحداث التى تمت خلال فترة الإجازة أو الإغلاق ومنها فترة الأزمة المالية العالمية.

ويتوقع الخبراء عمليات بيع كبيرة وعشوائية بعد العودة إلى مزاولة نشاطها وعمليات هروب كبيرة لرؤوس الأموال الأجنبية خوفاً من انهيار قد يشهده الاقتصاد المصرى نتيجة عدم استقرار الأوضاع الحالية.

وكشف المسؤول عن أن الهيئة أقرت عدداً من الإجراءات لتسهيل عمليات شراء الشركات لأسهمها «أسهم خزينة» بهدف ضبط السوق بما يساهم فى الحد من الخسائر المتوقعة.

وأضاف المصدر أن الصناديق الأجنبية اتخذت قرارات بعدم الدخول فى السوق فى الوقت الحالى لحين اتضاح الرؤية، خاصة فى ظل مخاوفها من صعود التيارات الدينية إلى الحكم.

وأضاف: أن الصناديق قالت إنها تترقب الوضع، مؤكدة أنه لايزال غير واضح ويتسم بالغموض رغم انخفاض الأسعار لمستويات متدنية.

وقال إن هناك اقتراحات من المرجح تنفيذها بشأن وضع قيود أو وقف التعامل بالأنشطة المتخصصة، خاصة الشراء والبيع خلال الجلسات الأولى حتى لا يتسبب فى خلق قوى بيعية إضافية على السوق.

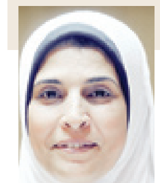

استمرار توقف العمل بالبورصة

يأتى ذلك فى الوقت الذى شهدت فيه الأسواق العربية ارتفاعات متباينة فيما عدا سوق الكويت التى انخفضت بنحو ٠,٤٪، وارتفعت بورصات قطر ودبى وأبوظبى بنسب ملحوظة بلغت ١,٥٪، بينما كانت باقى الارتفاعات بنسب لم تتجاوز ١٪.

من ناحية أخرى قال مستثمرون سعوديون إنهم يترقبون اقتناص العديد من الفرص الاستثمارية بالبورصة المصرية بشراء كميات كبيرة من الأسهم المغرية فى أولى أيام افتتاح البورصة فى سوق تعد خامس أكبر بورصة عربية، من حيث القيمة السوقية، بما يعادل ٨٢ مليار دولار بعد كل من أسواق السعودية، والكويت، وقطر وأبوظبى.

وذكرت مواقع إخبارية إلكترونية أن مستثمرين سعوديين عبروا عن رغبتهم وترقبهم لافتتاح البورصة لاقتناص فرص استثمارية مغرية تحسبا لعمليات بيع كبيرة من قبل المستثمرين الأجانب وضخ أموال سعودية «ساخنة» بالبورصة المصرية تقدر بمئات الملايين بعد أن تجاوزت الاستثمارات السعودية بالبورصة المصرية أكثر من ٥ مليارات ريال، تشكل ٧,٥٪ من القيمة السوقية الإجمالية للسوق.

وقال عبدالله الغامدى، أحد المستثمرين السعوديين فى مصر إنه مستثمر بالسوق المصرية منذ أكثر من ٥ سنوات، حيث كانت أسعار الشركات مغرية للاستثمار قبل النزول الأخير بسبب الأحداث، حيث بلغت نسبة الهبوط حوالى ٣٠٪ مما جعل السوق أكثر إغراء للاستثمار، وأضاف أنه مع استمرار الأحداث وتطورها قد تصل السوق إلى أسعار مغرية جداً، لأنه مع عودة الأوضاع واستقرارها بالتأكيد لن تجد أياً من هذه الأسعار.


نشوى الحوفى

مم يخشى الرئيس؟

لا أدعى علماً ببواطن الأمور، أو معرفة بمسؤولين من هنا أو هناك، بل الأكثر أننى بت أخشى فقدان بوصلة كنت أمتلكها داخلى فأترك لحواسى قيادة فكرى، ولكن ما جرى من تغييرات داخل الحزب الوطنى وأفرزت إقصاء قيادات سياسية لم يكن أحد يتخيل فى يوم المساس بها أفرحنى لبرهة، ولكننى أفقت على تساؤلات أطلت بداخلى وأرقت تلك الفرحة المستترة برحيل سدنة نظام ومستفيدين منه، وتساؤلاتى يا سادة يسألها الكثيرون غيرى ولا أدعى بها فطنة، فهل ما يحدث تغيير سياسى فى طريق الإصلاح العام لمصر؟ أم إصلاح حزبى فى طريق تهدئة الأمور داخل الوطن؟ ولماذا لم يستقل الرئيس من رئاسة حزب بات يوصمه بالكثير من المفاسد والذنوب، كان آخرها دماء ١١ مصرياً، قتلوا فى قلب ميدان التحرير ليلة الخميس ٣ فبراير ومئات المصابين؟

يا سادة هل بالفعل سقط النظام وانتهى فى مصر؟ أم أنه باق ما دام فى القلب من نبض وفى الصدر من نفس؟ وإن كان قد قرر الرحيل واستجاب لساعة التاريخ فلماذا الإصرار على أن تكون الإصلاحات بطيئة، والتفاوض بالقطارة؟ لماذا الجدل على أساسيات قد تحمى الوطن من فوضى، يعلن مبارك كل يوم خشيته على الوطن منها؟ ولماذا تجاهل أصوات مشاركين فى التفاوض قالوا إنهم يمتلكون الحلول الدستورية والسياسية لما بتنا فيه من حال؟ الإجابة عندى سؤال تطرحه حواسى، مفاده: هل يخشى الرئيس إن أسرع من وتيرة الإصلاح أن يطالب الناس بمحاكمته بعد رحيله من السلطة وتركه لها؟ قد يكون ذلك الهاجس لدى الرئيس ومن حوله، خاصة بعد مطالبة التونسيين بمحاكمة زين العابدين بن على بعد رحيله من تونس فى أعقاب الثورة التى أطاحت به. الفكرة قد تكون مستبعدة لدى الكثير من المصريين الآن، ولكن القادة القريبين من الرئيس يعلمون أنها تراود البعض ويتخوفون من مطالبة البعض بها فيما بعد، فهل يكون ذلك هو سبب إصرار الجميع على أن يؤدى الرئيس مهامه فى عملية الإصلاح حتى نهاية فترته فى شهر سبتمبر المقبل؟ وتتوالى الأسئلة: على ماذا نحاكم الرئيس؟ على سنوات سرقها من عمر مصر وعمرنا ونحن نظن أننا عبء عليه وعلى حكوماته التى ما زادتنا إلا فشلا؟ أم على شخوص فسدوا وأفسدوا وظلوا جاثمين على صدورنا يقولون لنا كل يوم ما لا يفعلون؟ أم على ثروات كسبت بدون وجه حق وباتت حقا مكتسبا؟

أيها المتفاوضون والقادة والمسؤولون لا أملك لكم من الشعب شيئاً ولا وعداً، ولكن إن كان ضمان استقرار مصر يقتضى أن نحل أزمتنا بإصلاح حقيقى سريع يقتضى خروجاً كريماً آمناً دون لجوء لمحاكمة، فافعلوا. وليقدم الرئيس جميع طاقاته وإصلاحاته لمصر وشعبها دون خوف أو قلق من لحظة حساب.

تراجع الاستثمارات الأجنبية فى مجال الاتصالات

كتب - محمد مجاهد:

قالت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، إن الأحداث التى تشهدها مصر حاليًا أدت لإحجام شركات أجنبية عن الاستثمار، إلى جانب تكبد مراكز الاتصالات خسائر ضخمة نتيجة توقفها عن العمل.

وقال الدكتور طارق كامل، وزير الاتصالات، خلال جولة أمس، بعدد من السنترالات ومكاتب البريد إنه سيعقد اجتماعًا عاجلاً مع قيادات شركات «الكول سنتر» اليوم الاثنين لحصر الخسائر وسيتم الإعلان عنها بكل شفافية، خاصة أن عمل تلك الشركات يقوم على خدمات الإنترنت، إلى جانب تأثرها بقرار حظر التجول بشوارع القاهرة وعدة مدن أخرى.

وتابع: «يبدو أن مصر ستواجه مشكلة كبيرة فى جذب استثمارات أجنبية فى هذا القطاع، هناك حاجة لإعادة صياغة الرسائل التى سنوجهها للعالم خلال الفترة المقبلة، لاستعادة الثقة فى مناخ الاستثمار المصرى.

وقال كامل: إن وزارة الاتصالات ستعيد هيكلة خططها وترتيب أولوياتها، لكن هذا لم يتحدد بشكل واضح حتى الآن، وأضاف: ما هو ثابت أن هناك حاجة ماسة لإعادة الخدمات الأساسية للمواطنين، مثل خدمات الاتصالات والإنترنت، خاصة أن هناك أكثر من ٨ سنترالات احترقت وسرق منها كابلات أرضية، مثل سنترال العمرانية والمعادى٣.

وكشف الوزير عن أن خسائر مصر جراء القطع المتعمد لوسائل الاتصالات، على مدى الأيام الماضية تجاوزت ٩٠ مليون دولار.

أسعار السلع تستقر.. واستمرار طوابير «الخبز»

نقص فى المواد الغذائية بجنوب سيناء وكساد فى أسواق الوادى الجديد.. والمجمعات تطرح «خضراً وفاكهة» بالإسكندرية

تباينت أسعار السلع والخدمات فى المحافظات، أمس، وإن شهد معظمها استقراراً نسبياً، بينما عانت مواقع أخرى من نقص حاد فى الموازنة الغذائية، خاصة فى المحافظات النائية، واستمرت الطوابير أمام المخابز.

ففى جنوب سيناء، شكا أصحاب المحال من نقص المواد الغذائية بعد انقطاع الموردين عن توصيلها إليهم. وقال كمال على خليل، صاحب «سوبر ماركت» بمنطقة الرويسات بشرم الشيخ إن أسعار المواد الغذائية تضاعفت رغم إغلاق العديد من المحال، والرحيل الجماعى للسائحين، فيما شكا المواطنون من ارتباك المواصلات العامة وإغلاق نفق الشهيد أحمد حمدى، وإجراءات التفتيش التى تستغرق ساعات طويلة.

وفى قنا، ارتفعت الأسعار عن معدلاتها، وتلاعب التجار فيها لعدم وجود رقابة تموينية.

وقال أحمد السيد، من أهالى مدينة قنا، إن أسعار الأرز والمكرونة والبيض تضاعفت، بالإضافة إلى زيادة أسعار الطيور الحية واللحوم، وقال مرسى جمال، صاحب ثلاجة، إن أغلب التجار لجأوا إلى التلاعب فى الأسعار لخوفهم من نقص الكميات، بالإضافة إلى الزيادة الكبيرة التى حدثت فى تكلفة نقل السلع، وطالب فتحى أبوالمجد بتوفير سيارات من القوات المسلحة لنقل السلع الغذائية من أماكنها بالقاهرة والمناطق الصناعية إلى التجار بالمحافظات، بالإضافة إلى تحرك مسؤولى التموين لضبط الأسعار.

وقال خالد محمود حسين إن أسعار كروت الشحن فئة ١٠ جنيهات تضاعفت، حيث بلغت ٢٠ جنيهاً للواحد منها لجميع الشركات.


زحام شديد أمام منافذ بيع الخبز تصوير. السيد الباز

وفى المنيا، أكد الدكتور أحمد ضياء الدين، محافظ المنيا، أن الحالة التموينية مستقرة وأنه تم توفير جميع السلع المدعمة التى يتم توزيعها من خلال البطاقات التموينية بجميع فروع نصف الجملة والمجمعات الاستهلاكية ومحال البقالة المسؤولة عن توزيعها، مشيرا إلى وجود مخزون كاف من السلع الاستراتيجية لدى المحافظة وأرصدة من السكر والمواد البترولية، كما أشار إلى توافر أسطوانات البوتاجاز ويتم تكثيف الرقابة التموينية من خلال الشباب والغرفة التجارية لضمان بيع جميع السلع بالأسعار المحددة ومحاربة استغلال بعض ضعاف النفوس للوضع الراهن.

وفى دمياط، استقرت نسبياً أسعار المواد الغذائية، خاصة السكر والزيوت والمسلى، مع ارتفاع أسعار العدس التى وصلت إلى ١٥ جنيهاً للكيلو، كما وصل سعر طبق البيض إلى ١٩ جنيهاً، والدواجن وصلت إلى ١٧ جنيها، بينما واصلت الأسماك ارتفاعها.

كما تواصلت طوابير الخبز فى جميع أنحاء المحافظة للحصول على الرغيف المدعم بخمسة قروش، وأعلن حسنى عبدالعزيز، مدير عام التموين، عن وصول الوقود، خاصة السولار والبنزين، إلى محطتى مصر للبترول والتعاون وبدء العمل فى المحطات الخاصة.

وفى الوادى الجديد، أكد صلاح السيد، وكيل مديرية التموين، أن المقررات التموينية لشهر يناير تم صرفها للمواطنين ومقررات شهر فبراير الجارى متوافرة حالياً لدى تجار التموين، كما أن حصة المحافظة من غاز البوتاجاز كافية للاستهلاك المحلى.

وشهدت أسواق الوادى الجديد حركة كساد كبيرة فى حجم الشراء نتيجة لاتجاه غالبية المواطنين إلى تخزين السلع والمواد الغذائية منذ بداية أحداث ٢٥ يناير، مما أدى إلى قلة عملية الشراء بالأسواق وانخفاض عدد من السلع والخضروات، وعلى رأسها الطماطم.

وفى البحيرة، بدأت أسعار السلع الغذائية تنخفض تدريجياً، وحسب تأكيدات الأسمر الرجال «تاجر جملة» فإن أسعار السلع الرئيسية بدأت فى الانخفاض ووصل سعر طن السكر إلى ٤٨٠٠ بدلاً من ٥٠٠٠ وطن الدقيق ٢٨٠٠ بدلاً من ٣٠٠٠ بينما مازال الزيت مختفياً.

وفى القليوبية، أكد اللواء عبدالغفار يوسف، المدير التنفيذى لبورصة الدواجن الرئيسية بالقليوبية، أن صناعة الدواجن ستشهد استقراراً خلال يوم أو يومين على الأكثر بعد بدء الإفراج أمس عن مواد الأعلاف من الجمارك، مشيراً إلى أن حظر التجوال تسبب فى ارتباك عمل مزارع الدواجن وحركة البيع والشراء التى تبدأ ليلا.

وفى الإسكندرية، قال المحاسب سعيد حسن، رئيس شركة الإسكندرية للمجمعات الاستهلاكية، إن كميات جديدة من الخضروات والفاكهة طرحت فى حوالى ٢٠٠ فرع بالمحافظة، واصفا الأسعار التى عرضت بها الكميات الجديدة بـ«البسيطة» التى يتحملها المواطنون، حيث طرحت كميات من الطماطم بأسعار تبدأ من ١,٥ جنيه للكيلو، مقارنة بـ٢,٥ جنيه بالأسواق، ووصل سعر الخيار إلى ٢,٥ جنيه، وبلغ سعر البطاطس نحو جنيهين للكيلو و٢,٥ جنيه للبصل.

وأضاف رئيس شركة الإسكندرية للمجمعات الاستهلاكية أن الإقبال تضاعف على الخضروات بفروع المجمعات، نظراً لانخفاض أسعارها عن الأسواق المحلية.

متابعة: ناصر الكاشف وعماد الشاذلى وأحمد عبدالسلام وياسر شميس وحمدى قاسم ومحمد محمود خليل وعبدالحكم الجندى ومحمد السمكورى ومحمد حمدى وأيمن أبوزيد

«السلع التموينية» تشترى ١٧٠ ألف طن قمح أمريكى وأسترالى وأرجنتينى

«نعمانى»: «المركزى» طلب من البنوك الاستمرار فى فتح الاعتمادات لـ«الهيئة» لتوفير رغيف الخبز

كتب - يسرى الهوارى ووكالات:

تعاقدت الهيئة العامة للسلع التموينية على شراء ١٧٠ ألف طن من القمح اللين من الولايات المتحدة وأستراليا والأرجنتين، للتسليم على ظهر المركب، فى الفترة بين ٢١ و٣١ مارس المقبل، فيما رفضت الهيئة عروضًا لشراء القمح الصلب بسبب ارتفاع سعره فوق حاجز الـ٤٠٠ دولار للطن.

قال نعمانى نصر نعمانى، نائب رئيس الهيئة، إن «الهيئة» تعاقدت على شراء ٥٥ ألف طن قمح أمريكى بسعر ٣٨٣,٥ دولار للطن تسليم الموانئ المصرية، كما تعاقدت على شراء ٥٥ ألف طن قمح أسترالى بسعر ٣٨٥ دولارًا للطن «شاملة سعر النولون».

وأضاف نعمانى أن «الهيئة» تعاقدت على شراء ٦٠ ألف طن قمح أرجنتينى بسعر ٣٨٧ دولارًا للطن، مشيرًا إلى أن الهيئة رفضت عروضًا أخرى لتوريد القمح الصلب، بسبب ارتفاع أسعاره بنسبة كبيرة والتى تخطت حاجز الـ٤٠٠ دولار للطن، فى ظل تراجع حجم المعروض منه عالميًا، وارتفاع حجم الطلب عليه.

وأشار نائب رئيس الهيئة إلى أن سوء الأحوال الجوية أثر بالسلب على إنتاجية القمح الصلب عالميًا فى العديد من المناشئ المنتجة له، مما أدى إلى تراجع حجم إنتاجه فى دول مثل فرنسا وأستراليا وأمريكا.

وأضاف نعمانى أن «الهيئة» تابعت على مدار الأيام الماضية التعاقدات التى تم توقيعها قبل ٢٥ يناير الماضى، ونفى أى توقف من جانب الشركات الموردة فى توريد الكميات المتعاقد عليها، بسبب صعوبات فى سداد مستحقاتها المالية.

وقال نائب رئيس الهيئة: «تم الاتفاق مع البنوك على استثناء الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان لشحنات القمح من قرار وقف العمل بالبنوك، خلال فترة المظاهرات، واستجاب البنك المركزى، وطلب من البنوك الاستمرار فى فتح الاعتمادات لشحنات القمح الخاصة بالهيئة، بما يساعد فى توفير احتياجات البلاد من رغيف الخبز.

وقال إنه لا تأثير للاضطرابات الحالية فى مصر على إجراء مناقصات عالمية لاستيراد القمح، مؤكدًا أن الأسعار العالمية للبيع وجودة الأقماح هما اللتان تحكمان ذلك.

وأشار إلى أن توريدات القمح من السوق المحلية ستبدأ فى الفترة من أبريل إلى يونيو، ومن المتوقع أن تبلغ ٣ ملايين طن.

وأضاف أنه لا يوجد ما يقلق تجاه تعزيزات القمح فى مصر، وتابع: إن هيئة السلع هى التى تذلل عمليات الاستيراد وتسهل عملية فتح الاعتمادات المستندية للاستيراد، مشيرًا إلى أن الأسعار العالمية للقمح سجلت زيادات كبيرة منذ تراجع الإمدادات الروسية، بفعل قرار حظر التصدير فى سبتمبر الماضى، وبلغت الارتفاعات حسب تقديره إلى أكثر من ١٠٪.

وذكرت وكالة «رويترز» أن شحنات القمح الأمريكى تعطلت الأسبوع الماضى جراء حركة المظاهرات، وبسبب مشكلات تتعلق بخطابات الائتمان وطلب بعض شركات الشحن تعديل خطابات الاعتماد، وبسبب إغلاق البنوك فى مصر، لذا فإن أغلب صفقات القمح الكبيرة تأجلت.

تعاقدت هيئة السلع التموينية منذ يوليو الماضى على شراء ٤,٤ مليون طن من القمح الفرنسى والأمريكى والكندى والأسترالى والأرجنتينى.

وكانت مصادر أمريكية فى قطاع القمح حذرت من أن الاحتجاجات المستمرة فى مصر قد تعطل واردات مصر من القمح مع تأخر بعض الشحنات من الولايات المتحدة، وهى أحد مصادر القمح الرئيسية لمصر.


ضياء الدين نعمانى

خبراء يحذرون من فتح التحويلات من الحسابات بالبنوك دون حد أقصى

اقتراح بوضع حد أقصى للتحويلات لا يتجاوز مليون جنيه للعميل

كتب ـ محسن عبدالرازق:

حذر مراقبون وخبراء اقتصاد من إساءة استخدام قرار محافظ البنك المركزى فتح التحويلات من الحسابات بالبنوك العاملة بالسوق المحلية إلى الخارج دون حدود قصوى على خلفية توقيف عدد من الوزراء السابقين والمسؤولين، والتحفظ على أرصدتهم المصرفية.

دعا الدكتور محمد سلام، أستاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة، إلى الحذر لوضع حد أقصى بقيمة مليون جنيه فى التحويلات للعميل الواحد، محذراً من أن يسىء بعض المستفيدين استخدام القرار ويحولون الأموال إلى الخارج ثم يهربون من البلاد، لكنه طالب بتلبية طلبات فتح الاعتمادات المستندية للمستوردين.

فى سياق متصل عقدت البنوك العاملة بالسوق التى استأنفت نشاطها «أمس» غرف عمليات مركزية لمتابعة الموقف لحظة بلحظة على صعيد التحويلات والإنتربنك الدولارى وغرف المعاملات الدولية بها والتشاور مع البنك المركزى.

ورفضت مصادر بالبنك المركزى الكشف عن حجم العمليات التى تمت أمس بالبنوك لتحويلات للخارج، مؤكدة أنه سيتم حصرها بعد انتهاء المعاملات اليومية بينما قال مسؤولون للخزانة والاستثمار بعدة بنوك إن التحويلات جاءت فى إطار آمن بمبالغ لم تذكر وأقل وطأة مما كنا نتخيل.

وقال حسين رفاعى، رئيس القطاع المالى بالبنك الأهلى المصرى، إن الإجراءات تجرى متابعتها مع البنك المركزى، وستقرر زيادة ساعات العمل فى بعض الفروع إذا دعت الحاجة، متوقعاً أن تحقق عملية شراء الدولار خسائر فى الوقت الحالى مع توقعات انخفاضه إذا تحسنت الأوضاع.

تراجع إنتاج الغزل والنسيج

تراجع الإنتاج فى مصانع الغزل والنسيج بنسبة ٥٠٪ بسبب حظر التجول

كتب ـ محمد عبدالعاطى:

تباينت ردود أفعال شركات قطاع الأعمال العام مع إعلان الحكومة بداية العمل الرسمى أمس.

ففى الشركة القابضة للقطن والغزل والنسيج، لم يكن هناك التزام كامل بعودة جميع العاملين، نظرا لظروف عملهم التى لم تتناسب مع قرار «حظر التجول».

قال المهندس محسن الجيلانى، رئيس الشركة، إن ورديات المصانع الواقعة فى المناطق المفروض فيها حظر تجول، تأثرت بسبب تعامل العمال مع القرار.

وأضاف «الجيلانى» فى تصريح لـ«المصرى اليوم»: هناك ورديات تبدأ العمل من الساعة الحادية عشرة مساء، وهو الوقت الذى تنتهى فيه الوردية السابقة لها ما يعوق خروج العاملين من المصانع، بسبب حظر التجول.

وأوضح أن الشركات التابعة للغزل والنسيج تأثرت بسبب تراجع الطاقة الإنتاجية بنسبة ٥٠٪ خلال الـ١٢ يوما السابقة، فضلا عن التوقف التام لعمليات البيع.

وحول مشاركة عمال الغزل والنسيج فى مظاهرات يناير، قال «لست على علم بهذا الأمر، لأننى أهتم بوجود العامل فى ورديته، لكن بعد انتهاء مدة العمل لا أعرف عنه شيئا».

وقال المهندس زكى بسيونى، رئيس الشركة القابضة للصناعات المعدنية وشركاتها التابعة، إن جميع العاملين بمصانع الشركة ملتزمون حتى خلال أحداث يناير بالعمل.

وأوضح أن أمس يعد يوما عاديا، حيث تم تسيير العمل بالشكل الكامل، وبدأت عمليات نقل البضائع والمنتجات، وبدأت عمليات التصدير مع عودة الموانئ إلى العمل، نافيا وجود خسائر أو تعرض مصانع الشركة لأعمال تخريبية، لأن العمال يحمون هذه الكيانات.

وقال الدكتور أحمد الركايبى، رئيس الشركة القابضة للصناعات الغذائية، إن الشركة تعمل حاليا بكامل طاقتها، والعمل بدأ رسميا لجميع العاملين، وفترة العمل تستمر حتى الساعة الرابعة عصرا بحظر التجول.

الحكومة تمد العمل حتى السادسة مساء فى المجمعات الاستهلاكية

المحافظات ـ عماد الشاذلى وناصر الكاشف:

قررت الشركة القابضة للصناعات الغذائية، مد العمل بالمجمعات الاستهلاكية بالقاهرة والمحافظات حتى السادسة مساءً، وإلغاء جميع إجازات العاملين بالفروع والعمل أيام العطلات وتكثيف المعروض من السلع الغذائية واللحوم والدواجن والأسماك بالشركات وفروع المجمعات الاستهلاكية التابعة لها بالقاهرة والمحافظات، مع تشكيل غرف عمليات مركزية لتلبية احتياجات المجمعات بعد تأمين سيارات نقل البضائع بالتعاون مع القوات المسلحة والشركة القابضة للنقل البرى والبحرى. وتقرر طرح ١٥ ألف طن سكر معبأ فى عبوات بسعر ٥ جنيهات للكيلو فى المجمعات التابعة لشركتى الجملة للسلع الغذائية فى محافظات القاهرة والوجه البحرى والصعيد، و٣ آلاف طن سكر حر من إنتاج شركة السكر للصناعات التكاملية بسعر ٤,٢٥ للكيلو وتكثيف المعروض من المكرونة من إنتاج شركات المطاحن والمخابز فى عبوات تبدأ من ٣٥٠ جراماً بسعر ١,٢٥ و٤٠٠ جرام بسعر ١,٥٠ و٥٠٠ جرام بسعر ١,٧٥ وعبوات سائبة ١٠ كيلو بسعر الكيلو ٣,٥٠ جنيه و٥ آلاف كرتونة زيت طعام بجميع أنواعه من إنتاج شركات الزيوت التابعة للشركة القابضة بأسعار تبدأ من ٨ جنيهات لزيت الخليط عبوة واحد لتر وزيت عباد الشمس تبدأ بسعر ٩,٥٠ للعبوة واحد لتر ومسلى نباتى تبدأ بسعر ٩ جنيهات للكيلو وطرح ألف طن أرز كاميلنو تبدأ بسعر ٣,٥٠ جنيه للكيلو و٥٠٠ طن دقيق فاخر معبأ تبدأ بسعر ٣ جنيهات للكيلو، كما تم تكثيف المعروض من اللحوم المجمدة للأجزاء الأمامية «الموزة والكتف والرقبة» تبدأ بسعر ٢٦ جنيهاً للكيلو والأجزاء الخلفية تبدأ بسعر ٣٢ جنيهاً للكيلو والصوابع بسعر ٢٩ جنيهاً للكيلو والعروق بسعر ٣٧ جنيهاً للكيلو وتقرر زيادة اللحوم الطازجة المذبوحة والمشفاة بسعر ٣٨ جنيها للكيلو واللحوم السودانية المبردة بسعر ٣٨ جنيهاً للكيلو والدواجن المستوردة البرازيلى بسعر ١٦,٥٠ جنيه للكيلو وطرح ٥٠٠ طن من الأسماك المجمدة لأنواع الماكريل والمكرونة والمرجان والبربونى والهوس ماكريل تبدأ بأسعار ٧ جنيهات حتى ٢٠ جنيها للكيلو والفيليه بسعر ١١ جنيها للكيلو.

Cyan Magenta Yellow Black

[redacted]

زحام على البنوك فى أول أيام «استئناف العمل».. وإجراءات أمنية مشددة على الفروع

احتكاكات بين الموظفين والمواطنين بسبب تأخر فتح الفروع.. وتشغيل ماكينات الصراف الآلى

كتبت ـ أميرة صالح ومحمد أحمد السعدنى:

تزاحم آلاف المواطنين على البنوك فى أول يوم عمل عقب تعطل الجهاز المصرفى لمدة أسبوع كامل إثر المظاهرات التى اندلعت الثلاثاء قبل الماضى.

وشهد عدد من البنوك بعض الاحتكاكات بين بعض العاملين والجمهور، الذى حرص على الحضور مبكراً منذ الثامنة صباحا، رغم أن مواعيد العمل التى تم الإعلان عنها تبدأ الساعة العاشرة بدلاً من الثامنة والنصف قبل المظاهرات.

وقال عدد من المواطنين إن البنوك لم تكن مستعدة لاستقبال الجمهور فى العاشرة وبدأت عمليات تجهيز الصالات وتنظيفها قبل العاشرة بقليل مما أدى إلى انتظار المواطنين فى الخارج فى الوقت نفسه طالب العاملون بعض المتزاحمين على الدخول للبنوك بالانتظار داخل صالة البنك لكبر سنهم وعدم قدرتهم على الوقوف فى الشارع.

وقالت ولاء محمود: إنها قدمت إلى البنك مع زوجها للحصول على الراتب الشهرى، الذى تأخر نتيجة إغلاق البنك عقب وقوع المظاهرات، وأضافت أنها حضرت منذ الثامنة والنصف صباحاً إلا أن هناك تأخيراً فى الدخول إلى البنك نتيجة عدم انتهاء عمليات النظافة، والتى كان يجب أن تتم قبل يوم من استقبال الجمهور.

وأوضحت أن تأخر صرف الأموال أدى إلى عدم استطاعة بعض الأسر الحصول على الأموال ولكن كان هناك تكاتف واضح بين الناس.

وأكدت أن ما قلل من حدة نقص الأموال والسيولة لدى المواطنين أن موظفى القطاع الحكومى كانوا قد تسلموا رواتبهم قبل مظاهرات يوم ٢٥ وهو ما ساهم فى توافر بعض السيولة لدى الأسر.

وتابعت أن محاولات بعض التجار استغلال الموقف وزيادة أسعار الخضر والفاكهة دفعت بعض الشباب للذهاب إلى سوق العبور والبيع للسكان بالسعر العادى دون مغالاة وهو ما خفف من اتجاه التجار إلى استغلال الموقف وغلاء الأسعار.

وقال أسامة أحمد: «قدمت منذ الصباح الباكر إلى البنك لأحصل على أموالى المودعة فى البنك»، وأكد أنه تعرف منذ الصباح على فروع البنك المتاحة للعمل، وكان حريصاً على الحضور المبكر قبل الزحام لكن هناك أعداداً كبيرة لاتزال فى انتظار دخول البنك، مضيفاً أن أمن البنك يعمل على دخول الواقفين بالدور دون تمييز بين كبار أصحاب الشركات والمواطن البسيط.

وأوضح أنه سيستمر فى الحضور يومياً إذا تعثر فى الحصول على أمواله حتى يحضرها بالكامل من البنك.

وقالت ميرفت سعيد إنها قدمت إلى البنك لإحضار جزء من مدخراتها نتيجة زيادة معدل النفقات خلال الأيام الماضية بعد ارتفاع أسعار العديد من السلع. وأكدت أنها لن تقدم على سحب جميع مدخراتها مفضلة بقاءها فى البنك عن ادخارها فى المنزل، مشيرة إلى ثقتها فى استمرارها فى البنك معتبرة ما حدث ليس إلا أزمة عابرة وقالت إن فك ودائعها فى الوقت الحالى سيؤدى إلى خسارتها.

فى الوقت نفسه زادت كثافة عمليات الحراسة أمام البنوك وكان من الملاحظ وجود قوات من الحراسات الخاصة أمام جميع الفروع العاملة بالأمس حيث كان من المقرر أن تعمل البنوك بنحو ٣٠٪ فقط من طاقتها للتأكد من عمليات التأمين ونقل الأموال وضمان عدم الاعتداء عليها.

وقام عدد من فروع البنوك التى لم تعد إلى العمل بتعليق لافتات موضح عليها أقرب الفروع التى عادت إلى العمل للتيسير على المتعاملين مع تلك الفروع. وكان تحطم بعض ماكينات الصرف الآلى سببا فى زيادة أعباء بعض المتعاملين، وقال فتحى كمال إنه يصل إلى أقرب ماكينة صرف آلى منزله بالكاد إلا أن المفاجاة أنها تحطمت، ما أدى إلى ذهابه إلى أخرى، مؤكدا صعوبة استخدام الماكينة وقال إنه يقوم بالاستعانة بأى شخص لصرف المعاش وقال إنه لم ينجح فى تحمل انتظار الطوابير الطويلة أمام الماكينات للصرف وعليه قرر أن يعود فى يوم آخر.

وقال متولى شعبان، متطوع، كان يضع قائمة بالعملاء لتنظيم من يدخل أولا: «ينبغى أن يكون هناك بعض النظام هنا. الناس متلهفة على صرف رواتبها وسحب المال».

وكان ٢٩ بنكاً من بين ٣٩ مسجلة لدى البنك المركزى قررت فتح أبوابها بدءاً من الأمس، من بينها عشرات من البنوك الأجنبية.

وقالت نيفين لطفى، الرئيس التنفيذى، العضو المنتدب للبنك الوطنى للتنمية، إن البنك قرر فتح عدد من فروعه المؤمنة من جانب قوات الأمن والقوات المسلحة فى بعض المواقع.

ولفتت إلى أنه تقرر فتح ٩ فروع للبنك من بين ٤٠ فرعاً يمتلكها وتنتشر فى أنحاء الجمهورية.

من جانبه قال إسماعيل حسن، رئيس مجلس الإدارة، العضو المنتدب لبنك مصر إيران، إن البنك قرر فتح ٦ فروع من بين الـ ١١ فرعاً المنتشرة، مشيراً إلى أن هذه الفروع ستكون مؤمنة تماما.

وقام بنك باركليز مصر باستئناف العمل اعتباراً من الأحد الماضى فى ٧ فروع هى فرع المعادى شارع ٩ وسيتى ستارز ومحيى الدين أبوالعز والقطامية والزمالك بالقاهرة وفرعا رشدى ولوران بالإسكندرية إعمالا لقرارات البنك المركزى المصرى بخصوص مواصلة عمل القطاع المصرفى بدءا من اليوم.

ومن المقرر أن تستمر ساعات عمل البنوك من العاشرة صباحاً إلى الواحدة والنصف ظهرا، كما قامت البنوك بتغذية ماكينات الصراف الآلى.

من جانبه قال أكرم تيناوى، العضو المنتدب لبنك المؤسسة العربية المصرفية إن البنك قرر فتح ٤ فروع من بين ٣٨، مشيراً إلى أن إدارات هذه الفروع ستلتزم بتقديم جميع خدماتها لجميع عملاء البنك من شركات وأفراد.

يذكر أن عدداً من البنوك العاملة قررت تنشيط خدمة العملاء عبر الهاتف لتلقى جميع استفسارات العملاء من خلال مركز الاتصال الذى يعمل من التاسعة صباحاً حتى الثالثة مساءً طوال أيام الأسبوع.



أعداد كبيرة من المواطنين أمام أحد البنوك بالقاهرة — تصوير - فؤاد الجرنوسى

..وصرف الرواتب والمعاشات من مكاتب البريد تحت حماية الأمن فى المحافظات

عشرات الطلاب العرب يتوافدون على «البنك العربى» بـ«أكتوبر».. وفض مشاجرات بين المواطنين فى أوسيم وكرداسة

شهدت البنوك وماكينات الصرف الآلى ومكاتب البريد زحاماً شديداً من قبل المواطنين وأصحاب المعاشات، فى مختلف المحافظات، أمس، وسط تشديدات أمنية على مداخل البنوك والمناطق المحيطة بها.

ففى الإسكندرية، كان أكثر الشوارع التى شهدت تكدسا شارع طلعت حرب بمحطة الرمل وسط المحافظة، حيث انتشرت قوات الشرطة، حفاظا على المواطنين من أى احتكاكات خارجية مع البلطجية والخارجين عن القانون، فيما انتشرت مدرعات القوات المسلحة فى مداخل ومخارج شوارع البنوك، منذ الصباح الباكر وحتى موعد انتهاء صرف المواطنين أموالهم.

وانتقد مواطنون قصر عملية الصرف حتى الواحدة والنصف ظهرا، نظراً لتسببه فى تكدس عدد كبير منهم ومسؤولى الشركات أمام البنوك لصرف المبالغ المالية التى يحتاجونها، خاصة أن الصرف يجرى من خلال شباك واحد فقط فى كثير من البنوك.

وقال أحمد سليمان، مسؤول بأحد فروع بنك القاهرة فى الإسكندرية، إن البنك يعمل بحوالى ٣٠ ٪ من طاقته ويشهد إقبالا كثيفاً من العملاء بعد توقف دام أسبوعين، مضيفا أن اختصار مدة العمل إلى ٣ ساعات تبدأ من العاشرة والنصف وتنتهى فى الواحدة والنصف زاد من حدة الزحام. وقال مصدر مسؤول بالهيئة العامة للبريد فى المحافظة إن أغلب مكاتب البريد بالمحافظة تعمل فى كل الأنشطة اليومية المعتادة إلا أن بعض المكاتب مثل مكتب محطة الرمل لم يقدم خدمات البريد واقتصر على الاتصالات فقط نظرا لقربه من مراكز المظاهرات.

وأضاف أن مواعيد العمل تبدأ من العاشرة والنصف وتنتهى فى الواحدة والنصف، مثل مواعيد البنوك وتشمل الأنشطة المتمثلة فى صرف المعاشات والرواتب وإجراء التحويلات.

فى المقابل، رحب عدد من مستثمرى المناطق الصناعية بقرار إعادة عمل البنوك، مؤكدين أنه يساهم فى صرف رواتب العاملين بالمصانع والتى تأخر صرفها أسبوعا كاملا. وقال هانى المنشاوى، عضو مجلس إدارة جمعية مستثمرى برج العرب، إن السماح للمستثمرين بسحب المبالغ المالية التى يحتاجونها ساعدهم على بدء العمل داخل المصانع بشكل جاد، مشيرا إلى أن عدم دفع رواتب العمال من أهم المشاكل خلال الأيام السابقة، فضلا عن شراء المواد الخام اللازمة لتشغيل المصانع.

وفى بورسعيد، امتدت طوابير المواطنين أمام عدة بنوك، منها بنوك الإسكندرية والقاهرة ومصر والبنك المركزى وقامت قوات من الشرطة والجيش بتنظيم وتأمين المواطنين لصرف الرواتب الشهرية وصرف أموال لأصحاب الودائع وتسيير حركة التجارة المصرفية. وتكدست مئات السيارات فى شارع الجمهورية الذى أغلقته إحدى الدبابات من منتصفه لتأمين البنوك الموجودة هناك.

وفى البحر الأحمر، شهدت البنوك الحكومية والخاصة بمدينة الغردقة تزاحماً شديداً من المواطنين، أمس، فى أول يوم عمل للبنوك منذ الأسبوع الماضى، حيث امتدت طوابير المواطنين إلى خارج البنوك خاصة بنك مصر فى شارع النصر، واستعانت إدارات البنوك بعدد من ضباط وأمناء الشرطة لتنظيم عملية الدخول للبنوك قبل انتهاء مواعيد العمل.

وأكدت مصادر ببنك مصر أن نحو ٩٥٪ من العمليات البنكية التى تمت عبر البنوك السبعة الموجودة فى المدنية، كانت عمليات سحب من مواطنين ومسؤولى الفنادق والشركات والقرى السياحية لصرف الرواتب الشهرية للعاملين.

وفى محافظة ٦ أكتوبر، تكرر مشهد الزحام نفسه أمام البنوك، فيما شهد البنك العربى توافد العشرات من الطلاب العرب الذين لم يرحلوا إلى بلادهم رغم الأحداث الأخيرة.

وشهدت مكاتب البريد فى القرى والمراكز زحاما شديدا مما تسبب فى حدوث مشادات واشتباكات بين مواطنين فى أوسيم وكرداسة.

وفى الواحات تم تخصيص منفذ للسيدات وآخر للرجال، فيما اضطرت قوات الجيش للتدخل لفض مشاجرات بين المواطنين أثناء صرف رواتب العمال والمناطق الصناعية فى منطقة البنوك.

وفى الدقهلية، عادت الفروع الرئيسية للبنوك بالدقهلية أمس لعملها ووقف مئات المواطنين فى طوابير طويلة أمام الأبواب ونشبت اشتباكات بين المواطنين أمام الفرع الرئيسى لبنك مصر بالمنصورة بسبب التدافع على أولوية الدخول لإجراء المعاملات، بعد تطبيق تعليمات بدخول فرد واحد فقط إلى البنك لإتمام معاملاته، وانتشرت دبابات الجيش وأفراد من القوات المسلحة على البنوك العاملة لتأمينها.

وعلقت فروع البنوك، خاصة بنك مصر فى منية النصر ودكرنس والمنزلة ومعظم مراكز المحافظة، لافتة مكتوبا عليها «على عملاء البنك الكرام التوجه إلى الفرع الرئيسى بالمنصورة».

وفى محافظة القليوبية، سادت حالة من الهدوء وعادت الأمور إلى مجراها الطبيعى حيث بدأت المصالح الحكومية أعمالها أمس وارتفعت نسب الحضور بالمصالح الحكومية، بينما شهدت البنوك ومكاتب البريد زحاما شديدا فى ظل تواجد مكثف لقوات الأمن والجيش وبعض اللجان الشعبية التى قررت المساهمة فى تنظيم المواطنين وحمايتهم داخل وخارج البنوك ومنطقة البريد.

وفى بنى سويف، تدافع المواطنون على أبواب البنك الأهلى، فى الشارع الرئيسى لصلاح سالم وفشلت الحراسة الأمنية فى تنظيم العملاء، وفوجئ مسؤولو البنك بتدافع المواطنين وعدم استجابتهم لعمليات التفتيش على البوابة الإلكترونية للوصول إلى شبابيك صرف الرواتب.

واضطر مسؤولو البنك إلى الاتصال بالدكتور سمير سيف اليزل، محافظ بنى سويف، وطالبوه بإرسال قوات الجيش لإعادة النظام واصطفاف المواطنين فى طوابير.

وفى المنيا، شهدت مكاتب البريد وفروع البنوك تزاحم آلاف المواطنين لصرف المعاشات والرواتب، مما أدى إلى حدوث مشاجرات بين مواطنين وإصابة البعض بحالات إغماء خاصة من كبار السن، فضلاً عن تعطل بعض ماكينات البنوك.

وقال أيمن زهرا، مدير البريد بالمحافظة، إن التزاحم يرجع إلى إقبال أكثر من ١٠٩ آلاف من أصحاب معاش التضامن الاجتماعى لصرف معاشاتهم البالغة قيمتها ١٢ مليون جنيه خصصت لها ١٠٨ مكاتب على مستوى المدن والقرى لصرفها بانتظام، مؤكدا تخصيص غرفة عمليات لمتابعة أى معوقات أو مشكلات.

وفى قنا، شهدت بنوك الأهلى ومصر والإسكندريه ازدحاما شديدا منذ الساعات الأولى لصباح أمس، سعياً إلى صرف الرواتب والحوالات القادمة من البلاد العربية والأجنبية، وفوجئ المواطنون بإغلاق بنك الإسكندرية فرع قنا رغم الإعلان عن فتح جميع البنوك والعمل بها، مما أدى إلى تجمهر المواطنين أمام البنك بالرغم من حضور موظفى البنك إلا أنهم فوجئوا بتعليمات من القاهرة بعدم العمل أمس.

وفى البحيرة، شهدت البنوك زحاماً شديداً حولها، ففى الوقت الذى سمح فيه العاملون بالبنكين الأهلى ومصر بدخول المواطنين على دفعات كل دفعة تتكون من ١٠ أشخاص، ويغلق الباب ليدخل ١٠ آخرون، فإن بنك القاهرة وضع لافتة بأن البنك مغلق.

زحام شديد أمام البنك العقارى المصرى — تصوير - حازم جودة

تغطية: غادة عبدالحافظ وهبة بكر ومحمد مجلى وعمرو التلاوى وندى سعد وأكرم عبدالرحيم وسعيد نافع ومحمد السيد سليمان وعلى الطيرى وعبدالحكم الجندى ومحمد محمود خليل وعمر الشيخ وجمال نوفل وحمدى جمعة ومحمد حمدى وأحمد عبدالسلام وحمدى قاسم وياسر شميس



محمد سمير

قوس النصر

المشاعر تضطرب.. القلق مشروع.. الخوف غريزة بشرية طبيعية.. أقول ذلك لكل من لم يشارك جسدياً فى انتصار الشباب فى ملحمة ميدان التحرير: إلى الأمهات اللاتى يأكلهن القلق على المتظاهرين.. إلى الآباء والجدود والأصدقاء وكل فرد فى عائلة يتنازعهم الفخر والخوف على الشباب الباسل، وكانوا يتمنون أن يشاركوهم، لولا مسؤولياتهم أو أعذارهم المختلفة.. إلى الذين يشعرون بالاضطراب بسبب توقف أعمالهم، إلى كل الذين يريدون أن يوصلوا إلى أبطال «التحرير» رسالة تقول «كفاية عملتم اللى عليكم وزيادة، عايزين إيه تانى، ارجعوا بقى شوفوا شغلكم وسيبوا الناس تشوف شغلها».

أقول لكل هؤلاء، وهم الغالبية العظمى من الشعب، وأنا منهم: «هذه وجهة نظركم ومنطق مقبول، ولكنه مقبول لكم أنتم يا من تقدسون المنطق والعقل، أما الشباب فى (الميدان)، فمشاعرهم مختلفة، وهذا حقهم، فقد كسروا، بانتصارهم المذهل وصمودهم البطولى وإرادتهم الهائلة، كل منطق وتجاوزوا كل أصوات العقل، وأتحدى أن يكون هناك – حتى من بين أبطال التحرير – من تخيل روعة هذا النصر قبل ٢٥ يناير المجيد.

علينا جميعاً، كل الذين سينعمون بمكاسب هذا النصر، أن ندع القلق جانبا، ونتوجه للأبطال بالشكر والامتنان والتشجيع على قيامهم ببعث وإحياء مصر جديدة، وعلى حقن الوطن بروح شبابية ملهمة، سترتقى به إلى مستوى أكبر الدول تحضرا ورقيا، فمنذ ٢٥ يناير، لن نكتفى بالافتخار بتاريخنا العريق، وإنما أصبح يحق لنا أن نفتخر بمستقبلنا الواعد.

شكراً لكل من شارك فى صناعة النصر والمستقبل.. شكراً للشباب من كل جنس ولون ومن كل الطوائف والانتماءات.. شكراً لكل من زودهم بغذاء ودواء وغطاء.

شكراً لشباب «الإخوان المسلمين» – الذين أختلف معهم بشدة فى توجهاتهم السياسية – على مساهمتهم بدور عظيم فى حماية أرواح باقى الأبطال، من بلطجية أصحاب المصالح، الذين توهموا أنهم يسدون خدمة إلى النظام الذى سقط، فكانوا مثل الدبة التى قتلت صاحبها، وبهذه المناسبة، أقترح على النظام الجديد، الذى شارك فى اكتمال النصر بحماية وتأمين مليونية الجمعة الماضى الحضارية الرائعة أن يسقط عن جماعة الإخوان لقب «المحظورة»، الذى لم يعد له أى معنى، خاصة بعد ٢٥ يناير، فقد أثبت «الإخوان المسلمون» وجودهم وتنظيمهم وقوتهم على أرض الواقع، وأتمنى عليهم مستقبلا أن يرسخوا اندماجهم مع المجتمع بالكف عن إقحام الدين فى السياسة.

شكراً للشباب القبطى الواعى الذين ساهموا كتفاً بكتف فى تحقيق ملحمة ٢٥ يناير التاريخية، وأعلنوا بوضوح من خلال بيانات وتصريحات لا لبس فيها عن اختلافهم سياسيا مع توجهات وتوجيهات البابا شنودة، مع احترامهم الكامل، واحترامنا جميعا بالطبع، لشخصه ولسلطته الروحية ولمكانته الدينية، وقد أحبط الشباب القبطى بموقفهم الطبيعى الرائع مخططاً أجنبيا طائفيا خطيرا حاول السطو على الثورة المصرية الخالصة وأطلق عليها كذبا لقب «ثورة إسلامية»!

علينا جميعاً أن نترك المنتصرين يستمتعون بنصرهم كما يحلو لهم، وألا نضغط عليهم بأى شكل من الأشكال، ولا ينقصنا للعودة إلى الحياة الطبيعية إلا أن يفك النظام الجديد الارتباط بين عودة الحياة الطبيعية، وفض المظاهرات، ولا أعتقد أن اعتبار ميدان التحرير «هايد بارك» بل وتخصيص ميدان آخر كميدان مصطفى محمود، مثلاً، كمكان لتظاهر أصحاب الرأى الآخر، يمكن أن يشكل أى عائق أمام عودة الحياة إلى طبيعتها، بل سيساهم فى إظهارنا كمجتمع حضارى رائع يرحب بالتعبير بحرية عن الرأى.

علينا جميعا أن نستعد لاستقبال الأبطال، حينما يشاؤون، استقبالا حافلاً يليق بالانتصار العظيم، وأقترح أن نشكل لهم نحن وأولادنا الذين سينعمون ويفتخرون بمكاسب هذا الانتصار سلسلة بشرية من صفين يخرجون عبرها من ميدان التحرير تكون بمثابة «قوس نصر» عملاق احتفاء بهم وتعبيراً عن شكرنا وتقديرنا لهم وتضامننا معهم.

أما إذا كان هناك من يعتقد أنه لا يتمتع بهذا النصر أو أنه لن يستفيد منه هو وأولاده من بعده، مهما تخيل أنه قد تسبب له فى خسائر هى بكل الأحوال مؤقتة، فأقول له: «راجع نفسك».. وإذا لم يقتنع لا يبقى سوى أن أقول له «هذا رأيك وأنت حر فيه، ولكن أرجوك احترم الرأى الآخر ولا تحاول التقليل من شأنه، كما يمكنك التظاهر من أجل التعبير عنه» وسأهمس له فى أذنه: «وعندما تتظاهر تذكر أن ذلك بفضل ثورة التحرير».

بيان شركة «أمبال - أمريكان إسرائيل» يؤكد عدم تضرر خط الغاز

إسرائيل تتوقع استئناف إمدادات الغاز المصرى خلال أسبوع والأردن تلجأ إلى الديزل لتشغيل محطاتها الكهربائية

وكالات:

قالت شركة «أمبال – أمريكان إسرائيل» المساهمة فى شركة «غاز شرق المتوسط» المالكة لخط الغاز الممتد إلى إسرائيل، إن الخط لم يتضرر جراء تفجير استهدف محطة قياس للغاز فى العريش، متوقعة استئناف إمدادات الغاز فى غضون أسبوع.

وقالت «أمبال» فى بيان لها، أمس، إن إمدادات الغاز إلى شركة غاز شرق المتوسط «إى. إم. جى» توقفت بفعل الانفجار، مشيرة إلى أن الشركة القابضة المصرية للغازات الطبيعية «إيجاس» شرعت فى إجراءات الإغلاق المعتادة التى تؤثر على نقل الغاز عبر شبه جزيرة سيناء.

وتملك «أمبال» وهى شركة قابضة، حصة تبلغ ١٢,٥٪ فى شركة «غاز شرق المتوسط» التابع لها خط الغاز الممتد من العريش فى مصر إلى عسقلان فى إسرائيل.

النيران تتصاعد من محطة قياس الغاز أمس الأول

كان مجهولون فجروا محطة فلترة وقياس كميات الغاز الطبيعى فى العريش، أمس الأول، وأغلقت القوات المسلحة المحطة وسيطرت على الحريق، لتتوقف إمدادات الغاز إلى إسرائيل والأردن معاً.

وتستورد إسرائيل ٤٠٪ من احتياجاتها من الغاز الطبيعى من مصر فى إطار اتفاق تم إبرامه عام ٢٠٠٥، وقالت وزارة الطاقة الإسرائيلية، إن أوامر صدرت فى حقل «يام تيتيس للغاز» للمساعدة فى تعويض الفاقد من إمدادات الغاز من مصر، مستبعدة تأثر توليد الكهرباء فى إسرائيل.

وسبق أن أشار بنيامين نتنياهو، رئيس الوزراء الإسرائيلى، فى تصريحات يوم الجمعة الماضى، إلى أن إسرائيل تعتزم الاعتماد بشكل متزايد على حقول الغاز لديها.

وعلى الصعيد الأردنى، قال مدير عام شركة الكهرباء الوطنية الأردنية، غالب المعابرة، إن الانفجار أدى إلى توقف تدفق الغاز إلى الأردن، مضيفا أن الشركة اضطرت لتحويل جميع المحطات إلى العمل بالوقود الثقيل والديزل لإنتاج الكهرباء.

وقال المعابرة إنه حسب تقديرات الجانب المصرى، فإن التوقف سيستمر أسبوعا لحين إصلاح الخطوط التى استهدفها الانفجار.

وعلى مدى السنوات الثلاث الماضية، اعتمد الأردن على الغاز المصرى الرخيص لتغطية ٨٠٪ من احتياجات البلاد لتوليد الكهرباء.

أكد أن تحديد الحد الأقصى للصرف من البنوك «مؤقت»

فاروق العقدة: البنك المركزى يضمن جميع الودائع فى البنوك.. ورجال الأعمال لم يحولوا أموالهم للخارج

كتب - محسن عبدالرازق وأميرة صالح ووكالات:

أكد الدكتور فاروق العقدة، محافظ البنك المركزى، أن البنك يضمن جميع ودائع المودعين فى جميع البنوك سواء بالدولار أو الجنيه المصرى أو أى عملة أخرى، والبنوك لديها سيولة كبيرة، مشيرًا إلى توجيه ٥ مليارات جنيه إلى فروعها بجميع المحافظات.

وقال إن البنوك لديها حجم كبير من السيولة، وكان يتم تحويل ١١٠ مليارات جنيه كل يوم من البنوك إلى البنك المركزى للاحتفاظ بها فى الحسابات الخاصة بها، نافيًا قيام أى من الشركات أو رجال الأعمال بسحب كميات كبيرة من أموالهم من البنوك إلى الخارج قبل أو أثناء تلك الأزمة التى وصفها بأنها أزمة سياسية إلا أن تأثيراتها على الاقتصاد المصرى لن تكون كبيرة.

وقال المحافظ إن تأثيرات تلك الأزمة ستكون على قطاع السياحة الذى فقد حتى الآن ما يقرب من مليار ونصف المليار دولار بعد خروج نحو مليون ومائتى ألف سائح كانوا متواجدين فى مصر، وعلى الاستثمارات الأجنبية ودخل قناة السويس والبورصة وأذون الخزانة، وهو ما يطلق عليه أموال ساخنة.

فاروق العقدة

وأكد أن الاحتياطى من العملات الأجنبية لدى البنك المركزى يبلغ الآن ٣٦ مليار دولار تكفى لتوفير احتياجات البلاد من السلع والواردات لمدة ٩ شهور ونصف، وليست هناك أى عودة للسوق السوداء للعملة، وأن جميع البنوك لديها أوامر مشددة بتلبية جميع الطلبات للعملة سواء المحلية أو الأجنبية.

وتوقع العقدة أن يصل حجم التدفقات المصرية إلى الخارج إلى نحو ٨ مليارات دولار على خلفية المظاهرات الحالية وحالة عدم الاستقرار، مشيرًا إلى أن فروع البنك العاملة جاهزة لصرف الأموال فى الحدود التى حددها البنك المركزى والتى تصل إلى ١٠ آلاف دولار و٥٠ ألف جنيه للصرف الكاش، وجميع البنوك جاهزة لإجراء عمليات «التحويل» عبر البنوك دون حد أقصى.

وقال: إن تحديد حد أقصى لصرف الأموال الكاش «وضع مؤقت»، هدفه التأكد من تأمين عمليات نقل الأموال بين البنوك بما يعمل على تلبية طلبات جميع العملاء.

ونفى العقدة فى لقاء أجراه الإعلامى عبداللطيف المناوى مساء أمس الأول السبت ما تردد عن تحويل كبار رجال الأعمال والشركات لأموالهم وهى مبالغ كبيرة إلى بنوك خارجية، قائلاً: إن الاحتياطى الأجنبى لايزال عند مستواه نفسه عند ٣٦ مليار دولار، وتحويل النقود يخضع لعمليات الرقابة للتأكد من مصدر الأموال طبقًا لقانون غسل الأموال.

[redacted]

شهداء ثورة ٢٥ يناير

«شباب فى عمر الزهور بعضهم لم يجد عملاً، وآخرون كانوا ينشدون التغيير من أجل مستقبل أفضل لأسرهم، ورب أسرة أرزقى خرج يبحث عن عمل ليعول أسرته ويوفر لها احتياجاتها»، لم يكن أى منهم يعلم أنه يسطر الكلمات الأخيرة فى حياته، وأن لقباً واحداً سيطلق عليهم جميعاً هو «شهداء الغضب»، إنهم الشهداء الذين سقطوا فى المظاهرات التى شهدتها مصر منذ ٢٥ يناير الماضى ومازالت مستمرة حتى الآن.

أمل عباس وخليل العبادى وتريزا كمال

يوم الغضب

على شارك فى المظاهرات بسبب تزوير انتخابات «الشعب» وآخر كلماته لوالدته: «اطمئنى سأعود منصوراً إن شاء الله»

«حسبنا الله ونعم الوكيل فى من وعد بسلامة المشاركين فى المظاهرات، واعتذر علانية عن الاعتداء على عدد منهم، خسرنا أعز الناس وأغلى الأحباب، واحتسبنا ابننا عند الله شهيداً مات دون وطنه».. بهذه الكلمات بدأت أسرة المحامى الشهيد على حسن زهران ٣٢ سنة ابن المنيا، الذى دفع حياته فداء لوطنه بعد تلقيه رصاصة غادرة بالرأس يوم الخميس٣ فبراير الجارى وسط ميدان التحرير.

وشيع نحو ٣٠ ألف مواطن من مواطنى مركز ملوى بالمنيا جنازة الشهيد فى مظاهرة شعبية حاشدة حتى مثواه الأخير، وردد زملاؤه هتافات (يا شهيد نام وارتاح وإحنا نكمل الكفاح).. (واسمع أم الشهيد بتنادى الداخلية قتلوا ولادى).

قال عبدالمجيد زهران، ابن عم الفقيد، والدموع تنهمر من عينيه: «كان الشهيد شعلة من الوطنية والمثابرة والنشاط، شارك فى انتفاضة شباب مصر من أجل مستقبل أبنائه»، مؤكداً أنه رغم كونه مسالماً لأبعد حد فإنه اتخذ قرار المشاركة فى المظاهرات منذ بدايتها، وعندما حاولت والدته وزوجته إقناعه بالعدول عن ذلك رفض وقال: «أنا هنا علشانكم كلكم وعلشان مستقبل أولادى ما أشارك به هو عمل سلمى يستهدف الخير للبلاد».

وأكد الحاج عبدالمجيد زهران، ابن عم الشهيد، أنه كان يتواصل مع غيره من الشباب عن طريق موقع «فيس بوك»، وتلقى دعوة بالوقوف وقفة احتجاجية يوم ٢٥ يناير، التى تحولت بعد ذلك إلى ثورة الطاهرة، واقتنع بالهدف النبيل واستغل تردده على القاهرة، حيث كان يعد لإفتتاح مكتب للمحاماة بمحافظة ٦ أكتوبر، مشيراً إلى أنه كان ينوى الرجوع عقب خطاب الرئيس يوم الثلاثاء الأول من فبراير، واتصل بعائلته، وقال فرحاً إلى هنا نحمد الله حققنا الكثير، وخطاب الرئيس أبكانى وأبلغنى شخصياً بأنه بكى لما سمع رغبة الرئيس فى إنهاء حياته فى مصر، وقال الفقيد ذهب إلى ميدان التحرير للاطمئنان على زملائه وحاولنا إثناءه عن الذهاب، لكنه رفض.

وقال أفراد من الأسرة إن آخر اتصال من الشهيد بالعائلة كان يوم الخميس ٣ فبراير الجارى فى الرابعة والربع عصرا، ولكن صوته كان به ضعف لا ندرى هل هو يأس أو مرارة أم إصابة قبل الطلقة القاتلة لا ندرى، وقال لأمه: «اطمئنى يا أمى سأعود إن شاء الله، وتحدث إلى صديقه الأقرب لقلبه جمال عزت عبدالرحمن، محام بإحدى شركات البترول، كما تحدث إلى محمد زهران ابن عمه، ثم زوجته وأمه وكأنه كان يودع أحباءه».

الشهيد على زهران

ابن عمه: «كان ينوى العودة بعد خطاب الرئيس» وأسرته: «لم نتلق عزاء من الشرطة أو أى جهة حكومية»

ابنه

مع أسرته فى صورة من ألبوم العائلة

وعن تلقيهم الخبر قال عدد من أبناء عمه إن أم الشهيد كانت تتابع الفضائيات عصر الخميس، وعلمت أن هناك مصابين اثنين وشهداء فانقبض قلبها، وحاولت الاتصال به دون مجيب، ولكنها بعد نحو الساعة، وتحديداً فى الخامسة وعشر دقائق فوجئت برقم هاتف الشهيد على المحمول الذى كانت تمسكه فردت فرحة، لكنها فوجئت بصوت غريب يسألها لمن هذا الهاتف، فقالت ولدى «على»، فقال لها نحن أمن مستشفى قصر العينى تعالى لتسلم جثة صاحب الهاتف بعد انتهاء حظر التجول، لتسقط الأم فى حالة انهيار عصبى تام.

وعن النشاط الحزبى قال الحاج عبدالمجيد زهران إن: الفقيد لم يشارك فى أحزاب رغم نشاطه الوطنى، ومشاركته فى انتخابات الشعب كمندوب عن نقيب المحامين، الذى كان مرشحاً فى الانتخابات وتصدى بنفسه لمحاولات التزوير.. ورفض دعوة الكثيرين للانضمام للوطنى، بسبب كرهه لسياساته، وأصيب بالإحباط عقب ظهور نتيجة الانتخابات، التى شابها التزوير، واتفقت الأسرة على أن من أهم أسباب مشاركة الشهيد بالمظاهرات هو إحساسه بالظلم من سياسات محافظ المنيا فقد حاول استصلاح قطعة أرض صحراوية بالقرب من الطريق الصحراوى الغربى بمركز ملوى، وقام بحفر بئر والسير فى كل الإجراءات القانونية، والإعداد لإنشاء مزرعة دواجن، لكن المحافظ أزالها بعد إصداره قرارا بدفع كل مستصلح ١٠ آلاف جنيه عن كل فدان لتسمح له المحافظة بالاستصلاح رغم أن المعنى بالأمر هو هيئة التعمير بالإضافة لإتاوات الأعراب كان الشهيد مضطراً لشراء الأرض ٣ مرات فتركها.

وقال عبدالمجيد زهران ابن عم الفقيد: «تعرفت على جثة الفقيد بنفسى والضربة ليست عادية، فهى تستهدف القتل، لأن الإصابة من أعلى لأسفل، كما أن الطلق غير عادى، وليس طلقة بلطجى من سلاح محلى الصنع أو غيره مثل المعروف عن البلطجية حمله، بل يبدو أنه مقذوف متطور، لأن الجمجمة فقد منها أجزاء وكأنها انفجرت».

وتساءل: «أين المسؤولون فلم نتلق أى اتصال سواء من المحافظة أو مديرية الأمن أو الحكم المحلى أو رئاسة الوزراء أو جهاز الشرطة وكأنهم يشعرون بأنهم أصحاب الجريمة وغابوا جميعا، حتى النيابة العامة لم تتواجد أثناء تسلمه ولم تطلب أقوالنا ولم تستدعنا، ولم يأخذ أقوالنا أحد من الشرطة أو القضاء، فهل هذا متعمد لإهدار حقوق الشهداء».

وكشف أن الفقيد كان العائل الوحيد لنحو عشرة أفراد حيث إن والده متوفى وهم ثمانية أشقاء هو أكبرهم جميعا ٢ من الذكور و٥ إناث كان يتكفل هو بأخين (محمد وإسماعيل) فى بداية دراستهما الجامعية، بالإضافة إلى ٣ بنات أصغرهن فى الصف الأول الثانوى، كما أن لديه طفلين محمد «عامين ونصف العام» وحسن (عام واحد) وزوجته حامل بجنينها الثالث، بالإضافة إلى والدته إنها وعدداً من المحامين بصدد إقامة دعوى قضائية ضد المتسبب مدنياً وجنائياً فى وفاة الشهيد.

وحملت الأسرة الحكومة مسؤولية مقتل الشهيد، لأن الفريق أحمد شفيق قبل استشهاد ابنها بيومين أكد سلامة الشباب ووعد بذلك واعتذر عن أحداث الأربعاء، ولو لم يصدر منه ذلك كنا سافرنا جميع الأسرة وأحضرنا «على» بالقوة.

مصطفى ذهب لاستكشاف مصدر الطلقات فأصابته رصاصة.. ووالده يطالب بالقصاص من «العادلى»

لم يكن مصطفى جمال وردانى رمضان، ٢٥ سنة، حاصل على دبلوم صنايع، يعلم وهو يلقى ملف أوراقه الشخصية جانباً يوم الجمعة ٢٨ يناير الماضى بعد فشله فى الحصول على عمل، أنه سيودع الدنيا خلال دقائق ولم يعد فى حاجة إلى جميع هذه الأوراق لأنها ستستبدل بورقة واحدة هى شهادة وفاته، فبعد أن نزل مسرعاً من مسكنه على صوت طلقات النار فى المظاهرات ليستكشف الأمر أصيب برصاصة قاتلة أنهت حياته.

«المصرى اليوم» التقت أسرته التى احتسبته عند الله شهيداً، داخل مسكنه بشارع الكساب بحى السويس، قال والده جمال وردانى: «قتلوا أكبر أولادى مصطفى نجلى وصديقى ما ذنبه الشاب البرىء أن يلقى مصرعه هكذا؟!»، وتابع: «الشرطة وإبراهيم فرج رجل الأعمال هما اللى قتلوه، وأنا صرخت فى أشقائه: (محدش ينزل)، لكنه نزل يشوف إيه اللى بيحصل فى الخارج وبعد ٥ دقائق علمت أنه أصيب برصاصة ومن بين قاتلى نجلى قناصة الشباب كان يسقط الواحد تلو الآخر ورائحة الدماء تنتشر فى كل مكان» وأضاف: «دماء نجلى لن تضيع هدراً وأتهم حبيب العادلى، وزير الداخلية السابق، وقيادات الداخلية وإبراهيم فرج بالتسبب فى قتل ابنى، مطالباً بمحاكمتهم والقصاص منهم حتى تهدأ نار شعب السويس الحزين».

مصطفى جمال

والده يروى تفاصيل المأساة

وقال شقيقه أحمد، ٢٣ سنة: «كنت أسفل منزلنا وقتها ورأيت عدداً من الأهالى يحملون شقيقى، فأخذته فى سيارة الجيران وجريت به على مستشفى الأمل الخاص، وهناك حاول الطبيب إجراء الإسعافات له، لكن دون جدوى، فطلب منى أن نذهب إلى مستشفى السويس العام لإخراج الرصاصة التى كانت بمنطقة البطن وشاهدت سيارة إسعاف تمر من أمامى وطالبت سائقها بأخذ شقيقى الذى كنا نحمله على أيدينا، لكنه رفض وفوجئنا بسيارة نصف نقل تقف أمامنا ويعرض سائقها خدماته لنقل شقيقى وفى المستشفى العام أخبرونا بأنه توفى وباتت جثته فى المشرحة».

قالت صباح أحمد، والدة الشهيد: «كان عندى خمسة أولاد أصبحوا الآن أربعة بعد رحيل مصطفى الذى عذبته الحكومة فى إيجاد عمل ملائم، فاشتغل بشركة كليوباترا للسيراميك لمدة سنة وأصيب فيها نتيجة انعدام الأمن الصناعى بها وجرينا به على الأطباء وبشفائه كان صعباً أن يعود للعمل مرة أخرى بهذه الشركة ويوم الحادث كان يمسك بملف أوراقه، لكنه بمنتهى الغرابة ألقى به بعيداً ولأول مرة كنت أشعر بعدم تذوق الطعام وكأن القدر كان يطلعنى على مصيبتى فى حرمانى من ابنى الكبير».

سليمان شارك فى المظاهرة.. ووالدته أصيبت بالشلل بعد استشهاده

خيم الحزن على أهالى شارع الباسل بعد تشييع جنازة سليمان صابر على محمدين «٤٠ سنة»، الذى لقى مصرعه فى مظاهرات مدينة السويس، واتهمت أسرته الشرطة بإطلاق الرصاص عليه عمداً، وتركه فى الشارع ينزف لفترة طويلة دون إسعافات حتى لفظ أنفاسه الأخيرة.

قال «عيد سمير» ابن عم الضحية لـ«المصرى اليوم» كان سليمان لديه مقهى فى شارع الباسل بحى الأربعين ومتزوجاً ولديه ٣ أولاد هم: جمال ٨ سنوات ومحمد ٤ سنوات وسندس ٣ سنوات وزوجته حامل، مشيراً إلى أن الضحية فى يوم الحادث ذهب لزيارة عمه فى المستشفى وأثناء عودته عقب صلاة المغرب ذهب لشراء مستلزمات للمقهى، وخلال سيره فى شارع الجيش شاهد مظاهرة حاشدة، فشارك فيها وأثناء ذلك أصيب بطلق نارى.

وأضاف: «كنت انتظره فى المقهى لحين عودته، وأثناء مشاهدتى التليفزيون علمت بخبر وفاته، فذهبت على الفور إلى المشرحة لأجده جثة هامدة وطلقات الرصاص فى جسده». وتابع: «أصيبت والدة سليمان بالشلل بعد سماع خبر وفاته خاصة أنه كان يتولى مسؤولية إخوته بعد وفاة والدهم منذ أكثر من ٢٥ عاماً».

وأكد أن دماء سليمان فى رقبة الشرطة لأنها تعمدت إطلاق النار عليه قائلاً: «نفوض أمرنا إلى الله لأننا لن نأخذ حقاً أو باطلاً من الحكومة».

غريب ذهب للبحث عن عمل باليومية فاستشهد برصاص الشرطة

«ما الذى يجعل الموت أحياناً بهذا العنف فيختطف الزوج من وسط بناته الأربع، ويتركهن على فيض الكريم يواجهون مصاعب الحياة وقسوة الأيام»، هكذا همهمت حنان محمد محمود زوجة غريب عبدالعزيز عبداللطيف «٤٧ سنة» أحد ضحايا مظاهرات الغضب، الذى لقى مصرعه إثر إصابته بطلق نارى يوم ٢٥ يناير الماضى.

قالت الزوجة لـ«المصرى اليوم» إن زوجها يعمل فرانا باليومية ولديهما ٤ بنات أكبرهن فى الثامنة من عمرها والصغرى ٧ شهور، ويقطنون بمنطقة كفر محمد سلامة بحى الأربعين، وزوجها كان قبل مصرعه بأسبوع فى المنزل بدون عمل، وفى هذه الفترة كان دائم الجلوس بمفرده يفكر فى كيفية توفير احتياجات أسرته وكانت دائماً تبث الطمأنينة فى قلبه قائلة له: «ماحدش بينام من غير عشا»، وفى يوم الحادث ذهب إلى مقهى «أبوحلاوة» بشارع صدقى الذى يعد مقراً للعاملين بالمخابز للبحث عن أى مخبز يعمل به ولم يكن يعلم أنه يذهب ليلقى مصيره، فقد سقط مقتولا برصاص الشرطة فى المظاهرة التى كانت تمر أمام المقهى.

غريب عبدالعزيز

وأكدت أنها سقطت فى أرض منزلها من هول الصدمة عندما علمت بخبر وفاة زوجها داخل مستشفى السويس العام، لافتة إلى أن زوجها رجل بسيط ولا يدرى شيئاً عن المظاهرات ولا ينتمى لأى حزب سياسى.

وأغلب وقته كان يقضيه فى البحث عن لقمة العيش ولا تدرى الآن كيف ستعيش بعد فقدان مصدر دخل الأسرة وتطالب بحقها من الشرطة التى قتلت زوجها.

مصطفى خرج لعمله فى «أسمنت السويس» فعاد جثة هامدة

«مصطفى كان كل ما لنا فى الحياة».. بهذه الكلمات بدأت والدة وشقيقات مصطفى رجب محمود عبدالفتاح «٢٠ سنة»، عامل بشركة السويس للأسمنت، حديثهن لـ«المصرى اليوم» وهن فى حالة انهيار وبكاء شديدين، فيما سقطت الأم أكثر من مرة مغشيًا عليها غير مصدقة نبأ وفاة ابنها الوحيد على ٤ بنات، فى الوقت الذى رحل فيه رب الأسرة منذ ٨ سنوات.

فى منزل أسرة الضحية بمنطقة عامر بحى الجناين، بالسويس اكتسى منزلهم البسيط باللون الأسود. قالت كوثر زكى عبدالعزيز، «٤٩ سنة»، والدة الضحية والدموع تغرق وجهها: «قلت له بلاش يا مصطفى تنزل الدنيا مقلوبة ماسمعشى كلامى وخبره جالى»، وأضافت: «ارتدى أجدد ملابسه ونزل فى السابعة والنصف مساء الثلاثاء الماضى فى طريقه إلى العمل، وطالبته بالبقاء فى المنزل، خاصة أننى كنت أرى أحلامًا تؤكد أنه سيتعرض لخطر، وسيصيبه مكروه لكنه لم يلتفت لى ونزل وبعد نص ساعة علمت بخبر وفاته»، ولم تتمالك الأم نفسها وراحت فى نوبة من البكاء وفقدت الوعى، قامت بناتها بمحاولة إفاقتها ثم تابعن الحديث قائلات: «معلش إحنا مش مصدقين إن مصطفى مات». وقالت حنان شقيقته الكبرى: «مصطفى قام بعقد قرانى على زوجى منذ ٧ أشهر وأدخلنى بجهاز عرس لا ينقصه شىء، فهو عائلنا الوحيد بعد وفاة والدى ولم يكن لنا سواه فى الدنيا، ورغم أنه الشقيق الأوسط بين ٤ بنات إلا أنه كان بمثابة والدنا فهو من ينفق على والدتى المريضة بالفشل الكلوى وعلى المنزل وليس لشقيقاتى عائل سواه باستثناء شقيقتى الوسطى رانيا ٢٢ سنة التى تعمل بمصنع نسيج بالإسماعيلية براتب ضعيف لا يكفى مصاريفها الشخصية، بينما لا تعمل كل من شقيقتيه بسمة ١٩ سنة وندى ١٨ سنة.

وأضافت: «خرج شقيقى من المدرسة فى المرحلة الإعدادية عقب وفاة والدنا لكى ينفق على المنزل، وكان (أرزقى) لفترة من الوقت ثم التحق العام الماضى بالعمل فى شركة السويس للأسمنت ووقتها لم تسعه الدنيا فرحًا وانطلق يزف الخبر إلينا وهو يقول سوف أزوج كل شقيقاتى وسأعالج أمى من الفشل الكلوى وسيطيب لنا الحال ما دام هناك عمل وأموال، ظل طوال الشهور الماضية ملتزمًا، لا يخرج مع أصدقائه كثيرًا ما بين العمل والبيت، منضبطا، وقبل الحادث بثلاثة أيام طلب من شقيقتنا رانيا أن تعلمه الصلاة، فلم يكن يصلى قبل ذلك وصلى المغرب فى المسجد، والغريب أنه زار كل أقاربنا قبل وفاته بأيام فى الوقت الذى كانت تحلم به أمى والعديد من أقاربى بأحلام سيئة، حيث حلمت أمى بأن والدى المتوفى يطالبها فى الحلم بإعطائه قميص مصطفى الأسود، كما رأت خالتى المتوفاة فى الحلم تطالبها بأحد من أولادها الذهاب إليها، ولم تكن تعرف أنه حبيبنا وأغلى ما عندنا مصطفى غير أقاربنا الذين شاهدوه فى الحلم فى مشاجرات ومعارك، ويوم الحادث عاد فى العاشرة صباحًا من وردية العمل الليلية ونام واستيقظ فى السادسة مساءً وقام بالاستحمام وحلق ذقنه وارتدى أبهى ملابسه وخرج كأنه عريس، وقتها ظللنا أنا وشقيقاتى نسخر من أناقته رغم ذهابه العمل، فيما أخذت أمى تثنيه عن الخروج قائلة له (يا مصطفى أنا خايفة عليك خليك ماتخرجش الدنيا بره مولعة).

مصطفى رجب

واتهم عدد من أسرة مصطفى الأمن بالتسبب فى وفاته، وقالت أمه وشقيقاته لن يعوضنا عنه شىء، وقال السيد محمد على هلال زوج شقيقته حنان إن الأمن منعهم من الصلاة عليه بعد صلاة الظهر وسلمه لنا صباحًا ودفعنا لدفنه قبل الظهر وسط تواجد أمنى مشدد وسيارات أمن مركزى وقمنا بدفنه مع والده بمقابر الجناين.

عماد فؤاد
emad.fouad@yahoo.com

إنذار مبكر

فى ظل الفرحة الغامرة بما قام به شباب «اللجان الشعبية» فى الأحياء والمناطق، من تأمين وحماية الأرواح والممتلكات، بعد كارثة غياب الشرطة عن الشارع، لم يغادرنى القلق على المستقبل بعد أن رأيت ورأى كثيرون غيرى أن بعض هذه «اللجان» ضمت بلطجية ومسجلين خطر انتهزوا الفرصة لارتكاب ما يعرف بجريمة «فرض السيطرة» نعم، فرحنا بشباب «سيماهم على وجوهم» يستوقفون المارة مترجلين أو فى سياراتهم ويخاطبونهم بكل أدب واحترام، ويعتذرون مقدماً عما يتخذونه من إجراءات فى ظروف استثنائية نعيشها جميعاً، لكننا أيضاً صادفنا هؤلاء البلطجية وهم يبادرون بتوقيفنا بإشارة من «سنجة» أو مطواة قرن غزال فى أيديهم، ويتلذذون ببعثرة محتويات السيارات، فى أداء استعراضى أمام زملائهم يكشف مدى سيطرتهم.

ربما كنا نشعر بالسعادة بعد مرورنا من «كمين شعبى» من فرط أدب وذوق أفراده، وتتكسر هذه السعادة بعد ٢٠ متراً فقط عندما يستوقفك كمين آخر يقوده بلطجى رأى بعينه تفتيشك وسيارتك فى الكمين السابق، لكنه يصر على تعطيلك «وتعذيبك» و«إرهابك» بإجراءات مماثلة تستغرق وقتاً أطول يرضى غروره، ويسحب من رصيد فرصتك لحساب من يتحلقون حوله باعتباره المثل الأعلى فى «فرض السيطرة».

الأحداث الراهنة ستنتهى حتماً بأى نتائج سترضى البعض وتغضب البعض الآخر، وسيدور الحديث لفترة عن تقييم ما حصده كل طرف من مكاسب أو خسائر سياسية تحققت على أرض الواقع وسينتهى الدور المؤقت الذى قامت به اللجان الشعبية، وسيبادر بالانسحاب من فرحنا بهم وطمأنونا فى الأيام حالكة السواد، وسيبقى البلطجية فى بعض الأحياء «بؤرا إجرامية» يواصلون فرض سيطرتهم بسلطة وهمية اكتسبوها بـ«قرن الغزال»، سنعانى جميعا من هؤلاء فى تفاصيل الحياة اليومية وسينفجر الغضب الأهلى بعد الاطمئنان إلى ما تحقق من مكاسب سياسية عامة.

التحدى المقبل أمام وزير الداخلية الجديد محمود وجدى وجهاز الشرطة هو إعادة الانضباط للشارع، والتكفير عن فترة «الانفلات الأمنى».. هذا إنذار مبكر أثق فى قدرة الوزير الجديد على استيعابه وهو الذى قضى حياته العملية كلها ضابطاً للمباحث، ويعرف عن الشارع وعن محترفى فرض السيطرة ما لا نعرف، وأرجو أن يكون قد فهم الرسالة.



أكمل قرطام

إيه.. يابنتى

– كان لكم فى البداية شعارات قوية عظيمة وشرعية «حرية – ديمقراطية – عدالة اجتماعية» وهذا ما ابتغيناه طول الوقت، وبشجاعة شديدة وحماسة كبيرة حولتموها من مقالات تكتب، وأحاديث تقال، إلى حركة عظيمة على أرض الواقع، رضخت الدولة لكم، ودعمكم الرأى العام، فاستجاب النظام، واقترح آليات وأدوات تحقق كثيراً من الأهداف، فلماذا الآن تصرون على شخصنة الخلاف وتصعيده، أنا لم أعد أفهم سبب استمرار هذا الاعتصام بعد بيان الرئيس والذى لبى فيه معظم طلباتكم وطلبات الشعب من ورائكم.

– أبى أرجوك أن تعود، نحن لا نثق بوعودهم، وحضرتك بالذات جربت فسادهم عندما منعوا عنك استرداد حقك، لماذا تنسى الآن؟

– مظاهرات المؤيدين لخطة الرئيس فى المواجهة، وانفلات الشعور يمكن أن يحدث فى أى لحظة.

– لا تخشى ذلك نحن نريدها سلمية، لماذا لم يذهبوا إلى مكان آخر، ده غير معقول.

– طيب مفيش تأخير، ولا بيات، ونتناقش إن شاء الله عندما تعودى فى المساء إنتى وأختك وفلان.

– هجموا علينا بخيول وجمال، وضربونا بالطوب والعصيان، ومعاهم سيوف ومولوتوف، فقتلوا الناس، أنا قلت لحضرتك لا يمكن الوثوق بهذا النظام.

– أنا متأكد إن كل من تسبب فى ذلك أو اشترك فيه سوف يُحاسب حساباً عسيراً، بلاش تعترضى على كلامى الآن، فقط انتظرى وخلينا نأجل الكلام فى موقعة الجمل هذه، حتى تتكشف الأمور، وإن غداً يا «ستى» لناظره قريب، خلينا نتكلم عن شعاركم الذى رفعتموه وطالبتم بتحقيقه «حرية – ديمقراطية – عدالة اجتماعية».

– ماذا عنه؟

– لماذا لا تجعلوه فى صورة طلبات محددة، مثلاً يمكنكم أن تطالبوا بإلغاء لجنة الأحزاب، وإطلاق الحرية للقوى السياسية فى عقد المؤتمرات، للترويج لمبادئها بين الناس، وتمكينها ودعمها من قبل الدولة وأجهزتها بكل مساواة، إلغاء قانون الطوارئ، وأى قوانين مقيدة للحريات – إخراج الصحف القومية من تحت عباءة حزب الأغلبية وحكومته، بالإضافة إلى القبول – بداية – بتعديلات ملحة على مواد من الدستور، مثل المادتين ٧٦ و٧٧ اللتين تختصان بترشيح الرئيس وفترة الرئاسة والتجديد، والمادة ٨٨ بحيث تعيد الإشراف القضائى الكامل على الانتخابات، وتغليظ العقوبات للمزورين وأصحاب المصلحة من المرشحين، والمادة ٩٣ مادة سيد قراره الفاسدة، وجعل القضاء هو المختص فى تحقيق صحة عضوية الأعضاء، لترسيخ مبدأ الفصل بين السلطات، من أجل إعلاء العدالة والحفاظ على ديمقراطية الدولة، وبمقدوركم المطالبة أيضاً بتطبيق فورى لاتفاقية مكافحة الفساد، الذى تسبب فى تقويض مبدأ العدالة الاجتماعية، مما ترتب عليه انتشار الواسطة والمحسوبيات واستغلال النفوذ، والتلاعب بالقوانين والتشريعات، فضلاً عن الرشوة والفقر الذى أحاق بكثير من العباد، فهكذا تحدثون التغيير الذى تريدونه وتبتغيه، فلا يضيع دم الشهداء هباء، والتغيير الديمقراطى المبتغى إن تم بالتفاوض من خلال الشرعية والدستور، فإنه يجعل الإصلاحات السياسية التى تطالبون بها مطلباً شعبياً قابلاً للتحقيق، وبعد ذلك، وفى عهد رئيس جديد، سوف يتعين تغيير الدستور، وإعادة صياغته بحيث تتقلص فيه سلطات الرئيس، مع جعله مسؤولاً أمام البرلمان، فلا سلطات دون مسؤوليات.

– ولكن الرأى الغالب فى التحرير هو أنه لا تفاوض قبل الرحيل، خاصة بعد ما حدث اليوم.

– ده اسمه الغباء السياسى على رأى الرئيس أنور السادات، تنحى الرئيس الآن أو لم يتح سوف تظل المواجهة قائمة بين المتظاهرين من الشباب المصلحين وبين المؤسسات والأشخاص الذين ينتمون إلى الدولة والنظام، فلا فضل للرحيل الآن، فلماذا تشغلون أنفسكم بهذا الأمر، بدلاً من التفكير بكيفية التفاوض، وماهية الطلبات والإصلاحات والحلول، التغيير قادم قادم وسيحصل الشعب على مكاسب ديمقراطية وإصلاحات سياسية، أنتم الذين دفعتم ثمن الحصول عليها، فلا تتركوا القوى السياسية الأخرى تقفز عليها وتجلس فى مقاعد التفاوض بدلا منكم، فيتملكون بسببكم القدرة التأثيرية طويلة المدى فى الرأى العام وفى حشد قوى الشعب الأخرى وراءهم.

– وجهة نظر ... بس أنا ذاهبة إلى التحرير غداً.

– !!!!!

علاء الغطريفى
alaa_alghatrifi@yahoo.com

فرقة «نعم» الفضائية

غابت الشرطة عن الشوارع فظهرت على الفضائيات، ففروع مباحث أمن الدولة فتحت أبوابها على قنوات المحور ومودرن وغيرها، وتحركت بتوافق وتزامن وانتظام فى اتجاه تأليب المواطنين على المتظاهرين الشرفاء، تحت شعار خداع من إنتاج شركة أنس الفقى محدودة الأفق، ورفيقه فى الكفاح من أجل بقاء الحزب الحاكم عبداللطيف المناوى، صاحب الفتوحات الإعلامية ونشرات الأخبار الملونة، التى تتحدث تارة عن مخربين وتارة أخرى تتحدث عن أجندات أجنبية، والأخيرة بالطبع لسان حال فلول النظام وبقاياه التى تصارع من أجل الحفاظ على ثروات تكونت من أقوات ملايين المصريين، الذين منهم من قضى نحبه ومنهم من كان ينتظر عبارة أو قطاراً أو قارباً فى عرض المتوسط.

فرقة «نعم» الفضائية التى تشكلت للدفاع عن مناطق النفوذ والسطوة المرتبطة بـ«لوبى» المال والإعلام الذى تشكل حول النظام، وتورط بشكل أو بآخر فى الفساد وانتزاع الفرص بانتهازية الطامع، ضاربا بفكرة العدالة عرض الحائط، يدين بدين النظام، الدين الذى لا يعرف الرحمة أو الشفافية أو الحق، دين الباطل الذى يبغى المصلحة حتى لو على أجساد المطحونين، دين الأرصدة البنكية والسيارات الفارهة، دين الظلم والقهر، دين لا يعرف سوى العصا والمولوتوف والرصاص الحى، دين المعتقلات والسجون وكبت الحريات.

الفرقة الفضائية تتنافس فيما بينها فيمن يخلع ملابسه قطعة قطعة على الهواء من أجل إرضاء المالك ومَن وراءه، والشعار «نعم للاستقرار.. لا للتخريب» وغريزة العهر الإعلامى تمكنت من الجميع، فملايين الجنيهات لن تأتى لو سقط النظام، ومن ثم تفننوا فى تلبيس الهوى بحديث عام يغرى المواطنين بأن الاستقرار مرتبط بشخص الرئيس، أما غير ذلك فهو تخريب وترويع وغياب لقيمة الحياة الأسمى وهى «الأمن»، مع تغييب مقصود لأسئلة المنطق عن التعمد والرغبة الرسمية فى إشاعة الفوضى.

المصلحة الشخصية حركت الجميع، فالنفاق والتزلف صاغا حياتهم قبل وبعد الظهور على الشاشات، لا ينظرون إلى مصر بوصفها وطناً، بل هى شركة لابد أن ينالوا جزءا من أرباحها، لا يعرفون قيمة الأوطان، ولا يدركون معنى الانتماء، ولا يفهمون حديث التضحية والبذل، فالقياس لديهم «سيدنا الذى فى القصر إن غاب غبنا، وإن تنحى ضعنا، وإن انكسر انتهينا».

تناوبوا الاعتداء على شرف المتظاهرين، وتآمروا على دماء نقية طاهرة سالت على طرقات الحرية والعزة بعد أن داست جحافل الاستعباد والظلام، لم يلقوا بالا لأسرة توفى عائلها لأنه أراد الكرامة لبنى وطنه، لم يأبهوا لأم غيبوا ابنها وراء الأسوار الحديدية، وتناسوا أحلام شاب يبحث عن المساواة فى دنيا تسألك ابتداء: «إنت ابن مين فى مصر؟» ولا تسألك أبدا عن أفكارك أو مؤهلاتك أو قدراتك.

وإذا كانت قناة المحور تستحق بامتياز لقب «لاظوغلى الفضائيات»، فإن بعض مذيعى الفضائيات والتلفزيون المصرى وخاصة قنوات الرياضة يستحقون الترقية من مناديب شرطة إلى أمناء شرطة فضائية، مع ترقية جميع ضيوفهم من ضابطى الإيقاع «طبالين يعنى» إلى نقباء فى فن الخلاعة السياسية والإعلامية، والدفاع عن الخيول والبغال والجمال.

هؤلاء كانت رسالتهم إلى الملايين رسالة باطل فى مواجهة حق، وأعوان الباطل شركاء فيه، فلا تنسى القلوب الطاهرة هوى أوغاد فرقة «نعم» الفضائية، فلولاهم لما أريقت الدماء فى مواجهات ٢ فبراير.

الثورة الشريفة سلمية صاغتها قلوب شابة بعيدا عن فساد المعارضة الكرتونية، وتسعى إلى تشويهها أصوات وأقلام تبحث عن صالحها دون صالح الأوطان، فتذكروهم جيدا وانتبهوا لطعناتهم، لأنهم ساهموا فى بناء صرح الشمولية الذى عشنا فى ظله ٣٠ عاما.

إلى أهل بلدى.. اصبروا من أجل الحرية:

«وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ بِشَىْءٍ مِنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِنَ الأَمْوَالِ وَالأَنْفُسِ وَالثَّمَرَاتِ وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ».

«نفتخر أيضاً فى الضيقات، عالمين أن الضيق ينشئ صبراً، والصبر تزكية، والتزكية رجاء».

نحو عقد اجتماعى جديد (١-٢)



د. يحيى الجمل

الأحداث الخطيرة والرائعة التى جعلت مصر بعد ٢٥ يناير كياناً آخر مختلفاً عن قبل ذلك التاريخ، حيث استطاع خير شباب مصر أن يستعيد مصر من جديد، هذه الأحداث الخطيرة تدفعنا إلى الحديث عن عقد اجتماعى يصلح للمرحلة المقبلة. فما هو العقد الاجتماعى وكيف يوجد وما تاريخ هذه الفكرة المحورية فى العلوم السياسية وكيف تُفعل الفكرة فى هذه الآونة وفى وطننا مصر.

فكرة العقد الاجتماعى تقوم على أساس أن مجموعة من الناس تعيش فى أوضاع سياسية واقتصادية وثقافية لا ترضى عنها، وتريد أن تنتقل إلى أوضاع أخرى مقابلة تحقق لها التقدم الذى تنشده، ويقول بعض الباحثين فى علوم السياسة إن وسيلة الناس إلى ذلك هى الاهتداء إلى عقد اجتماعى جديد يحقق هذا الانتقال من حال إلى حال. حال غير مرض عنه إلى حال مقبول.

ونظرية العقد الاجتماعى التقليدية قامت لتفسير نشأة الدولة، وقد قال بالنظرية فى أصولها الأولى المفكرون هوبز ولوك وجان جاك روسو، والأول والثانى إنجليزيان والثالث سويسرى فرنسى.

والعقد الاجتماعى عند هوبز كان عقداً سيئاً، لأنه افترض أن مجموعة من الناس يعيشون فى أحوال بالغة السوء من الفوضى والقهر والاستبداد، ولا يطمحون فى أكثر من تحسين هذا الحال السيئ، ورأى هوبز أن سبيلهم إلى ذلك هو حكم ديكتاتورى يحملهم حملاً لتخطى حالة الفوضى العامة، ولم يعد أحد اليوم يدعو إلى مثل ما دعا إليه هوبز.

أما لوك فكان أكثر تفاؤلاً من هوبز فى صياغته لعقده الاجتماعى، الذى أبرم بين الحاكم والمحكومين، وأعطى للحاكم حقوقاً مقابل قيامه بالتزامات معينة، ولكن عقد لوك لم يحقق ما كانت البشرية تطمح إليه- آنذاك- من حكم يعلى سلطان الشعب ويحقق آماله.

وجاء جان جاك روسو وهو أشهر الثلاثة وأكثرهم تأثيراً فى الحياة السياسية، ذلك أنه اعتبر العقد الاجتماعى ليس بين حاكم ومحكومين، وإنما العقد الاجتماعى بين الناس وبعضهم، ذلك أن السلطة عند روسو هى سلطة مجموع الناس. مجموع الناس عنده هم الحاكمون والمحكومون فى نفس الوقت، ومن هنا يبين كيف أن روسو كان رومانسياً مثالياً.

المهم أن فكرة العقد الاجتماعى تطورت وأصبحت عند كثير من المفكرين السياسيين الحاليين فكرة محورية، لأنها ارتبطت بمعنى «البوصلة» السياسية لنظام ما.

ماذا يريد مجموع معين من الناس يتمثل فى دولة معينة أن يحققه من أهداف.. وما وسيلته لتحقيق هذه الأهداف؟!..

ومن جماع ذلك يتكون العقد الاجتماعى.

والبعض يرى أن العقد الاجتماعى فى صيغته العملية هو دستور الدولة، ذلك أن دستور الدولة هو الذى يعبر عن «بوصلتها» وإلى أين تتجه، وهذا التعبير يأخذ شكل مواد الدستور التى تحدد نظام الحكم وسلطات الدولة، والعلاقة بين هذه السلطات وبعضها تحدد الحقوق والحريات العامة وكيف يمارس الأفراد هذه الحقوق، وما ضماناتهم من أجل ممارستها.

هذا باختصار شديد هو مفهوم العقد الاجتماعى الآن.

وإذا كانت نخب كثيرة وأحزاب عديدة تقول إننا فى حاجة إلى عقد اجتماعى جديد فما أهم ملامح هذا العقد سواء من حيث الأهداف أو من حيث الوسائل؟

فى أول عمل أكاديمى لى وكان ذلك فى منتصف الستينيات من القرن الماضى فى كتاب «الأنظمة السياسية المعاصرة» ناقشت النظريات التى قيلت فى تفسير نشأة الدولة، وعقبت على كل منها ثم انتهيت منذ ذلك الوقت المبكر إلى رأى يقول إن الهدف الأساسى من قيام الدولة هو تحقيق معنى «الأمان» لأفراد المجتمع، وأوضحت أن معنى «الأمان» يتسع لكى يبدأ بالأمان ضد غارات الطبيعة وغارات القبائل المجاورة ثم يتطور إلى أن يصل إلى الأمان النووى، ولكن الجوهر واحد وهو تحقيق «الأمان» للمواطنين.

وهذا «الأمان» الآن له أبعاده وله مقومات لا يقوم دونها.

والذين يطالبون الآن بعقد اجتماعى جديد ينطلقون من أن الواقع الذى نعيشه لا يحقق الأمان للسواد الأعظم من الناس.

لا يحقق الأمانى للغالبية العظمى من المصريين الذين لا يأمنون على حاضرهم ولا على مستقبلهم ولا يجدون فى حياتهم ما يشعرهم بأنهم آمنون، والأمان فى أيامنا هذه واسع المدى والمفهوم.

أنت تريد أن تأمن على حياتك وعلى حريتك وعلى مالك وعلى تحقيق احتياجاتك الأساسية من تعليم وصحة وغير ذلك من ضرورات الحياة. فكيف يتحقق لك ولغيرك ذلك الهدف.

لابد من التسليم بأن «سلطة الدولة» ضرورة لكى يتحقق ذلك.

فكيف إذن تقوم سلطة الدولة؟ هذا سؤال بالغ الأهمية فكيف أجابت عنه التجارب البشرية فى الشرق والغرب وفيما بين الشرق والغرب من بلاد.

وكيف تقوم سلطة الدولة تحديداً فى الدول التى استطاعت أن تحقق لمواطنيها جميعاً الإحساس بالأمان بالمعنى الذى أشرنا إليه؟

التجارب الإنسانية التى حققت ذلك تقول بوضوح شديد إن إرادة الناس الحرة هى التى تقيم سلطة الدولة التى تهدف إلى تحقيق الأمان للمواطنين بالمعنى الذى أشرنا إليه.

والنظام السياسى الذى يقيم سلطة الدولة على إرادة الناس واختيارهم هو النظام الذى اصطلح على تسميته النظام الديمقراطى.

فما هو جوهر النظام الديمقراطى؟

لا يقوم النظام الديمقراطى بداءة إلا فى دولة مدنية أو نستطيع أن نقول بعبارة أخرى إن الدولة الديمقراطية هى بالضرورة دولة مدنية.

«تتمة المقال ص١٥»

سيادة الرئيس



د. محمود عمارة

لو كان الرئيس حسنى مبارك أو حاشيته لو كان يقرأ ما كنا نكتبه لما جرى ما جرى الآن وهذا المقال تشرنه بالحرف قبل شهور طويلة، وأعيد نشره مرة أخرى.

أولاً: نحدثك عن «الماتش مع الجزائر» الذى جعل المصريين بالخارج والداخل «ينامون» فجر الجمعة الفائت، وهم مرتاحو البال.. نافضين «همـا» ثقيلا.. أحزنهم ولازمهم منذ ١٨ نوفمبر وذكرهم بما جرى فى ٦٧. عندما أطلقنا «أبواق» الإذاعة «تهجص» و«تجعر» و«تشتم»، و«تهدد» لتفتح علينا نار جهنم.. ولم يكن هناك تخطيط أو تنظيم «للمعركة».. «فانهزمنا» شر هزيمة.. وأحسسنا وقتها بالمذلة والانكسار والعار.. وعندما جاء «الكوتش» أنور السادات، واختار «الفريق» الصحيح الذى استعد وخطط، وحدد الهدف.. انتصرنا، واستعدنا كرامتنا.. وعادت لنا الثقة، و«لاح» الأمل.. وهذا ما حدث أو «قل» ما أحسسناه مع فريقنا القومى الرائع بقيادة الكوتش العظيم حسن شحاتة ومعاونيه!

ثانياً: اسمح لنا يا سيادة الرئيس، الذى نحترمه ونقدره، أن نطرح عليك بعض الأسئلة التى دارت فى أذهان كل مهموم بشؤون هذا الوطن بعد هذا «الماتش» الفاصل:

السؤال الأول: هل تأكد لك يا سيادة الرئيس أن الـ٨٠ مليون مصرى «جاهزون» الآن وفوراً للتأييد والمؤازرة، والمشاركة فى أى «مشروع حضارى» ينقل مصر من هذه «الكبوة» التى طال أمدها إلى آفاق عالية مشرقة.. وأن ما يقال عن هذا الشعب بأنه أصبح جثة هامدة هو كلام فارغ.. وأن كل ما يشاع عن فقدان الانتماء هو غير صحيح، والدليل هو ما رأيناه من ملايين «الأعلام» التى رفعها المصريون خفاقة فى السماء فى كل أنحاء العالم تعبيراً عن حبهم وتقديرهم بل عشقهم وانتمائهم لهذا البلد؟

السؤال الثانى: لماذا يا سيادة الرئيس «تصمم» على أن نظل مخنوقين «بفريق حكومى» فاشل.. ليس فيه أكثر من خمسة أو ستة وزراء بمستوى زيدان- الحضرى – المحمدى – وجدو.. والخمسة والعشرون وزيراً الآخرون لا يصلحون مطلقاً فى تشكيل الفريق، وأمثالهم من «المحافظين».. فهم معدومو اللياقة الذهنية والنفسية، ولا يملكون أدنى موهبة أو «رؤية» مستقبلية، وليس لديهم أى إحساس بالمسؤولية..

فلماذا «الإصرار» على اللعب بهذا «الفريق الحكومى» العاجز عن تحقيق أى هدف أو حتى التعادل فى أى «ماتش» مع أى منافس، حتى مع فريق حكومة «بوركينا فاسو» الذى سحقنا وانتصر علينا، وأخرجنا من الأسواق العالمية فى محصول القطن.. لتصبح «بوركينا فاسو» أولى دول القارة الأفريقية فى إنتاجه وتصديره.

وفى «السياسة» فشلنا فشلاً ذريعاً فى كل معاركنا، ودليلى ما حدث فى منابع النيل.. وفى إدارة أى «أزمة» تحتاج إلى دبلوماسية أو كياسة أو حتى شرح وتوضيح مسبق.. أما على مستوى المحافظين فحدث ولا حرج من قاذورات، و«مجارى»، وعشوائيات، وفساد، فلماذا لا نحترم الرأى العام الذى طالبكم، وناشدكم التغيير ولا حياة لمن تنادى؟

السؤال الثالث: هل لديك «ذرة شك» يا سيادة الرئيس فى قدرات، وإمكانيات، وموارد هذا البلد.. وأن مصر تزخر بعشرات الآلاف من العلماء، والخبراء، والباحثين، والموهوبين، والمبدعين، والخلاقين، والمبتكرين.. القادرين على «الإقلاع» بهذا الوطن إلى سماء العالمية.. ووضع مصر فى المكان اللائق بتاريخها وحضارتها وعبقرية موقعها على الخريطة العالمية لنباهى بها الأمم كما فعلنا ليلة الجمعة الفائتة؟

السؤال الرابع: إذا كنت يا سيادة الرئيس «مؤمنا» بقدرات هذا الشعب.. فلماذا لا تدعو إلى «مؤتمر عام» على غرار المؤتمر الاقتصادى فى بداية حكمك. يلتقى فيه أبناء مصر الأفذاذ والمخلصين من كل الأطياف السياسية لنتفق ونتوافق على «مشروع حضارى» ينقل مصر من الفقر والجهل والفساد إلى التحضر، والغنى، والأمل.. وأمامنا عشرات الأمثلة لدول بدأت منتصف السبعينيات.. وفى أقل من عشرين سنة أصبحت «نموراً» يحسب لها ألف حساب.. فلماذا لا تفعلها يا سيادة الرئيس ليسجلها لك التاريخ؟

سيادة الرئيس ماذا لو خرجت علينا غداً لتعلن التالى:

أ- تعديل المادتين ٧٦ و٧٧ وغيرهما لتسمح لكل مصرى لديه القدرة والإرادة والرغبة فى أن يكون «رئيساً» ولمدة خمس سنوات، بحد أقصى مدتان.. والبرنامج الانتخابى لكل مرشح هو المعيار.. والفاصل هو الصندوق الانتخابى الشفاف!

ب- خروج قانون دور العبادة الموحد إلى النور.. والمساواة فى الحقوق والواجبات.. وتفعيل مبدأ «المواطنة» المنصوص عليه فى الدستور، والمعطل كما نعرف جميعاً (فهل تعلم أن إسبانيا بجلالة قدرها أنشأت «وزارة للمساواة» لها وزيرة وميزانية وجدول أعمال).. فهل نحن أفضل من إسبانيا فى «المساواة» بين كل المصريين؟

ج- اختيار رئيس حكومة «كوتش» فاهم، وصارم.. ويترك له كامل الحرية فى العمل.. ولنحاسبه كل ١٢ شهراً على أفعاله والنتائج المحققة.. بدلا من «الخلطبيطة» التى نعيشها الآن، ولا نعرف من هو «المسؤول» عن تصرفات الحكومة، وعما يجرى فى كواليس مجلس الشعب.. وفى كل المؤسسات والهيئات.. بعد أن استسلم الجميع وسلموا بأنك أنت وحدك السائل والمسؤول، والمهيمن على كل شىء.. لدرجة أن الخفير – وأصغر عامل – لم يعد يلجأ إلى رئيس الحى أو المدينة أو المحافظ أو الوزير، ولا حتى رئيس الحكومة.. فالكل يلجأ لك أنت.. يستغيث بك أنت.. يناشدك وحدك.. فهل هكذا تدار شؤون الدول؟

د- استبعاد أى «رجل أعمال» من العمل السياسى أو الحزبى أو التنفيذى إلا إذا «باع» أو «صفى» كل أعماله طالما أنه يرغب فى العمل السياسى.. حتى لا يحدث خلط للأوراق، وتضارب فى المصالح يراه الناس فيفقدون الثقة، وتفقدون أنتم المصداقية.

وأخيراً ماذا لو فتحنا كل الملفات، ونظفناها من «الصديد» و«العفن» ثم نغلقها بعد تطهيرها، «ملف الأقباط.. ملف كبار الفاسدين.. ملف الضبعة.. ملف النوبة.. ملف التوريث.. إلخ.. إلخ» ومعالجتها جذريا.. فنتخلص من كل هذا الصداع، والقلق، والخوف، والتشكيك، والمزايدات.. ونتفرغ للملفات الحقيقية المملوءة «بالتحديات» التى تهدد حاضر ومستقبل هذا البلد.. وهل تعلم أننا جميعاً مستعدون للتضحية، والمشاركة فى بناء نهضة علمية حضارية يتوق لها ويشتاق إليها كل المصريين بالداخل والخارج؟

سيادة الرئيس.. صدقنا مازال لك «رصيد» فى قلوب المصريين.. «رصيد» من المحبة والتقدير والاحترام.. ولكن بكل صراحة فهذا «الرصيد» يتآكل يوماً بعد يوم بسبب «العناد» وتجاهل مطالب الشعب.. والاعتماد على بعض «الأشخاص» الممقوتين والمكروهين، فلماذا لا نفتح صفحة جديدة تحت عنوان «الصحوة الكبرى» التى ناديت أنت بها فى الثمانينيات؟! وإذا أحس المصريون بأن هناك شيئاً جاداً وراءه «إرادة سياسية» دافعة ونافعة فلن يبخل أحد منا بكل ما يملك.. فهل تفعلها يا سيادة الرئيس لتكون «مسك الختام»؟

سيادة الرئيس.. الكرة فى ملعبك الآن.. فهل تحرز أهدافاً تعيد لنا البسمة والأمل المفقود.. أم ستتركنا هكذا نمصمص شفاهنا، ونلطم خدودنا ونتعى حظنا، ونستجير بالله مما يحدث أمامنا؟

لتكن «إعادة بناء الشرطة» أحد إنجازات الثورة

د . طارق الغزالى حرب
tarekghharb@gmail.com

ها هى ثورة ٢٥ يناير التى قام بها الشعب المصرى العظيم وانبهر بها العالم توشك على الانتصار ودحر قوى الاستبداد والفساد والخراب التى بدأت فى التشكل والاستيلاء على الوطن منذ حوالى أربعة عقود، وبالتحديد عقب آخر عمل عظيم قام به أبناء الشعب المصرى فى جيشه الباسل، وأبهر العالم أيضاً وهو معركة العبور العظيم فى أكتوبر ١٩٧٣. لقد تمت سرقة مُكتسبات وإنجازات وحقوق هذا الشعب العريق التى تحققت فى أكتوبر المجيد، بعد أن دفع فى سبيل الحصول عليها من دم أبنائه وعرقهم وجهدهم ما لا يمكن حسابه أو تصوره.. تمت السرقة والاستيلاء على الوطن بعد أن تحالفت عليه بكل الطرق الخبيثة والقذرة قوى الشر والطغيان فى الداخل بمعاونة ومُباركة أمثالهم فى الخارج، ليجد الشعب المصرى نفسه بعد أربعة عقود من هذا العمل العسكرى الجبار أنه قد أصبح أسير نظام مُستبد فاسد أخذ ينخر كالسوس فى جسد الوطن ويهوى به إلى قاع الأمم، بعد أن أضاع كرامة أبنائه وأذلهم ونشر بينهم الخوف والقهر والفقر والإحباط. كانت أداة ذلك النظام الأساسية فى ذلك جهاز أمن باطشاً فاسداً، أخذ يكبر وينتشر كالسرطان الفتاك، لم تنج من آثاره مؤسسة أو هيئة واحدة فى الدولة، بعد أن أصبحت كلمته هى العليا طالما أن أهل السلطة والثروة قد سلموهم أمر الحفاظ على بقائهم واستمرارهم واستقرارهم على صدور هذا الشعب الصابر، الذى ظنوا أنه قد سلم واستكان بل دخل فى غيبوبة الموت. إن ما حدث لجهاز الأمن الداخلى المصرى بجميع تشكيلاته مساء الجمعة ١/٢٨ لا يمكن مقارنته إلا بشىء واحد هو ما حدث للجيش المصرى فيما سُمى نكسة ٦٧، وهو ما تسببت فيه أيضاً قيادات فاسدة منعدمة الكفاءة.. بل إننى أرى أن نكسة قوات الأمن الداخلى فى ٢٨ يناير أشد وأنكى، فى أنها أظهرت بوضوح لا لبس فيه نوعية الرجال الذين سلم لهم قادة نظام الظلم والاستبداد والفساد مهمة حمايتهم وإرهاب الشعب، والذيت ثبت أن الكتلة الأساسية منهم هم أنفسهم من الفاسدين والمجرمين المحترفين والبلطجية المأجورين، الذين رأيناهم ينطلقون فى الشوارع ليلة هذه الجمعة الحزينة يسرقون وينهبون ويروعون الآمنين بعد أن أطلقوا – بلا قلب ولا ضمير – سراح المسجونين والمجرمين وتركوا لهم الأسلحة، ليُشيعوا جواً ضبابياً لا يرى فيه أحد المسؤولية والحقيقة. لقد سقط هذا الجهاز الأمنى سقوطاً مُروعاً، ومثلما كانت أولى مهام الدولة عقب نكسة ٦٧ هى إعادة بناء الجيش، وكلف بذلك الخيرة من قادته الذين كان قد تمت تنحيتهم جانباً، فإن من أهم مهام مرحلة ما بعد ثورة الشباب العظيمة هو معالجة آثار نكسة جهاز الأمن فى ٢٨ يناير، وذلك بإعادة بناء هذا الجهاز على أسس جديدة تماماً.. ومثلما تحول جنود الجيش بعد نكسة ٦٧ إلى أفراد من المتعلمين وأصحاب المؤهلات، فإن قيادة وزارة الداخلية الجديدة يجب أن تتجه إلى الحل نفسه عقب نكسة يناير الأمنية، مهما كلفنا ذلك، ولتختف إلى الأبد صورة رجل الأمن الفاسد المرتشى المتعاون مع أصحاب السوابق ومحترفى الإجرام، وليبدأ عصر جديد محترم لهذا الجهاز المهم لأمن الوطن. لقد تفاءلت خيراً بأن كان أول ما فعله وزير الداخلية الجديد هو عودة شعار «الشرطة فى خدمة الشعب».. وأقول له حسناً فعلت، ولكن القضية أكبر بكثير من مجرد الشعار.. إنها قضية من يؤمنون به وينفذونه، وإعادة البناء تقتضى فتح ملف إعادة هيكلة جميع الأجهزة الأمنية ونوعية العاملين بها وإدارة حوار علمى حديث حولها.

ملحوظة: هل سمعتم عن «ثورة ٢ فبراير بميدان مصطفى محمود»؟! إنه تعبير مُبتكر لفيلسوف «الحزب الوطنى المحروق» د. عبدالمنعم سعيد فى مقاله بأهرام ٢/٥.. أرجوك يا صديقى العزيز، لتتوقف عن الكتابة هذه الأيام، حفاظا على ما تبقى لك من اعتبار، وحفظاً لما بقى فى نفوسنا من قدرة على احتمال البهتان!

الغضب والأمل

مروى مزيد*
marwa@u.washington.edu

بدأت أكتب هذا ومازالت الساعة الثامنة والنصف مساء يوم الجمعة ٢٨ يناير بتوقيت سياتل يوم غضبتم فى مصر وغضبنا معكم فى كل أنحاء العالم كمصريين وغير مصريين. وأكثر ما أغضبنا أنكم بعد أن كنتم معنا تبثون لنا أخباركم وصوركم وهتافاتكم.. فى لحظة «اختفيتم». اختفى كل مصرى من على الإنترنت: من الشات ومن التويتر ومن الفيس بوك. فبدا هذا الأخير فى غاية الملل لنا فى الخارج ونحن بدون المصريين. وبعد أن مللنا غيابكم بدأنا فى القلق عليكم. وتملكتنا رغبة فى التحدث باسمكم للأفراد ولوسائل الإعلام فى الخارج حتى يعرف الجميع أنكم قد «عُزلتم» عن العالم فى صورة عقاب جماعى بعد أن قطع عنكم الإنترنت، حتى إن موقع جريدة «المصرى اليوم» بدا كأنه مكان خاوى الطرقات: فلا تعليق واحداً على أى من الأخبار أو المقالات.. فكرة «الإخراس» بدت مجسمة للغاية.

إنه نظراً لكون الأحداث تتعاقب سريعا ولا يمكن تحليل ما قد حدث أو استقراء ما سيأتى بما يستحق من دقة فسأطرح أفكارا قد تسقط وتتبخر وتصبح ليست ذات صلة فى خلال يومين، وهو موعد النشر.

ولنبدأ رسالة كما وصلتنا فى الخارج: «٢٥ يناير» هو يوم تَظاهَر فيه المصريون بجميع خلفياتهم الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والدينية، من الجنسين وبمختلف الأعمار. كان تظاهرهم مدنياً، متحضراً، وهم متقدمون بمطالب سياسية واقتصادية محددة تتعلق بإنهاء قانون الطوارئ، وإيجاد حلول للبطالة ورفع للأجور. وجدنا أن الشرطة أيضا كانت تتعامل بتحضر. سمعناكم تقولون «سلمية. سلمية. سلمية» لمن يبدى أى سوء تصرف أو أعمال شغب، فيهدأ هذا الشخص، يبتسم ابتسامة من تعلم شيئا جديدا فيعاود ويهتف بحب مصر وكذلك بمطالبه كمواطن ذى حقوق جاء ليعبر عنها من منطلق «استحقاق» وليس «استعطافا». كان «تمرينا فى المواطنة».

لكن بمرور الوقت وحتى انتصف الليل ومع صمت الرئيس وعدم إدلائه بأى تصريحات رسمية، وصلتنا صورتكم كمتوترين، قلقين، متسائلين: «ماذا؟» ألن يجيئنا ردٌ «يبرد نارنا» يؤكد لنا أننا ذوو حقوق سنأخذها، وأصحاب مظالم سترفع عنّا؟

مع الصمت الرسمى، بدأ صوت الشرطة يتصاعد. فمع مطالبة المتظاهرين باستجابة فى حينها وتوقعهم الرد السريع، كانت الدولة وعلى النقيض تتوقع أن ينصرف المتجمعون بعد أن «عبروا عن رأيهم» تماماً فى صيغة: «فوتوا علينا بكرة»! لكن كثيراً من المتظاهرين فضلوا البقاء. وربما لو أن الخطاب الذى جاء به الرئيس، أخيرا ومتأخرا، كان قد جاء فى مساء يوم ٢٥ ليعلن عن حل الحكومة، لكان من الممكن أن يكون «مقبولا» إلى حد ما. هذا أن الشعب كان سيشعر أن تظاهره السلمى لساعات أدى إلى «عزل» ما، فسيشعر بممارستهً لحقوقه المدنيَّة كمواطن يستطيع أن «يحل ويربط» وليس أنه «لا شىء» تظاهره واعتراضه مثل عدمه. ولكن أيا من هذا لم يحدث. بل إن التجاهل والغرور كانا السمتان اللتين اتبعهما النظام.

ولذلك بدأت الشرطة بعد انقضاء يوم ٢٥ يناير فى تفرقة المتظاهرين بالعنف واستخدام القنابل المسيلة للدموع والطلقات المطاطية. وبالتعامل بالعنف بدأت الدولة تفصل بين قوى الشعب الملتحمة، فأفراد الطبقة المتوسطة والعليا الذين شاركوا فى اليوم الأول من المظاهرات كان المخطط لهم أن «يخوّفوا» و«يُبعدوا»، كى يعودوا إلى بيوتهم خائفين مترددين فى الاستمرار، كى «يُستفرد» بأضعف طبقات المجتمع وأفقرها وأكثرها يأسا وحنقا. «فعُزل» هؤلاء فى شوارع القاهرة والمحافظات فى الساعات الأولى من يوم الأربعاء «٢٦» ووجه كثيرٌ من العنف إليهم. وبالتالى- تعاطفا معهم- قرر جميع فئات المجتمع المصرى معاودة النزول ثانية يوم الجمعة «٢٨».

«تتمة المقال ص١٥»

تخاريف

جلال عامر
galal_amer@hotmail.com

حزب ومتحف

مرة أخرى أدعو الشباب إلى سرعة تكوين «حزب» لهم دون الاستعانة باللاعبين القدامى الذين استغنى عنهم الحزب الوطنى فى انتقالات «يناير» والاعتماد فقط على الناشئين وتحقيق مطالبهم.. ويا بهيه وخبرينى، فالذى فهمته من إعلام الحكومة وباقى قنوات حلف الأطلنطى أن المظاهرات انتهت وأن المتظاهرين اعتذروا ووعدوا بإجراء إصلاحات فى بيوتهم، فلاعبو الكرة بسبب ثقافتهم الأعلى من رؤوس المدافعين حولوا التليفزيون من «شاشة» يتابعها الحى إلى «قطنة» يأخذها الميت، غير مدركين أن هناك فرقاً بين من يأخذ الكرة على «صدره» ومن يأخذ الفقر على «حجره» وكذلك فعل باقى المذيعين، وشوف الزهور واتعلم.. لذلك أنصحك بأن تضع على باب شقتك جهاز كشف المعادن لضبط الضيوف الذين يسرقون «الملاعق» وضبط الأصدقاء الذين يسرقون «الثورات» مكتوباً عليه «اللهم اكفنى شر أصدقائى أما أعدائى فأنا كفيل بهم».. وقانا الله وإياكم شر «الكفيل».. ولأن الذكرى فى بلادنا ناقوس يدق «كفتة»، لذلك أرجو الشباب – فيما بعد – أن يجمعوا اللافتات التى رفعوها، لأننا سنضعها فى متحف خاص ليراه الطغاة وتشاهده الأجيال المقبلة، متحفاً للصور ومتحفاً للمقتنيات، بما فيها الأدوية المصادرة.. وحكيم عيون أفهم فى العين لكننى لا أفهم من الذى سوف يتوجه فى الربيع إلى «المحكمة» ومن سيتوجه إلى «الحدائق».. هل هم المتظاهرون أم الفاسدون؟.. فسارعوا إلى تكوين حزب الشباب ليدافع عنكم ولتكن جمعيته العمومية مؤقتاً على الـ«فيس بوك».. فليس هناك مستحيل، فمن كان يتصور أن يختفى الأمن المركزى قبل أن تختفى حالة الطوارئ، ومن كان يتخيل أن يكون عدد «الهاربين» فى لندن أكثر من عدد «المتظاهرين» فى ميدان التحرير.. وكنت أقول للنظام السابق الحالى المقبل بعد التعديل «أمرتهمو أمرى» فلم يستجيبوا، فهل تستجيبون أنتم؟.. فأسسوا الحزب لأن قلبى خائف من «مرج دابق»، فأنا مثلكم لا صديق واصل ولا بيت ملك ولا طاحونة شرك ولا حتى حامض نووى.. والله من وراء القصد.

الكثير من الحب

د. أيمن الجندى
elguindy62@hotmail.com

الشرعية الثورية فى عناية الجيش

نحن الآن فى لحظة فارقة فى تاريخ مصر، بين الشرعية الدستورية والشرعية الثورية، وهى مفرق طريقين بكل معنى الكلمة. يشبه الأمر أنك تقود سيارتك، ثم وجدت مفرق طريقين، الأول يؤدى إلى الإسكندرية (مثلا) والثانى يفضى إلى الصعيد. لا تصدق أبدا الدعاوى القائلة إن كلا الطريقين سيفضى فى النهاية إلى غاية واحدة.

أيهما نختار: الشرعية الثورية أم الشرعية الدستورية؟! الشرعية الدستورية تعنى اتباع الخطوات والإجراءات التى حددها الدستور القائم بالفعل، وهو دستور تحدث الجميع عن عواره، وكل مشاكلنا حين تحلّلها تجد سببها الدستور المعيب. حتى قمامة الطريق سببها أن الدستور ركّز السلطات فى يد الرئيس، بشكل جعل المحافظ لا يهتم إلا برضا الرئيس. بينما لو كان منصب المحافظ بالانتخاب، والشعب قادراً على إقالته، لاهتم المحافظ بتقديم أفضل الخدمات، لأن ولاءه سيكون وقتها للشعب لا للرئيس.

حاذروا من أن تنخدعوا. إنهم يحاولون تمرير الشرعية الدستورية بزعم أنهم سيعدلون المادتين ٧٦ و٧٧، ولم يتحدث أحد عن أسوأ ما فى الدستور الحالى، وهو المواد المنظمة لصلاحيات الرئيس.. الانحياز لخيار الشرعية الدستورية يعنى بقاء مجلسى الشعب والشورى، اللذين تم انتخابهما بالتزوير، ويعنى أيضا ضرورة بقاء الرئيس مبارك حتى نهاية مدته، لأن الدستور الحالى لا يجد مخرجا، حتى تفويض صلاحياته للنائب لا يعطيه حق تغيير الدستور.

أضف لعيوب الشرعية الدستورية أن وعود النظام لم يتم الوفاء بها، وما حرب الإبل والأحصنة، ووعد الرئيس بالبقاء مدة واحدة، ومئات الوعود الأخرى عنا ببعيد. حتى حينما غيروا الوزارة احتفظوا بالوجوه نفسها التى يكرهها الشعب، وعادوا يتحدثون باللغة نفسها. يقول الوزير أبوالغيط تعليقا على مطالبة الدول الغربية باحترام إرادة الشعب فى التغيير، إن الشعب يرفض التدخل الأجنبى!! تخيلوا.. التصريحات المستفزة نفسها.. لم يتعلموا الدرس ولن يتعلموه!

....

الخيار الآخر هو الشرعية الثورية. بمؤداه يقوم الجيش بتسلم السلطة، وحل مجلسى الشعب والشورى وإسقاط الدستور. ثم يُكلّف لجنة موسعة بكتابة دستور جديد يليق بمكانة مصر وتطلعات شعبها، يتم الاستفتاء عليه، ثم تتم الانتخابات التشريعية فالرئاسية، بعدها يُعيد الجيش تسليم السلطة للمدنيين.

وربما يقول قائل: ما الضمان ألا يتكرر سيناريو ٥٢ ويحتفظ الجيش بالسلطة؟! وأقول إن الفارق جسيم. أولا: ثورة ٥٢ بدأت كحركة قام بها الجيش، وحظيت بمباركة الشعب، فيما ثورة ٢٠١١ قام بها الشعب، وتمتعت بحماية الجيش. ثانيا: نحن فى عصر الحداثة والعولمة ولسنا فى زمن الانقلابات العسكرية. ثالثا: أجمل ما أسفرت عنه الأحداث الماضية أننا استعدنا الثقة فى جيشنا العظيم، الذى رفض أن يبطش بنا وأعلن حمايته للشعب. وفى النهاية لا يوجد حل مضمون بنسبة مائة فى المائة، ولكنها «إدارة مخاطر»، ولو سألت الشعب: أيهما يحوز ثقتك أكثر: النظام أم الجيش؟ فإن الجواب معروف.

انحازوا للشرعية الثورية تحت عناية الجيش يرحمكم الله.

[redacted]



يوم الغضب

عودة العمل فى أقسام الشرطة بالقاهرة الكبرى.. والجيزة ترفع ٢٧٠ سيارة محترقة

الأهالى يشاركون الضباط إعادة ترميم الأقسام.. والمسجلون باعوا الأسلحة الميرى بـ٥٠ جنيهاً

كتب - يسرى البدرى وحسن أحمد حسين وأشرف غيث وأحمد عبداللطيف:

عادت الحياة إلى طبيعتها فى مديريات الأمن فى القاهرة الكبرى، وتمت إحالة العمل فى الأقسام المحترقة إلى أماكن أخرى قريبة، وبدا الانتشار الأمنى فى جميع القطاعات فى المديريات لضبط الخارجين على القانون والهاربين بعد أحداث الشغب والسلب والنهب التى شهدتها البلاد خلال الأيام الماضية، وتواجد عدد كبير من القيادات الأمنية فى الشارع وتأكدوا أمس من انتظام الحركة المرورية، وتم نشر القوات بصورة مكثفة، ورصدت «المصرى اليوم» التواجد الأمنى وأعمال الترميم فى بعض الأقسام التى تم حرقها.

شهدت مديريتا أكتوبر والجيزة حالة من الاستنفار الأمنى، فى محاولة لإعادة الانضباط إلى الشوارع وضبط الخارجين على القانون، وتم نشر وتوزيع قوات الأمن التى تضم ضباطا وأفرادا من الأمن المركزى فى المناطق والميادين العامة بطريقة تدريجية بالإضافة إلى الدوريات الأمنية. واستعان رجال الأمن بـ٥٠٠ عامل لترميم أقسام الشرطة التى تم إحراقها، وبلغت ١٤ قسما ونقطة شرطة فى المديريتين، كما تلاحق الأجهزة الأمنية أكثر ٢٥٠٠ متهم كانوا محتجزين على ذمة قضايا داخل الأقسام، بجانب سرقة ١٥٠٠ قطعة سلاح متنوعة، فيما نجحت الأجهزة الأمنية فى ضبط ١٥٠٠ من الفارين من أقسام الشرطة وما يقرب من ٥ الآف سجين.. وتجرى حاليا إعادة تأهيل وتشغيل ما يقرب من ٢٧٠ سيارة شرطة تم حرقها.

ورصدت «المصرى اليوم» خلال جولتها اختفاء أجهزة الأمن من الطرق الفرعية والجانبية، وبدأت جولتها من منطقة العمرانية وشوارعها ثم الجيزة وبولاق الدكرور. وروى عدد من الضباط والأمناء والمجندين حالة الرعب التى عاشوها خلال الأيام الماضية، وأكدوا أنهم تلقوا فى الواحدة من صباح الجمعة قبل الماضى تعليمات من القيادات بتسليم أسلحتهم الميرى، بينما أكد أمناء شرطة أنهم تلقوا تعليمات بالانسحاب من مواقعهم وتركها للحفاظ على أرواحهم، ولفتوا إلى أنهم لم ينفذوا الأوامر ففوجئوا بأعداد هائلة من أسر المسجونين يقتحمون أقسام الشرطة وإلقاء قنابل المولوتوف بها واقتحامها والاستيلاء على الأسلحة الميرى، وأضاف المجندون أن الأهالى هاجموا أفراد الشرطة وحاولوا الانتقام من جميع الأفراد.

وقال الأمناء إن قطعة السلاح الواحدة تم بيعها بـ٥٠ جنيها لـ«الطبنجة» والآلى بـ٢٠٠ جنيه، بينما اتهم عدد من المواطنين رجال الشرطة بإحراق الأقسام والاستيلاء على الأسلحة والادعاء بسرقتها فى محاولة لبيعها.

والتقت «المصرى اليوم» بعض المواطنين.. قالت ابتسام محمد «مدرسة» إن ثورة الشباب حققت نجاحات هائلة، ويجب فض الاعتصام وإعادة رجال الشرطة إلى أماكنهم، لأن اللجان الشعبية بدأت تتحول إلى بلطجة وفرض إتاوات. وأضافت أن القائمين بأعمال الحراسة استخدموها كوظيفة وبدأوا يطلبون أجرا ماديا مقابل الحماية، بينما أكد عدد من القائمين بأعمال اللجان الشعبية أنهم يساعدون فى الحفاظ على أمن البلد، وأن قوات الأمن فى المديريات بدأت تتعامل معهم واستعانوا بهم فى تفتيش السيارات خوفا من بطش الأهالى.

ورصدت «الجريدة» عمليات الترميم بأقسام الجيزة وأكتوبر واستعان ضباط الشرطة بـ٥٠٠ عامل فى ترميم الأقسام ومنها أقسام شرطة الجيزة وبولاق الدكرور والعمرانية والطالبية وأقسام شرطة مركز أبوالنمرس والبدرشين والحوامدية. وأكدت مصادر أمنية أنه تم توزيع الضباط ونقل المستهدفين من قبل المسجلين خطر إلى أماكن أخرى.

وقال اللواء عمر الفرماوى، مساعد الوزير لأمن أكتوبر لـ«المصرى اليوم» إنه تم الاستغناء عن اللجان الشعبية المتواجدة بالشوارع والميادين العامة مع إعادة نشر أفراد من وزارة الداخلية، وأشار إلى أن اللجان الشعبية ساعدت أجهزة الأمن بأكتوبر فى القبض على ٣٥٠٠ هارب من السجون خلال الأيام الماضية. وتابع: تم نقل أعمال الـ٧ أقسام شرطة التى احرقت إلى أماكن بديلة، وأكد أنه تمت إعادة توزيع ونشر عدد من الضباط وتغيير أماكنهم ونشر الدوريات الأمنية بالشوارع.

وقال اللواء أسامة المراسى، مساعد وزير الداخلية لقطاع أمن الجيزة، تم نقل أعمال أقسام الشرطة التى تم إحراقها إلى مقر قسم شرطة الأهرام، لمتابعة سير العمل، كما تم نشر عدد من الدوريات الأمنية فى الميادين العامة، ورفع اللجان الشعبية بها بعد تقديم الشكر لهم على المجهود الذى قدموه لرجال الشرطة خلال الأيام العصيبة التى شهدتها البلاد، ولفت إلى ترميم أقسام الشرطة التى دُمرت بسبب أعمال السلب والنهب، وأشار إلى أن الأهالى ساعدوا رجال الشرطة فى تسليم كمية من الأسلحة التى تم الاستيلاء عليها وساعدوا المجندين فى أعمال الترميم. ولفت إلى أن وحدات المرور بدأت عملها صباح أمس، وأن جميع الملفات التى تم إحراقها فى وحدة مرور العجوزة مسجلة على جهاز الكمبيوتر، وجار حصر أعداد سيارات الأمن المركزى ومديرية الأمن التى احترقت.

وصرح مصدر أمنى بأن أجهزة الأمن بوزارة الداخلية وضعت خطة أمنية لإعادة السجناء الذين هربوا من داخل أقسام الشرطة، لأنه لا يمكن القبض عليهم خلال تلك الأيام بسبب الاحتقان فى الشارع، وأن «الوزارة» لم تسلم عدداً من أفراد الشرطة أسلحتهم خوفا من التعدى عليهم من قبل المسجلين بعد أن ترددت أنباء وأقاويل بتلقيهم تهديدات من قبل الهاربين من السجون.

وفى القاهرة، بدأت الحياة تعود من جديد فى أقسام الشرطة التى لم يتم إحراقها بعد أن تعرض ١٦ قسم شرطة إلى التدمير وتهريب السجناء ونهب الأسلحة، وعجز رجال الشرطة عن الصمود طويلاً ولاذوا بالفرار وتركوا مهام عملهم وأماكن خدمتهم بأقسام الشرطة.

وفى حلوان، شدد اللواء عابدين يوسف، مدير الأمن على أهمية تواجد رجال الشرطة فى جميع أنحاء المحافظة، وأمر بعودة جميع الأفراد والقيادات إلى نقاط تمركزهم، وتكثيف تواجدهم فى الشارع بالمرور على جميع الخدمات الأمنية ورجال المرور.

وأكد عابدين أنه تم نشر جميع الخدمات الأمنية ورجال المباحث والمرور فى جميع شوارع المحافظة لحماية المواطنين وإعادة الانضباط فى الشوارع.

وأوضح عابدين أن هناك تعاونا بين رجال الشرطة والقوات المسلحة من أجل تحديد أماكن الهاربين من السجون والمسجلين خطر وإلقاء القبض عليهم للقضاء على ما يسمى أعمال العنف والبلطجة التى انتشرت خلال الأيام الماضية.

سيارة شرطة احترقت فى الاحداث



محاولات لإزالة آثار التدمير فى أحد الأقسام — تصوير- سمير صادق

تعديلات مرورية فى وسط القاهرة.. و٩٩ دورية لتأمين الشوارع

تشغيل وحدات التراخيص وتحديد بدائل للأماكن المتضررة

كتب. يسرى البدرى وحسن أحمد حسين:

شهدت شوارع القاهرة الكبرى، أمس، تواجدا مكثفا من شرطة المرور على الطرق السريعة والفرعية، وانتشرت الدوريات الأمنية على الطرق، لإحكام سيطرتها على مواقف السيارات والسرفيس، عقب لقاء مديرى المرور مع اللواء سراج زغلول، مساعد الوزير للشرطة المتخصصة، الذى شدد على ضرورة التواجد الفعلى وإعادة الانضباط إلى الشارع.

وقام اللواء صلاح عبدالوهاب، مدير الإدارة العامة للمرور، بجولات على طريق مصر - الإسكندرية الزراعى والطرق السريعة للتأكد من انتظام العمل والتواجد المكثف من القيادات، ونقل توجيهات وزير الداخلية إلى الضباط، وطلب منهم تطبيق قانون المرور وإحكام السيطرة على مواقف السيارات والسرفيس خاصة فى المحافظات.

وقال اللواء عمرو جمجوم، مدير الإدارة العامة لمرور القاهرة، إن الحركة المرورية انتظمت فى العاصمة، وتم فرض خدمات مرورية على جميع المحاور، وانطلقت ٩٩ دورية راكبة منذ الساعات الأولى من الصباح لتأمين الحالة المرورية، إضافة إلى مجموعات كبيرة من الضباط وأمناء الشرطة بجميع أنحاء القاهرة بهدف الإشراف على الحالة المرورية وتسجيل حركتها.

وأضاف جمجوم: هناك ضباط متخصصون فى تلقى البلاغات والشكاوى، سواء أكانت متعلقة بالنواحى المرورية أو حتى بالأمن الجنائى من المواطنين وتسجيلها، لبحثها وسرعة عرضها لإيجاد الحلول السريعة.

أضاف: تم تشغيل جميع وحدات التراخيص بمرور القاهرة بواقع ٢٨ وحدة تراخيص، كما تم إعلان المواطنين بالوحدات المرورية التى أضيرت والوحدات البديلة لها، وفيما يتعلق بوحدة مرور الأميرية يمكن لأصحاب التراخيص التوجه لوحدة مرور مصر الجديدة، وبالنسبة لتجديد رخص القيادة بالأميرية واستخراج تراخيص فقد استبدلت بمرور شبرا، وبالنسبة لوحدة بولاق يمكن للمواطنين التوجه إلى مرور الجزيرة، أما بالنسبة للبساتين والمقطم فعليهم التوجه لمرور عين الصيرة، وعلى أصحاب تراخيص منشية ناصر الذهاب لوحدة تراخيص وسط البلد.

وعن تغيير مسارات الطرق، أكد مصدر أمنى بمرور القاهرة أن جميع الخدمات موجودة على مستوى المدينة لتأمين الحركة المرورية قبل ساعات الحظر، وأضاف: على القادم من شارع الجلاء أن يسلك تقاطع الجلاء والكورنيش للتوجه إلى شبرا ونفق كمال الدين وصولاً للمعادى وحلوان، وعلى القادم من ميدان فم الخليج للقصر العينى أن يستمر فى السير حتى مجلس الشعب والشيخ ريحان وصولاً للسيدة زينب والأماكن المجاورة لها، وعلى الخارجين من مجلس الشعب أن يسلكوا اتجاهين بشارع قصر العينى وصولاً لميدان فم الخليج ومناطق الجنوب.



شرطة المرور ظهرت فى الشوارع بعد اختفاء — تصوير- طارق وجيه

وزير الداخلية: نسعى لاستعادة الأمن فى الشوارع.. وإجهاض محاولات ترويع المواطنين



اللواء محمود وجدى وزير الداخلية فى زيارة لأحد أقسام الشرطة

كتب ـ يسرى البدرى:

أكد اللواء محمود وجدى، وزير الداخلية، ضرورة التصدى لجميع أشكال الخروج على الشرعية والقانون وإجهاض محاولات ترويع المواطنين وتعطيل مصالحهم، وطالب بزيادة أعداد الدوريات الأمنية التى تجوب الشوارع والأحياء الشعبية لضبط المجرمين والعمل على رفع معدلات الأداء الأمنى بمختلف المواقع الشرطية خلال الفترة المقبلة وشدد الوزير خلال اجتماعه وعدد من مساعديه ومديرى الأمن ومديرى إدارات البحث الجنائى والمرور بمحافظات القاهرة الكبرى، على اهتمام الرئيس مبارك والدكتور أحمد شفيق، رئيس مجلس الوزراء، بعودة الأمن والاستقرار إلى الشارع المصرى وجميع ربوع البلاد.

وجدد وجدى تأكيده على ضمان سرعة انتظام العمل بجميع القطاعات الشرطية بكامل طاقتها على مستوى الجمهورية، على أن تعمل القيادات على توفير أماكن بديلة للمواقع والكيانات الشرطية التى تم الاعتداء عليها لحين إعادة تأهيلها ورفع كفاءتها من جديد، ولفت وزير الداخلية إلى أهمية الارتقاء بالخدمات الأمنية الجماهيرية التى يحصل عليها المواطنون بمختلف قطاعات وزارة الداخلية، وتنفيذ شعار الشرطة الجديد (الشرطة فى خدمة الشعب) بكل دقة، لإعادة الثقة بين المواطنين ورجال الشرطة تنفيذا لتوجيهات الرئيس مبارك.

وطالب الوزير قيادات الوزارة بمحافظات القاهرة الكبرى بضبط المرور بالشارع المصرى ومواقف سيارات الأجرة والسيرفيس، مؤكدا أهمية تسيير الحركة بصورة طبيعية خلال الفترة المقبلة، لاسيما مع عودة المواطنين لممارسة أنشطتهم وأعمالهم المختلفة وتقليص ساعات حظر التجول، وشدد وجدى على ضرورة تواجد القيادات مع الضباط والأفراد والعاملين بجهاز الشرطة بين المواطنين للتعرف على جميع مشاكل ومعوقات العمل الأمنى وتشديد الرقابة على مختلف الأسواق لضمان انضباطها ووصول السلع المختلفة لجميع المواطنين، مع التصدى لجميع صور استغلال المواطنين ومحاولات رفع الأسعار.

وناشد وزير الداخلية المواطنين ضرورة التعاون الإيجابى مع رجال الشرطة لإعادة الأمن إلى الشارع، مشددا على أن رجال الشرطة كانوا وسيظلون مع أبناء مصر صفا واحدا ساهرين على أمن الوطن وحماية ممتلكاته.

مدير «قصر العينى»: استقبلنا ٣٠ قتيلا و٣٤٠٠ مصاب منذ ٢٥ يناير.. و«الصحة»: ١٢٠٠ مصاب حصيلة ٣ أيام من المظاهرات

كتبت ـ هدى رشوان:

كشف الدكتور أشرف حاتم، مدير مستشفيات جامعة القاهرة «قصر العينى»، أنه تردد على المستشفيات منذ بداية المظاهرات وحتى أمس الأول ٣٠ قتيلا من بينهم ٥ حالات مجهولة الهوية، إضافة لاثنين من جنود الأمن المركزى، فيما وصل إجمالى الإصابات فى الأيام الثلاثة الأخيرة إلى ١٢٠٠ مصاب.

وقال «حاتم»، فى تصريحات لـ«المصرى اليوم»، إن أعداد المصابين وصلت إلى ٣٤٠٢ مصاب من بينهم ٣٩٤ حالة استدعت البقاء فى المستشفى، بينهم ٦ حالات فى العناية المركزة، و١٨٦ حالة مصابة فى العين. وقال مدير مستشفيات جامعة القاهرة إن الصحفى أحمد محمود تم نقله قبل وفاته إلى مستشفى قصر العينى الفرنساوى، وليس قصر العينى الحكومى.

فى سياق المصابين، قال الدكتور أحمد سامح فريد، وزير الصحة، إن إجمالى الحالات التى استقبلتها المستشفيات خلال الأيام الثلاثة الأخيرة من أحداث ميدان التحرير تقدر بنحو ١٢٠٠ مصاب، وأن المتبقى منهم فى المستشفيات حاليا ١١١ حالة، كما أنه من المتوقع خروج نصفهم خلال اليومين المقبلين.

وأضاف «فريد» فى تصريحات صحفية أمس: الوزارة بصدد إصدار بيان شامل عن ضحايا المظاهرات التى شهدتها البلاد يوضح فيه العدد الإجمالى للمصابين والقتلى نتيجة أعمال العنف.

مشيرا إلى أن معظم الإصابات كان يتم إسعافها فى ميدان التحرير ولم يكن هناك حاجة لنقلها إلى المستشفيات، وأن الحالات التى كانت تستدعى تدخلا طبيا مكثفا هى التى كان يتم نقلها بسيارات الإسعاف إلى مستشفيات المنيرة العام وقصر العينى من جهة مجمع التحرير، وإلى مستشفيات الهلال الأحمر والدمرداش ومعهد ناصر للمصابين من جهة المتحف المصرى.

من المعتصمين بالتحرير إلى أهالى وسط البلد: «وجع ساعة ولا كل ساعة»

كتبت ـ ابتسام تعلب:

وجه المعتصمون بميدان التحرير رسالة إلى عمال وأهالى منطقة وسط البلد طالبوهم فيها بالانضمام إليهم فى الميدان ليشاركوهم همومهم وللبحث عن حلول لمعادلة استمرار الاعتصام بدعم منهم ودون التسبب فى وقف أعمالهم، على أن يضاف إلى مطالب المعتصمين تعويض الأهالى عن خسائر انسحاب الشرطة وحظر التجول.

وقال البيان: «وقف أهالى وسط البلد والعاملون فيها موقف الشرفاء والأبطال منذ بدأت احتجاجات يناير وفبراير ٢٠١١، فعندما حاصرت قوات البوليس الغاشمة ٣٠ ألف شاب مصرى فى ميدان التحرير والشوارع المتفرعة وطحنت عظامهم وسحلتهم وخنقتهم، قدم لهم الأهالى البطاطين والمياه والطعام والمأوى وفتحوا شبكات الإنترنت اللاسلكية لديهم ليتمكن المحاصرون من استخدامها وتوصيل ما يحدث لمصر إلى العالم.

وفى يوم الجمعة ٢٨ يناير المشهود، جمعة الغضب، سجل صنايعية شامبليون وما حوله بطولة لا تنسى أمام الأمن المركزى وبلطجية الشرطة حتى دحروهم بنهاية اليوم، ومع مرور الوقت وبعد سيطرة المحتجين على ميدان التحرير واعتصامهم فيه بشكل مفتوح بدأ الأهالى والعمال (الصنايعية، التجار، أصحاب الورش، المراكبية، إلخ) فى الضيق والشعور بالتضرر، فقد أصبحت حياتهم تحت حظر التجول غير طبيعية (أكثر من أى مواطن آخر) وأصيبت الحركة التجارية النشيطة عادة فى وسط البلد بالشلل تقريبا.

لكن هناك بعض الأشياء الغائبة التى رأينا أن نوضحها لنزيل سوء التفاهم ونحاول الخروج من هذه الأزمة فى ظل استمرار الاعتصام.

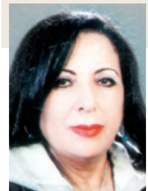
إن وقف الحال ليس نتيجة للاعتصام وإنما لحظر التجول! والموقف الذى يحقق مصالحكم هو أن تكسروا حظر التجول (كما يفعل سوق التوفيقية مثلا) وبهذا تشجعون الجمهور والسائقين أيضا على كسره، وهو حظر تجول صورى أصلاً مقصود به الضغط علينا كلنا ليس أكثر، وقد انتهت أيام البلطجة الثلاثة الأولى.. احتجوا على حظر التجول لا على الاعتصام الذى تضامنتم أو تعاطفتم معه منذ البداية.

أيضاً فإنكم تنسون أن المعتصمين والمتظاهرين وهم بالملايين وينتمون لشتى الطبقات والفئات والانتماءات السياسية، هم أيضا مصالحهم متعطلة، ومنهم من نهب وسرق وخطف وسجن وعذب وقتل وأصيب بجراح وإصابات متنوعة وفصل من العمل وتوقف دخله، لكنهم جميعا يدركون أن المصالح الشخصية تتضاءل كثيراً الآن أمام اللحظة الهائلة ووعودها التاريخية الكبرى للشعب وأهالى وعمال وسط البلد باعتبارهم جزءاً من هذا الشعب (وجع ساعة ولا كل ساعة) أليس كذلك يا أهالينا؟

فليكن نفسكم طويلاً ولتنضموا إلينا فى اعتصامنا، وترونا بأنفسكم عن قرب وتشاركونا همومكم، ولنبحث معا عن حلول لمعادلة استمرار الاعتصام بدعم منكم وبدون وقف حالكم أو بتخفيف آثار حظر التجول، سنضيف إلى مطالبنا تعويضكم من الدولة عن خسائر انسحاب الشرطة وحظر التجول ومازلنا ننتظر منكم شربة الماء والكلمة الطيبة إننا فى حماية الجيش وحمايتكم، بل نحن فى حمايتكم أنتم أولا ولاجؤون عندكم، سامحونا على أى أخطاء أو تجاوزات حدثت منا، من أجل الثورة، ثورتنا جميعا.



المعتصمون فى التحرير فى انتظار تحقيق مطالبهم



زينب أبوالنجا*

فى قلب الأحداث

الحقيقة أن الأحداث فى ثورة الشعب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ تمر أسرع بكثير من رتم التليفزيون المصرى، فالثورة المصرية بدأت بالشباب.. أعدوا لها، وفعلوها من خلال أدواتهم التكنولوجية، وسرعان ما تحولت إلى ثورة شعبية من أكبر الثورات الشعبية فى التاريخ .. و«بكوات» التليفزيون المصرى مازالوا يقفون عند الشباب فقط.. نعم الشباب، عندما ينتفض، هكذا يكون قد وصل إلى درجة كبيرة من الوعى، وبذلك يصبح عماد شعبه بل أمته، ولكن.. مَن الذين وصلت أنَّاتهم وصرخاتهم لهؤلاء الشباب؟!! نتيجة الطغيان والظلم وتنفيذ الأجندات الصهيونية التى حرمت الشعب المصرى من ثروات بلاده، واعتدت على جميع حقوقه وكرامته وحريته فى التعبير، حتى أكلت الأخضر واليابس قلة لا تعدو واحداً فى الألف من هذا الشعب.. وكانت هذه القلة دائمة السعى بطغيانها ونفوذها لتحقيق مصالحها الشخصية، من خلال تغاضيها عن حقوق هذا الشعب، محقّرة قدراته على الانتفاض والثورة فى يوم من الأيام - ولطالما نبهت على مدار سنين طوال - بما يعنى لا تستهينوا بالشعب المصرى - لأنه إن احتقن إلى الذروة سيقوم ولن يقعد بعدها أبدا إلا بخلع براثن الفساد والاستبداد من جذوره -ولطالما قلت - قلت (عندما تصبح المادة محور الحياة.. تنعدم إلى جوارها كل القيم) ولكن من قيمهم متوطدة بداخلهم ويعيشون قابضين على الجمر مقهورين ومكممين بأيدى أصحاب الأجندة الصهيونية - حتى لا تصل أناتهم وقيمهم المزدحمة بها، رسالتهم الساعية لعالم أفضل تسوده الحرية والإنسانية والعدل.. كانت تكفى ثلاثون عاما لوصول صرخاتهم وأناتهم وإبداعهم الحقيقى الداعم للإنسانية كلها لهذا الشعب حتى يتحرر من المهانة والذل والتهميش.. وكان فى مقدمة هؤلاء النفوذيين الذين أودوا ببلدنا العظيم مصر إلى هذه الحال هو حبيب العادلى، وزير الداخلية السابق، بأجهزة تنصته وقبضته الحديدية الظالمة على أفواه أصحاب الرسالات الأخلاقية والإبداع الحقيقى، الذى كان من المحتم إذا وصل تدرجا إلى المسؤولين والناس، سيغير حتما إلى ما فيه صالح مصر وشعبها وأمتها، لكن حبيب العادلى كان يحمل أجندة خاصة اتضحت معالمها عيانا بيانا الآن على الشاشات وفى الشارع المصرى، بعربات الشرطة التى تدهس المصريين فى الشارع، والمسجلين خطر وبلطجية الداخلية والشرطة السرية الذين ركبوا الجمال والبغال والخيول، حاملين السلاح الأبيض وأعيرة النيران الحية والمطاطة والمولوتوف - فى مشهد كوميديا سوداء، وكأننا رجعنا للعصور الوسطى - اعتداءً بكل ذلك على ثلاثة ملايين كنت بينهم، هم من خيرة شباب مصر ونسائها ورجالها.. أطباء ومهندسين وقضاة، وعلماء أزهر كراما وطلاب جامعات، وعامة نساءً ورجالاً.. أوفياء لبلادهم شرفاء.. وقفنا دروعا بشرية عزلا لا نملك سوى إرادتنا وأصواتنا وأقلامنا وشعاراتنا.. سقط أمامى منهم من استشهد ومن أصيب بعاهة دائمة، ومَن كسرت ذراعه ومن أصيب إصابات خفيفة وهم كثر.. إلى أكثر من تسع مائة شهيد وآلاف الجرحى منذ بداية ثورة ٢٥ يناير وحتى الآن.. والآن تخرج أفواه تافهة ضحلة على شاشات التليفزيون المصرى، الذى يضلل الحقائق، الآن بعد أن وصلت رسالاتنا إلى الناس بفضل الله وكفاحنا لثلاثين عاما أننا سنصدق أنهم يدافعون عن مصر.. أقول لهم إن الشهيد خالد سعيد وغيره من الشهداء.. شيوخا وشبابا.. نساء ورجالا ذهبوا إلى جنة الخلد وسيخلدهم التاريخ والناس، ودمهم فى رقبتكم وطغيان سلطتكم وبلطجية شرطتكم الخائنة والغاشمة.. فاصمتوا أفضل ولا تستهينوا بعقول شعب مصر العظيم.

* شاعرة وعضو اتحاد كتاب مصر

[redacted]

قادة أمريكا وأوروبا والأمم المتحدة يطالبون بـ«انتقال منظم» للديمقراطية لتجنب «الفراغ»

البيت الأبيض يعتبر استقالة قيادات الحزب الوطنى خطوة إيجابية.. و«تشينى» يصف مبارك بـ«الرجل الصالح»

عواصم- وكالات الأنباء:

اتخذ قادة الولايات المتحدة وأوروبا والأمم المتحدة موقفا أقل تشددا تجاه النظام المصرى، أمس. فبعد سلسلة من الدعوات المطالبة بانتقال السلطة «فوراً»، اتفق الزعماء المشاركون فى مؤتمر الأمن العالمى فى مدينة ميونيخ الألمانية على أن الرئيس حسنى مبارك يجب أن يبقى فى منصبه، لضمان «انتقال منظم» إلى الديمقراطية و«تجنب حدوث فراغ» فى السلطة يؤدى إلى «الفوضى»، فيما شهدت عدة دول مظاهرات تضامن مع مصر.

وقال الأمين العام للأمم المتحدة بان كى مون، أمس، بعد مشاركته فى مؤتمر ميونيخ: «نريد أن تتم عملية انتقال السلطة بشكل منظم وسلمى دون أى تأثيرات سلبية على السلام والاستقرار فى المنطقة»، واعتبر الدبلوماسى الأمريكى فرانك ويزنر، الذى سيوفده الرئيس الأمريكى باراك أوباما إلى مصر الأسبوع المقبل، أن الرئيس مبارك ينبغى أن يبقى فى السلطة لضمان إنجاز المرحلة الانتقالية نحو الديمقراطية. وقال «ويزنر» فى كلمته أمام مؤتمر ميونيخ عبر الأقمار الصناعية من واشنطن: «يجب التوصل إلى تفاهم وطنى حول الظروف المناسبة للانتقال إلى المرحلة التالية، وعلى الرئيس أن يبقى فى منصبه لتطبيق هذه التغييرات». ورأى «ويزنر» أن «بقاء مبارك رئيسا للبلاد أمر حيوى، إنها فرصة له لتحديد ماذا سيترك خلفه، لقد كرس ستين عاما من حياته فى خدمة بلاده، إنها اللحظة المثالية بالنسبة إليه لتحديد المسار الواجب سلوكه».

وقال مسؤولون أمريكيون إن تصريحات ويزنر أدلى بها بصفته الشخصية كخبير، ولا تعكس موقف إدارة أوباما.

لكن وزيرة الخارجية الأمريكية هيلارى كلينتون أكدت فى المؤتمر نفسه أن بلادها تؤيد جهود السلطات المصرية، من أجل صياغة منظمة لإصلاحات تسمح بإجراء انتخابات ديمقراطية.

وقالت كلينتون أمام مؤتمر ميونيخ: «من المهم دعم عملية الانتقال التى أعلنتها الحكومة المصرية، التى يتزعمها فعليا نائب الرئيس عمر سليمان». وأوضحت كلينتون أن «الرئيس مبارك أعلن أنه لن يرشح نفسه مرة أخرى، ولن يرشح ابنه» مشيرة إلى أن الحكومة تعهدت أيضا بإجراء إصلاحات دستورية، والسماح بمشاركة سياسية أكبر.

وقالت: «هذا ما ندعمه ونأمل أن نرى ذلك يتحرك بشكل منظم، ولكن بأسرع ما يمكن فى ظل هذه الظروف». وأضافت أن كل قطاعات المجتمع المصرى يجب أن تتحلى بالصبر، وأن تساهم فى تحقيق الديمقراطية. وحذرت كلينتون من وجود مخاطر مع الانتقال إلى الديمقراطية، وقالت: «يمكن أن تحدث فوضى، ويمكن أن يحدث عدم استقرار على المدى القصير».

اتراك تظاهروا بالجمال تضامناً مع مصر «أ. ف. ب»

ورحبت كلينتون، بحذر، بمشاركة الإخوان المسلمين فى الحوار الوطنى، وقالت أن واشنطن ستنتظر لترى كيف ستتطور هذه المحادثات. وفى كلمتها أمام المؤتمر، قالت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل: «يجب أن يكون هناك نوع من عملية الانتقال المنظم، وتجنب حدوث فراغ فى السلطة». وأضافت: «أعتقد أن إجراء انتخابات سريعة فى بداية عملية للتحول الديمقراطى سيكون خطأ».

وأكد رئيس الوزراء البريطانى ديفيد كاميرون، خلال مشاركته فى المؤتمر، أن أوروبا ليس دورها أن «تشير بإصبعها لتقول من هو الزعيم، الذى يجب أن يذهب». وقال كاميرون: إن الانتقال إلى قيادة جديدة وعمل إصلاح سياسى فى مصر ضروريان، لأن التأجيل سيؤدى إلى دولة غير مستقرة. ولكنه أكد أن بناء الديمقراطية فى بريطانيا نفسها استغرق مئات السنين لغرس قيم التسامح، مما يوضح أن تطور الديمقراطية عملية مستمرة وليس حدثا. كان البيت الأبيض أعلن أن أوباما أجرى اتصالات مع عدد من قادة الدول حول الأوضاع فى مصر، وقال البيت الأبيض فى بيان إن أوباما أكد الحاجة إلى «عملية انتقالية منظمة وسلمية تبدأ الآن نحو حكومة تمثل تطلعات الشعب مع إجراء مفاوضات ذات مصداقية بين الحكومة والمعارضة». وأضاف البيان أن واشنطن اعتبرت استقالة قيادات الحزب الوطنى «خطوة إيجابية».

كما أشاد نائب الرئيس الأمريكى السابق ديك تشينى بالرئيس مبارك، وقال «تشينى»، خلال لقاء لتكريم الرئيس الأمريكى الراحل رونالد ريجان فى كاليفورنيا، إن الرئيس مبارك «رجل صالح، إنه صديق صالح وحليف للولايات المتحدة، ونحتاج لتذكر ذلك».

منتهى السياسية

محمود مسلم

mosallam71@yahoo.com

شبكات الفساد

كتبت مقالاً منذ سنوات تحت عنوان «بيعلموا على بعض»، حاز على جائزة نقابة الصحفيين كأفضل عمود صحفى عام ٢٠٠٧، قلت فيه: «لقد أصبح الفساد ينهش فى عظام هذا النظام بصورة غير مسبوقة، وبدلاً من مواجهته والقضاء عليه تظهر التبريرات والحجج الواهية.. وأعتقد أن الفساد وعدم العدالة بين الناس يمثلان أهم أسباب عدم شعور المواطن المصرى بما تقدمه الحكومة، وأن الصمت على الفساد يدل على أنهم بيعلموا على بعض.

بالطبع لا أكتب ذلك لأفتخر بأننى أنذرت وحذرت، فقد كتب الكثيرون كلاماً أعنف من ذلك بكثير، لكن الرسالة أن ما حدث من إجراءات منع سفر وتجميد أرصدة بعض المسؤولين لا يعبر، بأى حال، عن حجم الفساد الذى أصبح أهم مؤسسة منظمة فى مصر، حتى إن النظام كان من وقت لآخر يعلن عن قضية فساد لأحد كبار المسؤولين يهدى بها الرأى العام، كما حدث من قبل مع ماهر الجندى، ومع مستشار وزير الثقافة، ويوسف عبدالرحمن، بل والمحترم د. محيى الدين الغريب، لكن منذ سنوات لم يقم النظام حتى بهذه المسكنات، فزاد الفساد مع عدم المحاسبة، لدرجة أننى اعتقدت أنه لا يوجد مسؤول فى مصر يخاف شيئاً وأننا أصبحنا نعيش فى المدينة الفاضلة، حيث إن الرقيب الوحيد على المسؤولين وأبنائهم هو الضمير فقط لا غير.

حتى الأجهزة الرقابية طالها الفساد، وسمعنا عن اتهامات لرئيس جهاز الرقابة الإدارية السابق لم يُحقق فيها، وتحولت بعض الأجهزة الرقابية إلى أجهزة تنفيس عن غضب الشعب.. وأصبحت حكايات الفساد على لسان كل مواطن.. ورموزه معروفون، لكن أحداً لا يقترب منهم، بل إن كل رمز تتبعه شبكة كبيرة من أصحاب المصالح.. وعندما قامت الثورة، وفاق النظام تم التفتيش فى الدفاتر القديمة لتخرج قرارات بمنع السفر وتجميد الأرصدة، وإذا كانت هذه القرارات كما قيل لاستكمال التحقيقات فى بلاغات قدمها البعض فأين قضايا الأجهزة الرقابية المختلفة وأين ملفاتها؟ وأين موقفهم من الاتهامات التى تلاحق د. عاطف عبيد، ود. أحمد نظيف، ود. إبراهيم سليمان؟ وأين قانون من أين لك هذا؟.. للأسف فإن شبكات الفساد تزداد عدداً ونفوذاً، بينما يتضاءل دور الأجهزة الرقابية المختلفة.

إذا كان النظام جاداً فى تطهير نفسه من الفاسدين، فليحرك تقارير الأجهزة الرقابية المختلفة.. ولتعلن جهات التحقيق النتائج فى البلاغات التى مازالت حبيسة الأدراج.. حتى نشعر بأن هناك نية حقيقية لكشف الفساد وليس مجرد إرضاء المتظاهرين، لأننا نعرف أن وراء كل فاسد أو ابنه شبكة من المستفيدين والمتسترين.

تتمات

تتمة مقال د. يحيى الجمل

فما هى الدولة المدنية؟ الدولة المدنية هى دولة تقوم على أساس المواطنة المتساوية، بمعنى أن كل مواطن فى الدولة يتساوى مع كل مواطن آخر فيها. المواطنون فى الدولة المدنية سواء فى الحقوق والواجبات لا تفرقة بينهم لأى سبب من الأسباب طالما كانوا يحملون جنسية الدولة أى طالما كانوا مواطنين فى الدولة. والدولة المدنية على هذا النحو لا يمكن أن تكون دولة دينية أو دولة بوليسية، لأن الدولة الدينية تفرق بين المواطنين على أساس الانتماء الدينى، أما الدولة البوليسية فهى لا تعرف الحق فى المساواة، ومن ثم لا تعرف المعنى الصحيح للمواطنة.

الدولة المدنية ليست معادية للدين. الدين ضرورة اجتماعية وضرورة أخلاقية، ولكن الدين يجب أن يظل بعيداً عن السياسة والسياسة يجب أن تظل بعيدة عن الدين. الدين مطلق والسياسة نسبية وتتغير بتغير الأزمان والمجتمعات والظروف وليس كذلك الدين.

هذا عن ضرورة الدولة المدنية. دولة كل المواطنين فى العقد الاجتماعى الجديد والعقد الاجتماعى الذى نريده وننادى به يرى أن الدولة المدنية لأنها ديمقراطية فهى يجب أن تقوم على التعددية السياسية.

والتعددية السياسية تعنى أن تقوم الأحزاب بإرادة الناس ولا خطر على إرادة الناس فى تكوين ما يريدون من أحزاب. والأحزاب حرة تماماً فى ممارستها لنشاطها من اجتماعات ومن وسائل تعبير.

هى حرة فى نشأتها وحرة فى نشاطها.

وهذه التعددية الحزبية ينتج عنها تداول السلطة.

النظام الديمقراطى التعددى يتنافى ويتعارض بالضرورة مع بقاء السلطة لمدد طويلة أو لمدى الحياة.

وإلى المقال القادم

تتمة مقال مروى مزيد

فى مقابل غضبهم، تصدت أجهزة الدولة وبعنف أكبر تجاه احتجاجات صارت الآن غير «مصرح بها» وخارج نطاق «سندريلا» التى ستتظاهر حتى منتصف ليل الخامس والعشرين فقط وبعدها تعود بيتها «وتوتة توتة خلصت الحدوتة».

ومع إلقاء الخطاب الذى بات غيرعاكس لمطالب المتظاهرين «المستجدة» والتى باتت تطالبً باسقاط الرئيس نفسه، نتج مزيدٌ من الغضب. حتى إننى وقد صارت الساعة الثانية عشرة والنصف من صباح السبت ٢٩، بدأت أشاهد صور الدبابات والجيش فى شوارع القاهرة بعد رفع حظر التجول وأتصورها بغداد. فجأة، أصابنى الحزن والخوف، فى حينها فعلت كمن ينظر إلى ألبوم صور قديم ليستحضر ذكريات.

وحينما أعلنتم أنتم المصريون عن نيتكم فى «مسيرة المليون» يوم الثلاثاء ١ فبراير، فقد اهتزت لأخباركم صحافة العالم. لو تعلموا فقط تساندكم شعوب العالم. فصور المتظاهرين الساعين للمطالبة بحقوقهم فى الحياة «كمواطنين» ذوى إرادة وكرامة فى بلادهم أبهرت الجميع وحركت مشاعر إنسانية مشتركة ومع ثورة المصريين الوليدة تذكر العالم قصة انهيار الفصل العنصرى فى جنوب أفريقيا. فأكد المحلل «ديفيد أفريكا» «أن استمرار توحد الشعب فى جنوب أفريقيا على الاحتجاج كان العنصر الرئيسى الذى هزم الجهود التى بذلها نظام الفصل العنصرى على مواصلة الحكم».. الآن يود كل مواطنى العالم أن تتحقق قصة نجاح الشعب المصرى كى تلهمهم تحررهم أيضاً من شتى أشكال العبودية، تماما كما ألهمهم مانديلا.

فهل يظل الشعب المصرى متماسكا مثابرا، حتى يخرج من هذه الثورة وقد وُلِد «مواطنا» حقيقيا لنفسه وللعالم أجمع؟!

*زميل مركز دراسات الشرق الأوسط، جامعة واشنطن، سياتل

تتمة مقال بلال فضل

يمكنك أن تشاهد صورتها لو أحببت فى موقع صحيفة «الصن» وعنوانها ٢٨ ويلتون بالاس فى بيلجرافيا وسط لندن، فضلا عن تفاصيل أخرى لم أرد أن أنقلها لأننى خفت أن تكون هناك مبالغة بها، مع أننى أعلم أن صحيفة مثل «الجارديان» تمتلك معايير شديدة التدقيق فيما تنشره من تقارير، ولم أرغب فى أن أشير إلى ما أذاعه تليفزيون بلومبيرج المتخصص فى الشؤون الاقتصادية عن الموضوع نفسه، فضلا عما نشرته محطة الـ«إى. بى. سى» الأمريكية التى استقبل الرئيس مراسلتها منذ أيام.

أعلم أنه سيخرج علينا كتَّاب الحراسة لكى يعقروا كل من يشير إلى هذه التقارير، زاعقين بأنها ليست سوى مؤامرة أمريكية إسرائيلية، على أساس أننا نحن الذين كنا نحمى مصالح أمريكا ونتحالف مع إسرائيل ونبيع لها الغاز برخص التراب، سينشرون البلبلة بين الناس ويقولون لهم لماذا لم يتم نشر هذه التقارير من قبل، مع أن أى متابع للصحيفة الأجنبية يعلم أن هذه التقارير كانت تنشر، لكنها المرة الأولى التى تنشر فيها بهذه التفاصيل الدقيقة، ربما لأن هناك جهات فى مواقع القرار الغربية قررت أن ترفع يدها عن دعم النظام بعد أن اتضح أن مصالحها مهددة بفعل حالة الغضب الشعبى العارمة، وهو موقف سيظل يدين الغرب للأبد لأنه يواصل دعم الأنظمة الفاسدة حتى لحظة انهيارها فيتذكر فجأة قيم الديمقراطية والإصلاح والعدالة. على أى حال السؤال الآن: لماذا يصمت النظام ويصمت الرئيس مبارك شخصيا على كل هذه التقارير، لماذا لا يخرج إلى المصريين لكى يكذبها رقما رقما، لماذا لا يمسك صورة العقار اللندنى الفاخر ليقول للمصريين أنا لا أعرف شيئا عنه، لماذا لا يصارح شعبه بحقيقة ثروته، ولماذا لا يشارك أبناءه المواطنين الفقراء فى ثروته، هذا إذا سلمنا أن الرئيس أب لكل المصريين رغم كل ما فى هذا المفهوم من مجافاة ليس فقط لروح العصر ولكن لقيم ثقافتنا العربية الإسلامية التى وقف فيها يوماً مواطن ليحاسب الخليفة معاوية على ثروته قائلا له بصريح العبارة «إنه ليس من كدّك ولا كدّ أبيك»، ولم يعتقله معاوية أو يبعث إليه بلطجية لكى يطعنوه بالسنج، بل أجابه بكل هدوء ودهاء.

هل الرئيس مبارك يمتلك هو وأسرته كل هذه الثروات التى تتحدث عنها «الجارديان» البريطانية، إذا لم يكن يمتلكها فلماذا لا يرفع فورا دعوى قضائية على الصحيفة ويطلب منها تعويضات ضخمة يخصصها لصالح أسر الشهداء الذين قتلهم رجاله بالرصاص الحى والمطاطى، أما إذا كان يمتلكها فعلا فلماذا لا يقوم بدفع الخسائر التى خسرها الاقتصاد المصرى من موقع مسؤوليته كرئيس وأب لا يرضيه أن يمتلك شابٍ اسمه رامى كام تيشيرت وبنطلون ثم يُقتل غدراً وهو يدافع عن حقه؟!

تحيا مصر.

Email: xxskoot@gmail.com
Email: almasry-alyoum@gmail.com

الاثنين ٢٠١١/٢/٧
السنة السابعة- العدد ٢٤٣٠

السكوت ممنوع

إعداد: حاتم فودة

فاكس: ٢٧٩٢٦٣٣١

«ثورة الأمل»

كما أطلق الخبراء اسم «ثورة الياسمين» على ثورة الشعب التونسى، فقد حاولوا إطلاق اسم «ثورة الجمال» على ثورة الشعب المصرى بقيادة شبابه، وذلك إشارة منهم إلى صبر المصريين على الظلم لسنوات عدة قبل أن ينتفضوا ويقولوا كلمتهم التى سجلها التاريخ.. ولكنى أرى أن ثورة مصر هى «ثورة الأمل»، وذلك لأن الشباب الذين خرجوا يوم ٢٥ من يناير، كانوا يحملون الأمل فى التغيير.. الأمل فى كسر حاجز الخوف.. الأمل فى غد أفضل لنا ولهم.. الأمل فى أن يسمعهم العالم.. الأمل فى أن تتحول آمالهم ومطالبهم إلى واقع.. الأمل فى تغيير واقع مصر الذى ظننا جميعاً أنه لن يتغير على الأقل فى الوقت الراهن.. الأمل فى أن تنضم إليهم جموع الشعب وطوائفه المختلفة وهو ما تحقق.. الأمل فى القضاء على الفساد وضربه فى جميع معاقله وهو ما تحقق.. الأمل فى التخلص من الظلم وزبانية السلطة وهو ما تحقق.. الأمل فى القصاص ممن استهانوا بهذا الشعب وبمقدراته وعبثوا بتاريخه وبثرواته واستأثروا بها لأنفسهم ولحاشيتهم وهو ما تحقق.. الأمل فى ضرب رموز الفساد وصنمهم الأعظم أحمد عز، أحد أسوأ رموز الفساد فى هذا العصر وهو ما تحقق.. ولأن هؤلاء الشباب هم الأمل فى غد مشرق، ولأن مستقبل وآمال الشعوب دائماً متعلقة بسواعد شبابها وثقافتهم، ولأن هؤلاء الشباب الذين قالوا كلمتهم عالية ومدوية، وأسمعوا العالم كله وغيّروا واقع هذا الوطن ومقدراته، فإن أقل ما يجب أن نقدمه لهم هو أن نسمى ثورتهم باسمهم «ثورة الأمل».

أحمد إسماعيل عبدالرحمن إسماعيل
ميامى- الإسكندرية - epc-ahmed@hotmai.com

بلاش العند

بلاش العند ده معايا — وماتلفش وماتدورشى
عشان خاطر ماتندمش — طاوعنى وسلم الراية
حاتمش معايا بالحسنى — حاشيلك جوه ف عيونى
وحافرشى رمشى وجفونى — وحانشيلك على راسنا
حاتتلائم وتتعالى — حاشيلك من نظر عينى
ومهما تلف وتجينى — حاتلقى نفسى شياله
بلاش تنغر فى نفسك — وتتكبر وتتأمر
ودايما تبقى متذمر — ومش طايق كمان لمسك
ياسيدنا الدنيا دوّاره — ومابترحمش يوم واحد
ولا طيب ولا جاحد — وفيها الكل عبارة
يا ريت نفهم ونتواضع — عشان ربك مايرفعنا
ويبقى للحياة معنى — ونعرف إن فى رادع
يارب اجعلنى أبات مظلوم — ولا تجعلنى يوم ظالم

عمر مرسى- الإسكندرية
mourry777@yahoo.com

آلو..!!

رزقنى الله بولدين.. البكرى طبيب جراح.. والثانى أصغر منه بخمسة عشر عاما، وهو طالب بالصف الثالث بهندسة عين شمس.. فشلت فى جعله يعتنى بالشأن العام، فهو لا يقرأ حتى ما أكتبه!. يقرأ بدقة أخبار الرياضة، ويهتم ببرامج الكمبيوتر والموسيقى!!.. ومع بداية اندلاع الثورة شارك نجلى الأكبر فى المظاهرات.. ويوم الجمعة ٢٨ يناير اصطحب معه أخاه لصلاة الجمعة بمسجد النور بالعباسية مع الشيخ حافظ سلامة، وخرجت المظاهرة فى اتجاه ميدان الجيش ثم العتبة.. عاد نجلى الصغير مبهوراً وقد تغير!! راح يقص كيف قامت إحدى الشركات بتوزيع مئات الكمامات عليهم، وكيف قام أحد التجار بتوزيع مئات من زجاجات المياه المعدنية عليهم.. وكيف انبهر بوعى الشباب المشارك وعدم التحرش بالنساء والتعاون لإسعاف المصابين.. إلخ!! من يومها لاحظت أنه يقرأ الصحف ويتابع الأخبار.. يذهب للتحرير صباحاً ويعود مساء، ليشارك فى اللجان الشعبية لحراسة المنطقة!!..ذهب مصاحبا لأخيه الأكبر لتقديم مواد طبية بمركز قصر العينى..وأمس الأول علمت من والدته أنه أصر على دفع معظم ما يدخر من نقود حصل عليها فى مناسبات مختلفة إلى أخيه ليشترى بها مزيداً من المستلزمات الطبية، وأنه مساء تبرع بالدم عند مسجد رابعة العدوية!! لقد حققت ثورة «٢٥» يناير ما فشلت أنا فيه لسنوات!! فازددت يقينا بأن التغيير للأفضل سيتحقق سريعاً ..شكرا يا شباب مصر الأبطال.. وفقكم الله.. استمروا!!

حاتم

حزب «٢٥ يناير»

«قولوا للشعوب: «إنها ما خُلقت لتعيش عيشة الأغنام، بل لتحيا وتعمل وتستثمر الأرض وما عليها وما فيها، وإنها لو أرادت النجاح لأدركته، لأن إرادتها أكبر قوة فى الأرض».. الكلمات السابقة هى كلمات لرجل عظيم ووطنى جدا ليس من الأثرياء ولم يكن رجل أعمال، ولا حتى من أمانة السياسات، فهو لا ينتمى للحزب الوطنى فحسب بل هو مؤسسه!!.. إنه الزعيم الشاب مصطفى كامل.. الذى لو كان يدرك أن الحزب الوطنى سيفعل بمصر الأفاعيل ويوردها المهالك، لما فكر فى إنشاء حزبه.. فيتحكم هؤلاء الشرذمة القليلون المالكون المسيطرون فى مصائرنا ومقدرات أمورنا كأننا قطيع من الأغنام، «فالحكومة فاهمة كل حاجة وعارفة الكفت، وتعرف كويس أوى مصلحتنا، وتعتبرنا شعباً محجوراً عليه، أو صغيراً لا يدرك الفرق بين معمرين عمر أفندى وعمر مكرم»!! لقد ألقت الحكومات المتعاقبة المواطنين منذ عقود فى دوامة لقمة العيش، حتى لا يفكر المواطن فى أى شىء، «المهم ياكل ويشرب وينام وكان الله بالسر عليما، اعتقد البعض أن جيلنا من الشباب جيل تافه «بتاع كورة وأفلام، عيال بتاعت فيس بوك وخلاص، يقعدوا على قهاوى يشيشوا ويغنوا على بعض».. ليس لهم أى هدف فى الحياة!! وتمر السنوات والمطالب بالإصلاح من كبار المثقفين والمعارضين، ولا حياة لمن تنادى!! لا شىء يتغير والحكومة لا تعبأ ومستمرة فى طريقها، والحزب الوطنى منطلق كالسهم، وقضى على مستقبلنا وعلى مستقبل أولادنا!!

كان لابد أن يحدث تغيير فى الشباب الذى اتهم بأنه تافه.. فاستطاع أن يكسر حاجز الخوف الذى زرع فى الناس من سنين فى ظل الدولة البوليسية!! وخروج من الفيس بوك للشارع فى ٢٥ يناير بثورة بيضاء.. أصبح بعد «٢٥» لا يهاب شيئاً لأن مستقبله كان بلا معالم.. ظن النظام أن ثورة الشباب يمكن قهرها بالأمن المركزى والشرطة السرية وتعامل مع الشباب كأنهم حفنة من الأعداء المأجورين.. ألصق بهم التهم، ورماهم بالعمالة، وسقط من بين «الشباب» من سقط، وجرح من جرح، لكن الباقين صمدوا وواصلوا ثورتهم، وحققوا مكاسب لمصر وشعبها لم تخطر على قلب أحد، ومازالوا يحصدون ثمار ثورتهم.. اندس بينهم من اندس من المأجورين وأراقوا دماء أبرياء.. ولكن ستتذكر كتب التاريخ أن من «استشهدوا» فى ثورة الشباب كانوا سببا فى تغيير واقع مرير. كم نتمنى أن يكون هناك حزب يحمل اسم حزب ٢٥ يناير، ينضم إليه الوطنيون الحقيقيون الحريصون على مصلحة بلادهم لا المرتزقة من أصحاب المصالح الشخصية.

محمد الزمزمى
mohzamzamy@yahoo.com

ليس وقت الحساب

على قدر أهل العزم تأتى العزائم.. وتأتى على قدر الكرام المكارم.. وتعظم فى عين الصغير الصغائر.. وتصغر فى عين العظيم العظائم!!

كلنا كنا نكتب، ولكن لم يكن أحد يقرأ ما يكتب.. كنا جميعا نتكلم ولم يكن أحد يستمع لما يقال.. كنا جميعا نرى ونشاهد، ولكن لم يكن أحد يبصر، لما نراه جميعا.. نتغنى بحب مصر ولم يكن ما نتغنى به من كلمات ترقى من أفعال تظهر هذا الحب.

هيا بنا الآن.. لنكتب ورقة عمل عاجلة للنهوض والتقدم والتنمية، وليس ورقة للخوف على مصر، لأن مصرنا أكبر من أن نخاف عليها لأن الله- سبحانه وتعالى- جعلها أم البلاد وغوثاً للعباد، ولنتكاتف جميعا من أجل إظهار حبنا لمصرنا، بالعمل وليس بالقول، وليتقدم كل صاحب رأى وحامل قلم وكل فئات الشعب المصرى العظيم، بما يراه صالحا من آراء واقتراحات من أجل الخروج من هذه الأزمة، من أجل مستقبل أفضل.. ولنستمع جميعا ونصغى لما يقال ونفكر فى كل كلمة تقال من أجل مصر، وليس من أجل أشخاص، فمصرنا للجميع وليست حكرا أو ملكاً لأحد، ولنبدى آراءنا دون تعصب لأحد ضد أحد.. وصدق سيدنا محمد- صلى الله عليه وسلم- حين قال فى حديثه الصحيح: «ليس منا مَن دعا إلى عصبية.. وليس منا مَن قاتل على عصبية.. وليس منا من مات على عصبية».

أ.د أحمد عبدالرازق نوفل- القاهرة
ahmed.nofal2009@yahoo.com

وفى التفاصيل يختبئ الشيطان

عجبت لأمرنا نحن المصريين، حيث مصرنا تحترق، ونحن ننهل من بئر السفسطة!! نقترب من الحل، ولكن جميعنا ينبش ويفتش عن معضلة دستورية هنا وأخرى هناك، لنعود إلى المربع «صفر»!! والذى يبعد عن النجاة بُعد السماء عن الأرض، إذا لم نجد عقبة دستورية أمام الحل فإننا نختلقها ونجسدها وننسف بها أمل الحل، والخروج من المصيبة والكارثة التى لن تُبقى على أخضر ولا يابس!! عجبت لأمرنا حيث نخالف الكثير من أوامر الله عز وجل ليل نهار، وربما نباهى بمخالفتنا هذه، ولا نجرؤ على مخالفة بند من بنود الدستور، الغالبية العظمى منا تخالف المولى حيث لا تصلى فى جماعة ولا تزكى كما أمرها الخالق ولا تحج ولديها من المال الكثير، وربما تكذب وتنافق وتغتاب وتحقد، وكل هذا مخالف لأوامر الخالق، كما أننا فى بلاد لا تقيم الكثير من حدود الله فى السرقة والزنا!! نفعل كل هذا وأكثر، ونخشى مخالفة الدستور فى نقاط تقف حائلاً بيننا وبين إنقاذ البلاد من المحرقة!! عجبت لأمرنا حيث جعلنا من الدستور كتابا نقدسه ونحترمه أضعاف تقديسنا واحترامنا لكتاب الله، يا عقلاء وحكماء وساسة ومفكرى مصر، تعاملوا مع الدستور مثلما تتعاملون مع الكتب السماوية، ربما يومها تغضون الطرف عن بعض البنود لتجدوا مخرجاً لمصرنا التى ابتليت بكم وبنا، حيث إن مصيبتها فينا تفوق مصيبتها التى تعانيها من أصدقائها الأعزاء فى تل أبيب وواشنطن.

فتحى الصومعى
alsomai54@yahoo.com

رسالة للسيد نائب الرئيس

سيدى.. أريد أن أنزل من بيتى فى الصباح فأجد الشوارع نظيفة، ثم أتوجه إلى عملى فلا أصطدم بمطب واحد قد يضر بسيارتى.. ثم أقابل طلابى وأساتذتى فى الجامعة لأعمل بكل جدية.. وفى طريق عودتى أشترى سلعا عليها شعار «هذا المنتج آمن تماما على الصحة» فأشتريها بأسعار معقولة..أعود إلى بيتى فأجد مياها نظيفة صالحة للشرب دون الاضطرار لشراء مياه معدنية.. حين أشاهد القنوات المحلية أرى إعلاماً راقياً شفافاً!! سيدى.. أريد إذا مرضت أن أجد مستشفى مجهزاً بتقنية عالية أذهب إليه آمنة واثقة من جودة العلاج الذى سوف أتلقاه، مع خصم مبلغ معقول من راتبى دون أن أفكر فى التضحية بمبلغ ضخم شهرياً، للاشتراك فى تأمين صحى عالمى!!.. ويأتى آخر الشهر فأتوجه إلى الصراف لأقبض راتبى وقد تضاعف ثلاث مرات فأعرض دون تردد عن فكرة السفر كعضو هيئة تدريس معار بعيداً عن أهلى ووطنى.. سيدى، هذه مطالبى.. فكم من الوقت يكفيكم لتحقيقها؟

أمل جلال عمر
أستاذ مساعد- كلية الصيدلة
جامعة الإسكندرية

الشباك

بصّيت من ورا الشباك.. لقيت حاجة هنا وحاجة هناك.. لقيت نار قايدة.. وبيقولوا المرّة دى بفايدة.. وراك وراك.. عملوها التوانسة واحنا ساكتين.. من أيام النكسة مطاطين.. جه الدور علينا أخيرا وبكرة جى أكيد.. ولادنا يشوفوا الراحة ويكونوا وطن سعيد.. واربت الشباك شوية.. لقيت السواد مالى الشوارع.. كلاب حراسة بنجوم شمشرجية.. من كبيرهم لصغيرهم صايع.. النفضة المرّة دى خضة بجد.. الجوع قاتل ومالوش رد.. والمعبد بيضيق علينا.. ولازم عليهم خلاص يتهد.. لمحت الحرامى بيتسحب وابنه فى ديله وراه.. وحبيبه الجارد بتاعه محتاس الأمر منه بيستناه..فتحت الشباك أوى.. حسيت ضى النهار جى.. جريت ع الشارع فرحان.. أخيرا بلدنا شافت ضىّ.. بلدنا اللى جه الحرامى من ضهرها.. اغتصب ودبحها وموتها بقهرها.. بتقوم وتثور للعيش والحرية.. والعطاشة بيرتووا بنهرها.. كسرت الشباك وكل شبابيك الخوف.. ومش هاقف تانى ورا أى جدار وأسوار..الشباك كان جدار بس مكشوف.. بس واهمين الحما نصرخ كاتمين جوانا صوت الثوار.. كسرنا خلاص الشباك..كسرنا يا مبارك الشباك.. ومصر هترجع هترجع من تانى.. مش هنخاف ولا هنداري نفسنا ورا شباك.. كسرنا خلاص الشباك.. كسرنا خلاص الشباك.. الحديد والنار والأبواب..والسدود والحواجز والشباك.. كسرنا خلاص الشباك.. كسرنا خلاص الشباك.. كسرنا خلاص الشباك.

تامر السعيد
tamerelsaeid@hotmail.com

[redacted]

المصري اليوم

الاثنين ٧ من فبراير ٢٠١١م - ٤ من ربيع الأول ١٤٣٢هـ - ٣٠ من طوبة ١٧٢٧ - السنة السابعة - العدد ٢٤٣٠

Al Masry Al Youm-Monday-Feb 7 th - 2011- Issue No. 2430- Vol.7

روتارى الجزيرة يناشد أعضاءه: تبرعوا بالدم

روتارى نادى الجزيرة، برئاسة المهندس عادل عبدالشافى والسيدة شريفة سرور، رئيسة اللجنة الاجتماعية، ينظم حملة للتبرع بالدم لأعضاء نادى الجزيرة اليوم وغداً الثلاثاء من العاشرة صباحاً وحتى ما قبل الحظر بساعة واحدة، ووفر النادى عربة أخرى للتبرع بالدم للمواطنين خارج النادى من غير أعضائه، حيث يتم توجيه نتاج الحملة على مدار اليومين إلى المستشفيات التى تعانى نقصاً فى الدم وتستقبل جرحى المظاهرات.

واحد من الناس



ما كان من الأول يا ريس..!

خرج الشرفاء من شباب مصر ليقولوا لا للفساد.. لا للفقر.. لا للظلم.. خرج الشرفاء مطالبين بإسقاط النظام وحل مجلس الشعب المطعون فى شرعيته.. وتعديل الدستور وإلغاء سيناريو التوريث.. ونجحت ثورة الشرفاء.. وعلى الرغم من عناد النظام ورفضه الامتثال لرغبات الشعب فى بداية الأمر.. فإنه اضطر وبعد تأكده من أن الملايين خرجوا ولن يعودوا إلا بعد تحقيق مطالبهم «وأن المارد خرج من القمقم» ولن يعود.. وهنا بدأ الرئيس يتنازل ويلبى رغبات الشعب.

فبعد اندلاع المظاهرات يوم ٢٥ و٢٨ يناير يعلن الرئيس لتعينه نائباً لرئيس الجمهورية، حتى يؤكد للشعب انتهاء مشروع التوريث.. ويقوم بتغيير الحكومة بعد أن عزل منها رجال الأعمال.. وإقالة أحمد عز من الحزب الوطنى.. لكن (بعد إيه) بعدما قتل الشهداء برصاص الشرطة الغادر.. بعد ما سالت دماء الشباب جراء الرصاص المطاطى والخرطوش.. وخرج الشباب يطالبون بخروج الرئيس شخصياً.. ومع ذلك لم ييأس النظام.. وخرج الرئيس ثانية ليعلن عن أنه لن يترشح لرئاست الجمهورية مرة أخرى.. وأنه سينفذ أحكام القضاء فى بطلان مجلس الشعب.. وأنه سيعد المادة ٧٦ من الدستور الخاصة بشروط الترشح لرئاسة الجمهورية.. لكن أيضاً (بعد إيه).. (ما كان من الأول).. هنا أستطيع أن أقول إن ثورة الشرفاء قد نجحت فى تحقيق أهدافها.. ورضخ الرئيس ونظامه لمطالبهم وبات خروج الرئيس مبارك من السلطة وشيكاً.. لكن السؤال الذى أريد أن أطرحه على الرئيس.. عايز أقوله (يا ريس ما كان من الأول.. يا ريس الناس اتبح صوتها نطالب بتعيين نائب منذ أكثر من عشر سنوات.. يا ريس الناس ياما طالبت بتعديل المادة ٧٦ الشاذة)، كل ذلك كان يحدث والرئيس لا يجيب؟! ألم يكن من الأفضل أن ينصت الرئيس لشعبه وهو يعلم أن له مكانته واحترامه لديهم.. لماذا كان كل هذا العند؟

والآن ونظراً لإهمال مطالب الشعب، ارتفع سقف أهداف الشعب من: (الشعب يريد إصلاح النظام إلى الشعب يريد إسقاط النظام)!

إن الوضع الذى آلت إليه مصر الآن هو نتيجة لعناد النظام الحاكم وسيطرة شلة من المنتفعين من أصحاب المصانع والذمم الفاسدة على صناعة القرار السياسى.. بالإضافة إلى شلة رجال الأعمال التى سيطرت على الحزب الوطنى وعلى مجلس الشعب بل على الحكومة.. بالإضافة إلى محاولة المقربين من الرئيس فرض سيناريو توريث السلطة إلى السيد جمال مبارك.

كل ذلك جعل القرار السياسى متخبطاً.. لا يسعى لإرضاء الشعب بل (لفئة مندسة) من أصحاب السياسة والاقتصاد.. وعلى الرغم من أن الرئيس قد رضخ لمطالب الجماهير.. فإن المتظاهرين لا يوافقون على بقائه.. رغم حالة الشلل التام والدمار والسرقة والنهب التى اجتاحت مصر كلها.

وكما كان الرئيس فى الماضى عنيداً مع شعبه، فقد أصبح الشعب أيضاً عنيداً مع رئيسه.. وللأسف الذى يدفع الثمن مصر بفقرائها ونساؤها وشيوخها وأطفالها.. لذا يجب أن يسود الآن حوار العقل حتى لا تختطف مصر لصالح فصيل سياسى أو دينى أو عدو من الخارج يريد الانقضاض عليها.. إنى أدعو الشعب إلى أن يعطى الرئيس الأمان فى خروج آمن من السلطة بحكم مكانته التاريخية والعسكرية.. فى مقابل أن يعجل الرئيس بالإعلان عن انتخابات رئاسية مبكرة حقناً لدماء الشعب الواحد.

عمرو الليثى
Ameellissy@hotmail.com

فى الممنوع



مجدى مهنا يكتب:

«المصرى اليوم» تعيد نشر مجموعة من مقالات الراحل النبيل مجدى مهنا

رسالة إلى صفوت الشريف

للسيد صفوت الشريف، رئيس مجلس الشورى والأمين العام للحزب الوطنى، حب وتقدير كبيران فى قلبى.

كيف لا أحبه ولا أقدره.. وهو دائم السؤال عنى فى مرضى، لم يتوقف سؤاله عنى، وكنت أشعر بالصدق فى كلامه وبدفء العلاقة الإنسانية معه، وكان دائما يعرض خدماته، وكنت دائما أشكره، وفى سفرى الأخير إلى فرنسا تكرر السؤال عنى، فى يوم كان مشغولا فيه بمتابعة وفبركة نتائج المرحلة الثانية من انتخابات مجلس الشورى، فهو فى وسط مشاغله الكثيرة لم ينس الجانب الإنسانى ويحرص على أن يؤديه على أكمل وجه.

وأنا من جانبى كنت أحاول أن أفصل ما بين الجانب الإنسانى الذى أجبرنى على حبى له، وبين دورى كصحفى، وكنت لا أتردد فى التعليق على بعض تصريحاته وقراراته وتوجيه انتقادات حادة إلى بعضها، وكان أحيانا يعلق على البعض منها، لكنه أبداً لم يغضب ولم يعاتبنى على حرف كتبته.

نعم.. أعترف بأننى مدين للسيد صفوت الشريف بهذا الجانب الإنسانى، فليس مطلوبا منه ولا واجبا عليه أن يحاصرنى بالسؤال عن صحتى وعن أحوالى، وهى محاصرة كنت أحبها، وكانت تدعمنى وتؤازرنى فى مرضى.

لكننى وبصراحة، وبعد انتخابات مجلس الشورى الأخيرة حاولت الضغط على أعصابى، لكى أمنع نفسى عن توجيه هذه الرسالة إليه، ولكنى فشلت.

يا سيدى.. من واجبى أن أصارحك بأنك نجحت وبامتياز فى تدمير الحياة السياسية وفى إفسادها وتسميمها.. حتى عشرين سنة مقبلة.

لست وحدك بالطبع، فهناك آخرون إلى جانبك ساهموا فى إفسادها، لكنك تقوم بالدور الأكبر، إن الفرق بينك وبين أى مسؤول آخر ساهم فى تسميم الحياة السياسية هو أنك تبدو أو تحاول أن تبدو مقتنعا بما تفعله، وترى أنه يخدم الوطن ويعمل على إصلاح البلاد وعلى تقدمها، بينما الآخرون يعرفون أنهم «أراجوزات» وغير مقتنعين بما يفعلون، ويقولون هذا ويعلنونه فى جلساتهم الخاصة، فهم تروس يحركها الآخرون، وأنت الترس الكبير الذى يحرك التروس الصغيرة

وهؤلاء لا يستحقون منى مهما علت مناصبهم ومراكزهم أن أشغل نفسى بهم وأن أسطر عنهم كلمة واحدة.

يا سيدى، لو أن هناك قانوناً يعاقب على عملية الفساد السياسى، لكنت أنت أول المسجلين فى القائمة، وكنت أول من يطبق عليه هذا القانون.

إننى أدعوك إلى مراجعة نفسك، وأن تقف أمام ضميرك وقفة حق، وأن تتخذ قراراً شجاعا، ليس بالاعتراف بدورك فى تسميم الحياة السياسية، فهذا كثير ولا تقدر عليه، ولا أطالبك بدفع ثمنه، لأن ثمنه قد يكلفك حياتك، لكننى أدعوك إلى اعتزال الحياة العامة، وأن تدعو الله فى صلاتك أن يعفو عنك وأن ينجى مصر من خطر سمومك.

فى النهاية، أرجو ألا يتسبب خطابى هذا لك فى ضيق أو ألم أو أذى نفسى، وأعتذر لك سيدى إذا تسبب لك فى أى شىء من ذلك، والاعتذار ليس عن المقال، ولا عما جاء فيه، وإنما عما قد يسببه لك من ألم.

■ نشر هذا المقال فى ٢٠٠٧/٦/٣٠

إقصاء جمال مبارك و صفوت الشريف و زكريا عزمى و على الدين هلال و مفيد شهاب

صفوت - جمال - زكريا - على الدين - مفيد

amroselim@hotmail.com

اصطباحة

رامى مات عشانكو

اتضح أن الكفن ليس لهٍ جيوب، لأن لديه حسابات فى بنوك سويسرا وأراضى وعقارات وشققا وبلاوى متلتلة لا يمكن لأى كفن مهما كانت متانة نسيجه أن يتحملها.

على مدى أيام متوالية ظلت ثورة يناير تتعرض لأشرس حملات التشويه والتحقير من قبل رموز إعلام العقيد أنس الفقى ورئيس انقطاع الأخبار عبداللطيف الأمناوى وقناة الحزب الوطنى المعروفة بقناة المحور بالإضافة إلى عدد من البرامج التى كان مذيعوها يرتدون قناع الاستقلالية ثم لما تطلبت الأمور أن يحسموا مواقفهم اختاروا الانحياز لأولياء نعمتهم. هؤلاء جميعا لم يتركوا كلمة نشرت أو أذيعت فى وسيلة إعلام أجنبية وبها تشويه لهذه الثورة أو تشويش عليها إلا وهللوا لها وكرروها بدل المرة ألف مرة، دون حتى أن يتحققوا من مصداقيتها أو يقوموا بتحليلها، لكنهم عندما نشرت صحيفة «الجارديان» البريطانية العريقة وصاحبة السمعة المهنية الناصعة تقريرا بالأسماء والأرقام والعناوين عن ثروة الرئيس مبارك وأسرته لم ينبسوا ببنت شفة عنه ولم يكلفوا أنفسهم حتى عناء إحضار أحد من رموز النظام لمناقشته وتفنيده وتكذيبه، وكأن تجاهل ذلك التقرير سيجعله سرا مدفونا، كما حدث من قبل لتقارير أخرى نشرت صحيفة «الدستور» المغدورة أحدها فتعرضت لحملات تشويه عاصفة انتهت بقتلها على يد أحد رجال القصر الذى يتفاوض الآن باسم الثورة مع أنه لا يجرؤ على أن يسير وسط المتظاهرين فى ميدان التحرير لكى لا يسمع ما يرضيه.

لى صديق أصبح معبأ بكم هائل من الأكاذيب الإعلامية التى تتحدث عن وجود أجندات خاصة لأنصار الثورة بعضها إيرانى وبعضها إسرائيلى والآخر أمريكى، جاءنى شاكيا ومحتارا، فأريته كيف تخلصت من كل الأجندات التى كنت أمتلكها تحسبا لأى عمليات مداهمة أمنية، وعندما طلب منى أن أتوقف عن الهزار الماسخ وأناقشه فيما سمعه، قلت له جملة واحدة «اذهب إلى التحرير وتحقق بنفسك»، وذهب صديقى إلى التحرير بنفسه، ليفعل ما لم يفعله الإعلاميون الذين اكتفوا بالمراسلين المعتمدين من أمن الدولة الذين يصطادون لهم على التليفون أصحاب الآراء المتشددة أو يحضرون لهم إلى الاستديو شبابا يخضع لكشف هيئة أمنية قبل حضوره، (بدأ ذلك يتغير مؤخرا بفضل ضغوط سياسية وشعبية بعد أن صارت فضيحة تلك البرامج بجلاجل)، عاد إلىّ صديقى منهارا فى البكاء وهو يقسم لى أنه قضى أجمل ساعات فى عمره على أطهر أرض فى مصر، أرض روتها دماء الشهداء الزكية، فى الميدان غنّى صديقى وصلى وهتف وتناقش وضحك وبكى وتقاسم اللقمة مع أناس لا يعرفهم ولمس روح مصر وتغير إلى الأبد، فى الميدان شاهد صديقى أم الشهيد رامى جمال التى تعالت على أحزانها وجاءت إلى الميدان لتقول لزملاء ابنها وهى تغالب بكاء لم يقدروا هم على مغالبته «يا ولاد شدوا حيلكو.. رامى مات عشانكو.. رامى ماكانش ليه فى السياسة والله.. ده ماكانش بيعرف يشترى لنفسه بالعافية غير تيشيرت وبنطلون.. ده هو لما سمع إن المظاهرات هتطلع جانى وقالى يا ماما أنا لازم أطلع مع الناس دى.. أنا خلاص زهقت.. لا عارف أتجوز ولا عارف أعيش.. أنا حقى ضايع ولازم أجيبه».

لكن كثيرين من الذين مات رامى «علشانهم» للأسف يلعنونه كل يوم هو ورفاقه، فهم الذين «وقفوا حالهم وجوعوهم، هم شوية عيال سيس صايعة فاضية ماوراهاش حاجة قلالات الأدب مش عاجبهم الرئيس الأب القائد الرمز»، وهى عبارات استمعت إليها وقرأتها فى وسائل إعلامية عديدة، ولم أستغرب رغم أننى تألمت، لأنها ببساطة نتاج حملات إعلامية شرسة قادها ضباط أمن الدولة بأنفسهم بعد عودتهم المظفرة من الاختفاء، لم يفكر الذين قالوا ويقولون تلك العبارات فى أن أولئك الثوار لم يكونوا أبدا وراء إصدار الأمر باختفاء قوات الشرطة من الميدان لكى يهرب المساجين وينطلق البلطجية وتعم الفوضى ويصدر قرار حظر التجول وتغلق البنوك والمتاجر، وكل ذلك من أجل أن يفكر الملايين فى مصالحهم الضيقة المشروعة وينسوا أن هؤلاء الأحرار خرجوا لكى يصنعوا لوطنهم أفقا واسعا رحبا يمكن فى ظله أن يعيش كل مصرى بكرامة ورخاء وحرية إلى الأبد.

هؤلاء المخدوعون لم يقرأوا فى «الجارديان» أن الرئيس الأب القائد الرمز الذى تقول وسائل إعلامه إن هؤلاء الشباب خربوا البلد وضيعوا على مصر ثلاثة مليارات دولار حتى الآن، لديه ولدى أسرته كما تقول «الجارديان» ثروة قد تصل إلى ٧٠ مليار دولار، بل تكشف لنا أن المصريين المقيمين فى لندن ذهبوا ليتظاهروا أمام عمارة فاخرة.

(تتمة المقال ص١٥)

بلال فضل
belalfadl@hotmail.com

قالوا:



«تحاول حلها بالريموت كونترول»

رئيس نيكاراجوا، دانييل أورتيجا، منتقداً دور أمريكا فى الأزمة التى تمر بها مصر.



«أنتم فى حراسة الشعب»

أحمد رجب فى الأخبار، مخاطباً شباب المتظاهرين فى التحرير.



«بأمر من؟»

أنيس منصور فى الأهرام، متسائلا عمن وراء خيانة البوليس لمصر.



«لن أركب أى موجة فهذه أخلاق من لا أخلاق لهم»

جهاد الخازن فى الحياة اللندنية، متحدثاً عمن كتب يشتم الرئيس مبارك بعد أن كان يسبح بحمده.



«مفصلة على مقاس جمال مبارك»

محمد على إبراهيم فى الجمهورية، واصفاً المادتين ٧٦ و٧٧ من الدستور.



«عيب تلوثوا الشعب المصرى العظيم»

الفنان خالد النبوى رداً على وصف المتظاهرين بـ«المرتزقة».

«التعليم» تدرس تغيير صورة رجال الأمن لدى الطلاب

كتبت ـ وفاء بكرى:

«إعادة الثقة فى الجهاز الأمنى بمصر لدى الطلاب».. إنه هو الهدف الذى تسعى وزارة التربية والتعليم إلى تعميمه بدءًا من اليوم، حيث أعطت تعليمات لجميع قياداتها بضرورة التواجد فى الوزارة وتسيير الأمور بشكل طبيعى.

وقال مصدر مسؤول فى الوزارة لـ«المصرى اليوم»: الأحداث التى تشهدها مصر حاليا تركت أثرا سلبيا داخل نفوس الطلاب، خاصة فيما يتعلق بفقدان الثقة فى الأجهزة الأمنية والشرطة، وقال إن الأطفال التى شاركت فى المظاهرات ستكون لديهم قناعات بأن «المظاهرات» هى الطرق الشرعية الوحيدة للتعبير عن الرأى، مشيرا إلى أنه ستتم الاستعانة بإعلاميين وتربويين ورجال شرطة، للتحاور مع الطلاب، ولكنه لم يتم الاتفاق على الصورة الأساسية التى سيتم بها ذلك حتى الآن.

وأضاف: «هدف الوزارة سيكون تصحيح المفاهيم خلال المرحلة المقبلة لدى الطلاب، ومحو الصورة الذهنية السيئة لرجل الأمن التى ترسخت فى عقولهم، وسيتم أيضا التأكيد على أن التعامل مع الدولة للتعبير عن الرأى لن يكون بالتظاهرات دون تعطيل الحياة فيها، وأن التعبير عن الرأى يكون عبر القنوات الشرعية»، مشددا على أن تصحيح المفاهيم لن يكون بنقد المظاهرات، وإنما بتوضيح إيجابياتها وسلبياتها على حد سواء.

وأكد المصدر أن الوزارة لم يتوقف عملها حتى الآن، موضحا أنه تمت خلال الفترة الماضية مراجعة استمارات الثانوية العامة التى تم تدوينها من خلال الموقع الإلكترونى للوزارة، استعدادا لإصدار أرقام الجلوس، فضلا عن اختيار المدارس التى سيؤدى فيها الطلاب الامتحانات التى ستبدأ فى شهر مايو المقبل.

المفتى: مصر «محسودة» لأنها «على الناصية» وستخرج من «محنتها» أقوى



المفتى أثناء زيارة أحد المصابين تصوير ـ أدهم خورشيد

كتب ـ أحمد البحيرى:

الدكتور على جمعة، مفتى الجمهورية، أكد أن مصر ستخرج من «محنتها» الحالية أقوى مما كانت، داعيا المشاركين فى المظاهرات إلى سرعة العودة إلى بيوتهم وتجنب «الفتن» التى يروجها البعض لنشر الخراب والدمار فى البلاد.

وقال جمعة رئيس مجلس أمناء مؤسسة «مصر الخير» خلال جولته التفقدية، أمس، لمصابى المظاهرات بمستشفى الحسين الجامعى: «ستكون الأزمة الحالية التى تمر بها مصر علامة فارقة فى تاريخها وستدفعها للأمام، وعلى فكرة (مصر محسودة) والناس متغاظة منها أصلها على (ناصية) ولها موقع استراتيجى متميز».

وأضاف: لو تخيلنا أن من يرد التظاهر يتم تخصيص مكان محدد له مثل حديقة الأورمان أو الحديقة الدولية أو الحديقة اليابانية أو حديقة الأزهر لكان ذلك أفضل بكثير لأن ممارسة الديمقراطية لا تعنى الاعتداء على الآخرين، مشيرا إلى أن البطالة «مصيبة» ضمن مصيبتين أخريين هما: الفقر والجهل وأن «الفقر وعدم الرضا» وراء أى انهيار. وأعرب المفتى عن اندهاشه الشديد من ترديد بعض وسائل الاعلام الدولية بأن الاعتصام فى ميدان التحرير «مليونى» قائلا: كيف يقف مليون شخص فى ميدان التحرير فى مساحة ٢٥٠ فى ١٨٠ مترا؟ فكيف يعقل هذا؟ المليون شخص يحتاجون إلى مساحة ١٦ كيلو مترا مربعا تقريبا.



تصوير ـ فؤاد الجرنوسى

مقلب قمامة ميدان التحرير يحمل شعار «مقر الحزب الوطنى»

كتب ـ محسن سميكة:

مجموعة من المحتجين بميدان التحرير بوسط القاهرة جمعوا القمامة واللافتات المؤيدة للرئيس مبارك والحزب الوطنى وحكومته المستقيلة ووضعوها فى سيارة للشرطة، تم حرقها يوم الثلاثاء الماضى فى أول أيام الغضب.

السيارة التى تم وضعها أمام مجمع التحرير بوسط الميدان وتمت تغطيتها بأكياس القمامة تعلوها لافتة وضعها الشباب وكتبوا عليها: «هنا مقر الحزب الوطنى» فى إشارة إلى مكانة الحزب الوطنى الحاكم فى نفوسهم.

«المصرى اليوم» رصدت العديد من المشاهد بين المحتجين فى ميدان التحرير حيث وقف شابان علقا لوحات الأرقام المرورية الجديدة مكتوباً عليها من الأعلى كلمة مصر باللغتين العربية والأجنبية وفى أسفل الأولى ٣ حروف «غ و ر» والثانية «ب ر ة».



مقلب قمامة المتظاهرين رافعا شعار الحزب الوطنى

وحملت إحدى السيدات اللاتى تقطن بمنطقة بولاق الدكرور مجموعة من زجاجات المياه التى أحضرتها من منزلها وطافت بها شوارع التحرير وطلعت حرب وقصر النيل لتروى العطشى من المحتجين.

وشهدت اللافتات التى حملها المتظاهرون العديد من العبارات الساخرة منها: «رئيس الجمهورية عفواً لقد نفد رصيدكم»، و«لو بتحبنا سيبنا لوحدنا»، و«يا ريسنا يا كريم من فضلك سيبنا ليوم الدين».

«الشعب يريد إسقاط النظام» نغمة لـ«موبايلات» المتظاهرين

كتب ـ هيثم الشرقاوى ومحسن سميكة:

«الشعب يريد إسقاط النظام».. أربع كلمات عبر بها الشباب عن مطالبهم كاملة فى مظاهرات ٢٥ يناير، ولم يكتفوا بهذا إذ حولوا شعارهم إلى نغمة خصصها المتظاهرون على تليفوناتهم المحمولة، التى تردد مطلبهم فى كل وقت يرن فيه الموبايل.

عصام الشريف، رئيس الجبهة الحرة للتغيير الشعبى، تولى مسؤولية توزيع هذه النغمة على المتظاهرين قبل يوم واحد من ثورة ٢٥ يناير من خلال الـ«فيس بوك» واليوتيوب، وهو مقطع مأخوذ من الثورة العربية التونسية التى أدت إلى رحيل رئيس الجمهورية زين العابدين بن على.

يقول عصام الشريف كان هدفى حث الشباب على المشاركة فى الثورة الشعبية فى ٢٥ يناير، ولم أعرف كيف أجمعهم، فوجدت أن الشعار الذى رفعه المتظاهرين فى تونس هو أبلغ تعبير عن المطالب الشعبية المصرية، ووزعت الشعار «الشعب يريد إسقاط النظام»، لأن من الممكن تكراره فى مصر فقمت بتحويل أحد مقاطع الفيديو التونسية إلى صوت، ووزعته على الشباب، وعلى الفيس بوك واليوتيوب ولاقى رواجاً وإعجاباً كبيراً.

يؤكد محمود فرج، أحد المتظاهرين المرابطين فى ميدان التحرير، الذى طلب الحصول على النغمة أثناء مناقشة «المصرى اليوم» عصام فى ميدان التحرير أن النغمة هى المطلب لكل المصريين، فالجميع يريد إسقاط النظام، ويضيف سمعت النغمة، وأنا أتحرك فى الميدان، فطلبت الحصول عليها من أحد الشباب، فوجهنى إلى من يرسلها للجميع.